الوجيز

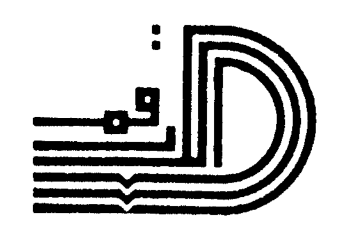
في فقه الإمام الشافعي

للعلامة الفقيه الحجة أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي
ولد سنة ٤٥٠ هـ وتوفي سنة ٥٠٥ هـ
رحمه الله تعالى

تحقيق

علي معوض عادل عبد الموجود

الجزء الأول



شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم
للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى
١٤١٨هـ - ١٩٩٧م

شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع
هاتف: ٨٣٤٩٧٣/٤ - ص. ب ٣٨٧٤
فاكس ٦٠٣٠١٣ كود بيروت ٠٠٩٦١١ -

بسم الله الرحمن الرحيم

«إِضَاءَةٌ عَلَى العَصْرِ الَّذِي عَاشَ فِيهِ الإِمَامُ الغَزَالِيُّ»

مما لا شَكَّ فيه أن تكوين شَخْصِيَّةِ الإنْسَان ما هي إلا مَجْمُوعَةٌ من الرَّوَافِدِ البيئية، والحياتية، والفكرية، والاجتماعية، والسياسية للزمن والمكان اللذين يعيش فيهما ذلك الإنسان.

فمن المَعْرُوفِ أن الإِنْسَانَ يتأثَّر ويؤثِّر في المجتمع، أو في العصر الذي يعيشه، فما هو إلا نِتَاجُ فِكْرٍ أو مُحَصِّلة فكر هذا المجتمع، وهو بدوره أي الإنسانُ يؤثِّرُ في المجتمع ويَلعبُ دَوْراً في تحديدِ فكره، لا سيما إذا كان عالماً أو إماماً مثل الغزالي.

فلقد كان الغَزَالِيُّ صُورَةً لعصره الذي عَاشَ فيه ويلاحظ القارىء لترجمته، أو لسيرته - بوضوح - أنَّ الغزالي تأثر بعصره، وأثر فيه.

ودِرَاسَةُ هذه المُؤَثِّرَاتِ لها دَوْرٌ في تَحْدِيدِ شَخْصِيَّة الكاتب، أو العالم، وتبيين الأعمدة الأساسية التي تَرْتَكِزُ عليها، والتي كوَّنت وجهة نَظَرِهِ في الحياة، وفي الناس، وفي المبادىء والأفكار.

من أجل هذا سنتكلَّم بشَيْءٍ مِنَ الإِيجَاز عن العَصْرِ الذي عاش فيه الغَزَالِيُّ، ونكتفي بوضع صُورَةٍ قَرِيبة من الواقع للحالة العامَّةِ في عَصْرِهِ، ليتمثَّل القارىء زمان الغزالي ومَكانه، وليعرف ما تمسُّ الحاجة إليه مما أثر بالفعل في حياته العقلية.

وحيث أنَّ الإِمَامَ الغزاليَّ من أبناء القَرْنِ الخامس الهجري، فإننا سوف نتكلّم بإيجاز عن هذا القرن لِنُحَدِّدَ بعض مَلاَمِحِهِ العامَّة، ليضيء لنا ذلك كثيراً من جَنَبَاتِ حَيَاتِهِ وشخصيتِهِ.

يمتد القرن الخامس الهجري من سنة ١٠١٠ م، إلى سنة ١١٠٦ م، وفي هذا القرن ذهبت دول إسلامية وقامت دول إسلامية أخرى بدلها بحكم القوة، فقامت الدولة السلجوقية بالمَشْرِقِ سنة ٤٣١ هـ - ١٠٣٩ م، إذ توطد فيها ملك طغريل بك وأخيه داود ابنى ميكائيل بن سلجوق بخراسان، وقامت بين الدولة الغزنوية وهذه الدولةِ النَّاشِئَةِ حُرُوبٌ انتهت بِفَوْزِهَا عليها، ثم أَخَذ مُلْكُهَا يمتد «إلى العراق» إلى أن استولى طغريل بك على «بغداد» سنة ٤٤٧ هـ - ١٠٥٥ م، وأزال منها دولة بنى بُوَيه، وكان هذا في عهد القائم العَبَّاسي، وقد بلغت هذه الدولة غاية عظمتها في عَهْدِ ملك شاه بن ألب أرسلان، فبلغت من حدود الصين إلى آخر الشام، ومن أقاصي بلاد الإِسْلاَمِ في الشمال إلى آخر بلاد اليمن، وكان له إتاوة على دولة الروم الشرقية. وقد توفي سنة ٤٨٥ هـ - ١٠٩٢ م، ولكن حصل بعد وفاته انقسام بين ابنيه محمود وبركيارق على الملك، وقامت بينهما حروب كان لها أثر سيء في هذه الدولة.

فلم يَأْتِ آخر هذا القَرْن إلا وكانت دُوَلاً منقسمةً على نفسها، حتى أَمْكَنَ الصَّليبيين المستعمرين من أمم الفرنجة أن ينتزعوا منها كثيراً من بلاد الشام، ويستولوا على «بيت المقدس» وكان مسيرهم إلى الشام سنة ٤٩٠ هـ ـ ١٠٩٦ م.

وكان السلجوقيون أتراكاً يأخذون بمذهب أهل السُّنَّةِ على عادة غيرهم من الأَتْرَاكِ، وكانوا يدينون بالطَّاعَةِ لبني العباس، وإن لم يتركوا لهم شيئاً من السلطة الفعلية ولكن عَلاَقاتهم بهم كانت أحسن من علاقتهم بني بُويَه، لاتفاق العباسيين والسلجوقيين في الأَخْذِ بمذهبِ أهلِ السُّنة.

ومن الدول الإِسْلاَمِيَّةِ التي قامت بالمَشْرِقِ في هذا القَرْنِ الدولة الخوارزمية، وهي دولة تركية كالدولة السلجوقية، وكان بدء ظهورها سنة ٤٩٠ هـ ـ ١٠٩٦ م، وهي تنسب إلى مدينة خوارزم، لأنها كانت قَاعِدَةَ ملكها، وكانت أول أمرها تابعة لدولة بركيارق من ملوك السّلجوقيين، ثم انفصلت عنها بعد ذلك، وأخذت تقوى بالتدريج إلى أن استولت على بلاد خراسان وما وراء النهر.

وكذلك اضطرب أَمْرُ المُسْلمين بالمَغْرِبِ في هذا القَرْنِ، فانتهت دَوْلَةُ بني أمية بالأندلس سنة ٤٠٧ هـ ـ ١٠١٦ م، وقامت فيه دُوَلُ متفرقة يسمى مُلُوكها «ملوك الطَّوَائِفِ» وكان بعضها يُحَارِبُ بعضاً، حتى ضَعُفَ أَمْرُ المسلمين في «الأندلس» بهذه الحروب، وطَمِعَ فيهم أعداؤهم من الفرنجة بعد ضعفهم.

وقامت في المغرب الأقصى دولة المرابطين سنة ٤٤٨ هـ ـ ١٠٥٦ م، ويقال للمرابطين: المُلَثَّمُونَ أيضاً، وهم من قَبَائِلِ البَرْبَرِ المَغْرِبية، ومن أَقْوَى ملوكهم يُوسُفُ بن تاشِفين، وقد تولى الملك سنة ٤٦٢ هـ ـ ١٠٦٩ م، وهو الذي بنى مدينة مراكش واتخذها مقراً لملكه، ثم أخذ يستولى على ما جاوره من بلاد المغرب حتى دان له أكثرها، وفي سنة ـ ٤٧٩ هـ ـ ١٠٨٦ م ـ استنجد به أهل الأندلس بسبب تغلب الفرنجة عليهم، فَسَارَ إليهم بِجَيْشٍ كبير أَنْقَذَ «الأندلس» منهم، ثم رأى أن يضمه إلى ملكه، ليقضي على حكم ملوك الطَّوائف الذين فرقوا كلمة المسلمين فيه، وكان فية ميل لجمع كَلِمَةِ المسلمين في هذا القَرْنِ، ولهذا دَعَا للملوك العَبَّاسيين في دولته على المنابر، وكان يأخذ مثلهم بمذهب أهل السُّنَّةِ، ولا شك أن هذه نية صالحة تذكر له في هذا القرن ، وتدخل إلى حد ما في دعوة التجديد فيه. لقد عاصر الإمام الغزالي أَكْثَرَ مُلُوكِ الدَّوْلَةِ السّلجوقية الكبرى) حيث شهد عَهْدُ عضد الدين أبي شجاع أَلْب أرسلان، وجلال الدين أبي الفَتْح ملك شاه، وناصر الدين محمود، ورُكْن الدين أبي المظفر بركيارق، وركن الدين ملك شاه الثاني، ومحمد بن ملك شاه.

وقد وُلِدَ الغَزاليُّ في آخر عَهْد طغرل بك، الذي ملك «بغداد»، وتقرب من الخليفة حتى تَزَوَّجَ الخليفَةُ بِنْتَ أخيه، والذي تطلع إلى أن يتزوج من البيت العباسي.

أما أَلْب أرسلان، فكان وَاسِطَةَ عِقْد الدولة السّلجوقية، وفي عهده أُسِّسَتِ المَدَارِسُ النظامية، صَاحِبَةُ الفَضْلِ على الغزالي، حيث فتحت له أبوابها ورُبُوعَهَا ليدرِّس فيها، وينشر علمه.

أما مُحَمَّدُ بن ملك شاه، فهو الذي وَضَعَ له الغَزاليُّ كتاب «التبر المسبوك في نصيحة الملوك».

في ذلك العَصْرِ أيضاً شُغِلَ النَّاسُ بالحديث عن البَاطِنِيَّةِ ودورها الخطير في تغيير مُجْرَيَاتِ الحياة؛ حيث انتشرت في كثير من البقاع الإسلامية لظروف سياسية، ثم تحوَّلت إلى مذهب ديني، وقد شغل الغزاليُّ بهذه الفرقة؛ وكتب في الرَّدِّ عليهم، ونَقْدِ آرائهم ومعتقداتهم.

ويرجع خَطَرُ هذه الفرقة لتلك الآراء الهَدَّامَةِ التي كانت تَدْعُو إليها، مما كان يَسْتَهْدِفُ الدين الإسلامي نفسه، وما انطوت عليه تلك الدعاوى من المكر والدهاء، في السيطرة على الرءوس وملئها بالخرافات والأساطير التي ليس لها أي أساس من الصواب.

من ناحية أخرى فقد شهد هذا العَصْرُ كَثِيراً من الهَجَمَاتِ الشَّرسة التي قادها الصليبيون للسَّيْطَرَةِ على الشرق العربي، وبالفعل قد استولوا ـ آنذاك ـ على كثير من بلدان المسلمين في آسيا الصغرى والشام، وكونوا لهم فيها إمارات، سميت بالإمارات اللّاتينية، نسبة إلى الأَجْنَاسِ التي كان يتألَّف منها حَمَلَةُ الصليب.

وبهذا كان المُسْلِمُونَ في هذا القَرْنَ أَسْوَأَ حالاً منهم في القرون السَّابقة، حتى أمكن الفرنجة أن يُهَاجموهم في عُقْر دارهم بالمشرق، ويستولوا على بيت المقدس وكثير من بلاد «الشام»، وحتى أخذوا يهاجمون «الأندلس» بالمغرب كما قلنا، ولولا يوسف بن تاشفين ملك المرابطين لضاع هذا القُطْرُ من المُسْلِمِينَ في هذا القَرْنِ، وإذا كان الفرنجة لم يمكنهم الاستيلاء في المغرب على الأندلس، فقد أمكنهم أن يستولوا على جزيرة «صقلية»، فدخلوها سنة ٣٤٤ هـ ـ ١٠٥٢ م، وتم لهم الاسْتِيلاَءُ عليها كلها سنة ٤٨٤ هـ ـ ١٠٩١ م، وبقي بها كَثِيرٌ من المسلمين بعد استيلائهم عليها، وكانوا أرقى من الفرنجة ثقافة ومدنية، فكانوا يرجعون في ذلك إليهم.

ولكن المسلمين مع ما وصلوا إليه في هذا القرن كانوا لا يزالون بهم قوة تضاهي قوة الطامعين فيهم، وبها أمكنهم أن يصمدوا في المشرق للفرنجة في الشام، وأن يصمدوا في المغرب للفرنجة بالأَنْدُلسِ، وأن يقابلوا هذا الهجوم عليهم بالهجوم على أعدائهم في نواحي ضعفهم. أما إذا تكلَّمنا عن الناحية التعليمية، فقد انْتَشَرَتْ بصورة ملحوظة المَدَارِسُ النِّظَامِيَّةُ، نسبة إلى نظام الملك، وكانت مهمته نشر التعليم والفكر واحتضان أئمة العلم ونابغيه، وقد أكثر نظام الملك من هذه المدارس، ووقف عليها الأوقاف، ورتب للطالب المسكن والمأكل، وظلت مدارسه بأوقافها زمناً ليس بالقليل، وتخرج منها كثير من العلماء والأدباء.

ولهذه المدارس النِّظامية فَضْلٌ على الغزالي، فقد تَلَقَّىٰ العلم في مدرسة نيسابور، وتولى التدريس في مدرسة بغداد.

بالإضافة إلى نبوغ الغزالي في هذا القرن، نجد أن هناك كثيراً من أئمة العلم قد نبغ فذكر بعضهم فيما يلي: إسحاق الإسفرائيني الشافعي.

وأبو عمر الطلمنكي المالكي.

وأبو زيد الدبُوسي الحنفي.

وابن حزم الذي كان شافعي المذهب، ثم انتقل إلى مذهب الظاهرية.

وأبو الوليد الباجي المالكي.

وأبو إسحاق الشيرازي الشافعي وإمام الحرمين الجويني الشافعي.

وعلي بن محمد البزدوى الحنفي.

ومن مطالعة تَرَاجِمِ هؤلاء الأصوليين تتبيَّنُ لنا مَرَاكِزُ النشاط العلمي في هذا القَرْن.

وأما أبو إسحاق الإسفرائيني الشَّافعي فقد كان نَشَاطُهُ في «إسفرائين» و «نيسابور» ببلاد الفرس.

وأما أبو عمر الطَّلمنكي المالكي. فقد نشأ بـ «طلمنكة» بالأندلس وانتقل منها إلى «قُرطبة» ثم إلى «مصر». ثم إلى «المريَّة»، و «مرسية»، و «سرقسطة».

وأما أبو زيد الدبوسي: فقد نشأ بقرية بجوار «بخارى». وكان له نشاط علمي في «سمرقند» و «بخارى».

ونشأ ابن حزم في «قرطبة» عاصمة بلاد «الأندلس»، ونشر مذهبه وعلمه في تلك الأصقاع.

وظهر أبو الوليد البَاجِيُّ بـ «بطليوس»، إحدى مدن «الأندلس»، ورحل إلى «باجه»، ثم إلى «الحجاز»، و «بغداد»، وإلى «دمشق»، و «الموصل»، و «مصر». ثم عاد إلى «بَاجه»، وكان في كل هذه الرحلات يتلقَّى، وينشر العلم.

ونشأ أبو إسْحَاقَ الشيرازي في «شيراز»، وانتقل إلى «بغداد»، حيث نشر علمه وألف كتبه. وتوفي بها.

وإمام الحرمين الجويني ظهر بجهة «نيسابور»، وسافر إلى الحجاز وجاوز «مكة» و «المدينة». وذاع صِيتُهُ بهما، كما انتقل إلى بغداد. وقضى آخر حياته بـ «نيسابور».

واشتهر البَزْدَوِيُّ في «سمرقند» و «نسف»، وما حواليهما تلك بعض المَلَامِحِ العَامَّةِ للعصر الذي عَاشَ فيه الغزاليُّ لعلَّها تضيء لنا جَانِبَ البَحْثِ عن سيرته، وسرَّ نبوغه وعبقريته، وتكشف لنا عما انطوت عليه شخصيَّتُهُ من مبادىء وأفكار، والعوامل التي أسهمت بطريق مباشر أو غير مباشر في تكوين هذه الشخصية، وما تَهَيَّأ له من ظروف، ومُلَابَسَاتٍ حَدَّدت وَوَجَّهَتْ مَسَارَهُ العلمي، كما هو واضح في سيرة حياته.

التعريفُ بالإمامِ الغَزَّاليّ[1]

اَسْمُهُ ونَسَبُهُ:

هو الإمام الفقيه الحُجَّةُ الثَّبْتُ الأصوليُّ المتكلِّم أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الغَزَّالِيُّ.

وكان لقبه حجة الإسلام.

وقد وافق عَمَّهُ في النِّسْبَةِ، والكُنْيَةِ، واسْمِ الأبِ؛ حيثُ كان اسمُ عمِّه: أحمد بن محمد الشيخ أبا حامد الغزالي الكبير القديم.

وقيل: إن هذا عَمُّ أبيه.

نِسْبَةُ الإمام الغَزَّالِيِّ:

هناك قولان للمحقّقين في نِسْبَةِ الإمامِ الغزَّالِيِّ:

أولاً: يرى بعضهم أنه يُنْسَبُ إلى قرية من قرى «طُوس» تُدْعَىٰ: «غَزَالَةَ»، وعليه فتكون نسبتُهُ: الغَزَالِيّ، بتخفيف الزاي، جاء في «شرح القاموس المسمَّى بـ «تاج العَرُوسِ»، أن «غَزَالَةَ» كـ «سَحَابَةَ» قرية من قرى «طُوس»، وإليها يُنْسَبُ أبو حامِدٍ.

ونقل أيضاً هذه النِّسبة الفيوميُّ في «المِصْبَاح»، وخطَّأ من شدَّد حرف «الزَّاي».

وصرح بذلك الإمامُ النوويُّ في «التبيان».

وفي «الوَافِي بالوَفَيَات»: أنه قال في بعض مصنّفاته: ونسبني قَوْمٌ إلى الغَزَّال، وإنما أنا الغَزَالِيُّ؛ نِسْبَةً إلى قريةٍ يقال لها: «غَزَالَة»؛ بتخفيف الزَّاي.

ثانياً: وذهب البعضُ الآخر إلى أن الإمام الغَزَّالِيّ يُنْسَبُ إلى «غَزَّال»؛ بتشديد الزاي، فيقال له: الغَزَّالِيُّ، وهذه نسبة أبيه؛ لأن صنعته كانت غَزْلَ الصوفِ؛ فنسب إليها.

وأيضاً جرت هذه النِّسْبة على وَفْق ما يَنْسُبُ أهلُ «خُوَارَزْم»، و «جُرْجَان»؛ حيثُ كانوا ينسبون إلى الحِرْفَة والصَّنْعَة، فيقولونَ مثلاً: القَصَّارِيّ؛ نِسْبةً إلى القَصَّار، والعَطَّارِيّ، نسبةً إلى العَطَّار.

(1) انظر ترجمته في الأعلام ٧/ ٢٤٧ ووفيات الأعيان ٣/ ٣٥٣ وطبقات الشافعية للسبكي ٤/ ١١٠ والبداية والنهاية ١٢/ ١٧٣ واللباب ٢/ ١٧٠ وتبيين كذب المفتري ٢٩١ ـ ٣٠٦ والنجوم الزاهرة ٥/ ٢٠٣ وآداب اللغة ٣/ ٩٧ وشذرات الذهب ٤/ ١٠ ومفتاح السعادة ٢/ ١٩١ ـ ٢١٠ ومرآة الزمان ٨/ ٢٥ ومرآة الجنان ٣/ ١٧٧ وكتاب العبر للذهبي ٤/ ١٠.

وحكى السُّبْكِيُّ نسبة «الغَزَّالِيِّ» بالتشديد، أي: تشديد الزاي في «الطبقات الوسْطى».

وللسيِّد مرتضى الزَّبِيدِيِّ في هذه النسبة التي بالتشْدِيد استقصاءٌ طويلٌ في كتابه «إتْحَاف السَّادة المتَّقين»؛ حيث يقولُ فيه: «قال صاحبُ «تُحْفَةِ الإرْشَاد»؛ نقلاً عن النوويِّ في «دقائق الرَّوْضَة»: التشديد في الغَزَّالِيِّ هو المعروفُ الذي ذكره ابن الأثير.

وإلىٰ هذه النِّسْبة أيضاً ذهب الذَّهَبِيُّ في «العِبَر»، وابنُ خَلِّكَانَ في «التاريخ»؛ حيثُ قالا: عادة أهل خُوَارَزْم وجُرْجَانَ يقولون: القَصَّارِيُّ والحَبَّارِيُّ، بالياء فيهما، فنسبوه للغَزْلِ، وقالوا: الغَزَّالِيّ؛ ومثلُ ذلك الشَّحَّامِيّ.

وأنكر ابنُ السَّمْعَانِيِّ التخفيفَ، وقال: سألْتُ أهْلَ طُوس عن هذه القرية، فأنكَرُوها، وزيادةُ هذه الياء، قالوا: للتأكيد.

أَصْلُ الإمام الغَزَالِيِّ:

مثلما اختلف المحقِّقون في نسبة الإمامِ الغَزَّالِيِّ، اختلفوا أيْضاً في تحقيقِ أصْله إلى فريقَيْن:

الأوَّل: فريقٌ يرىٰ أنه من أصلٍ عربيٍّ عريقٍ، ينتمي إلى السُّلاَلَة العربيَّة التي دخلت بلادَ الفُرْسِ أيامَ الفتوحَاتِ الإسلاميَّة، وبالتحديد في بدايتها.

الثاني: فريقٌ يرى أنه من أصلٍ فارسيٍّ.

وتحقيقُ القوْلِ في هذه المسألة، سواءٌ كان عربيًا أو فارسيًا ـ لا يؤثِّر على قيمةِ الغَزَّالِيِّ، كإمامٍ ورائدٍ، ولا ينقصُ من قدْرِهِ شيئاً؛ لأنَّ الشريعةَ الإسلاميَّة ـ كما هو مقرَّر في نصوصها ـ لا تفاضُلَ بين النَّاسِ من هذه الزاوية، بل المقياسُ هو التقوىٰ والعَمَلُ الصَّالح.

ولاَدَتُهُ وَنَشْأَتُهُ:

وُلِدَ الإمام الغَزَّالِيُّ ـ رضي الله عنه ـ في مدينة «طُوس» التابعةِ لولاية «خُرَاسَانَ» في عامِ خمْسِينَ وأربعمائة هجريَّةً، وتسعةٍ وخمسينَ وألْفٍ ميلاديةً.

ولقد أثَّر أبُوهُ ـ رضي الله عنه ـ في تَنْشِئَتِه. ، وغَرْسِ القيمِ والمبادىء السليمة في نفْسِهِ منْذُ أن وَطِئَتْ قدمُهُ الأرضَ. حكى السُّبْكِيُّ في «طبقاته»، أن أباه كان فقيراً صالحاً، لا يأكل إلا من كَسْب يده في عمل غَزْلِ الصوفِ، ويطوف على المتفقِّهة، ويجالسهم، ويتوفَّر على خدمتهم، ويَجِدُّ في الإحسان إليهم، والنفقَةِ بما يمكنه، وأنه كان إذا سمع كلامهم، بكَىٰ، وتضرَّعَ، وسأل الله أن يرزقه ابناً، ويجعله فقيهاً، ويحضر مجالس الوعْظِ، فإذا طاب وقْتُهُ، بكَىٰ، وسأل الله أن يرزقَهُ ابناً واعظاً».

في هذا الجو الإيمانيِّ الصُّوفِيِّ نشأ الإمام الغَزَّالِيُّ، وهو يستنشق عَبِيرَ التصوُّف، وشذَا الفقْهِ، وأريجَ الإيمَانِ، فتأثَّر بذلك تأثُّراً كبيراً، وانْعكَسَ على شخصيته العلميَّة والفقهيَّة فيما بعْدُ حتى صار إماماً لكل درب سلَكَهُ، ورائداً لكلِّ علم اختطَّهُ.

ولقد استجابَ الله ـ عزَّ وجلَّ ـ دعوتَيْ أبِيه، فرزقَهُ ابنين، أحدُهُما واعظٌ، والآخر فقيهٌ.

أما الفقيه، فهو أبو حامدٍ الإمامُ الحُجّة، فارسُ المَيْدان، وإمامُ أهل الزمان، شهد بمؤلفاته القاصي والداني، والموافق والمخالف.

وأما الواعظُ، فهو الابنُ الثاني؛ واسمه: أحمدُ؛ حيثُ كان واعظاً تنفلِقُ الصمُّ الصخورُ عند استماع تحذيره، وترعد فرائصُ الحاضرِينَ في مجالِسِ تذكيره.

فلَمَّا دنا أَجَلُ الأبِ، دفع بابْنَيْهِ إلى أحد المتصوِّفة، ـ وكان يدعى أحمدَ بن محمَّدٍ الرَّازكاني ـ كي يرعاهُما الرعايةَ السليمةَ.

ولمَّا مات الأبُ، أقبل الصُّوفِيُّ على تعليمهما إلى أن فَنِيَ ما تركه الأبُ من قُوت الولَدَيْن، وتعذَّر على الصُّوفِيِّ القيام بقوتهما؛ فقال لهما: اعلما أني قد أنفقت عليكما ما كان لكما، وأنا رجُلٌ من الفقْر والتجْريد؛ بحيثُ لا مال لي؛ فأواسيكما، وأصْلَحُ ما أرَىٰ لكما أن تَلْجَأا إلى مدرسة، كأنَّكما من طلبة العلْمِ، فيحصل لكما قوتٌ يغنيكما على وقتكما.

وبالفعْلِ فقد انصاعَ الولدَان لأمْره، وكان التحاقُهُما بالمدرسةِ سبَبَ سعادتهما، وعُلُوِّ درجتهما.

وكثيراً ما كان يذكر الغَزَّالِيُّ هذه الواقعة، ويحكيها بقولته الشَّهيرة: «طَلَبْنَا العِلْمَ لِغَيْرِ اللَّهِ، فأبَىٰ أنْ يكُونَ إلاَّ لِلَّهِ».

وتَحْكِي لنا كتبُ التاريخِ والتراجمِ، أن الإمام الغزَّالِيَّ تزوَّج قبل سنِّ العشرين، وكان له ثلاثُ بنَاتٍ، اسم إحداهن: سِتُّ المُنَىٰ، وله ابنٌ اسمه: عُبَيْد اللَّه.

أما أخو الإمامِ الغزَّالي «أحْمَد» فقد تُوُفِّيَ بعد موت الغزاليِّ بخمسةَ عَشَرَ عاماً، أي: في عام عشرين، وخمسمائةٍ ودُفِنَ بـ «قَزْوِينَ».

ولم تسعِفنا كتبُ التراجم بذِكْر شيْءٍ عن الأمِّ، فلا نعرف عنها شيئاً، سوَىٰ أنها عَاشَتْ بعد موْتِ زوجها، ونعمت بشهرة ولَدَيْهَا في «بَغْدَاد».

رحلاته في طلب العلم:

مما لا شك فيه، أن حاجة العلماء إلى الرحلة عظيمةٌ جدًّا؛ سَعْياً في تحصيل العلْم، والسماع من الأشْيَاخِ؛ لأن في الرحلة إليهِمْ، والالتقاءِ بهم، تثقيفاً للعقول، وتنقيحاً للعلوم، وتمحيصاً للمحفوظ. ولقد كانت الرحلة سُنَّةَ العلماء من لَدُنْ سيِّدنا محمد ـ عليه الصلاة والسلام ـ إلى أن وقع الناسُ فريسةً للتخلُّف والتكاسُل، فقعد بهم ذلك عن طلب العلْمِ، والسعْي في تحصيله.

ولقد كان بعْضُ أصحاب رسُولِ اللَّه ـ صلَّى الله عَلَيْه وسلَّم ـ إذا تناءت به الدارُ، يركب إلى «المدينة»، فيسأل رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ

واستمر ذلك السعْيُ والتَّرْحَال بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم. ولما اتسعت رقعةُ الدولة

الإسلاميَّة بعد الفتوحات العظيمة، نجد أن الرحلة شاعَتْ، وانْتشَرَ أمرُها؛ لتفرّق العلماء في شَتَّىٰ بلدان الدولة الإسلامية.

ولقد ضحَّىٰ سلفنا الصالح بكل غال ورخيص، ودفعوا المال والجهد، وتكبَّدوا العناء والمشاق؛ في سبيل طلب الحديث وجمعه، والعناية بسُنَّةِ النبيِّ ـ صلى الله عليه وسلم ـ

فهذا الصحابيُّ الجليلُ أبو أيوبَ الأنصاريُّ يرحَلُ من «المدينة» قاصداً عقبةَ بْنَ عامرٍ بـ «مِصْر»؛ ليسأله عن حديث سمعه من النبيِّ ـ صلى الله عليه وسلم ـ؛ حتى إذا وصل إلَىٰ منزل عقبة بن عامر، خرج إليه عقبةُ، فعانقه، وقال: ما جاء بكَ، يا أبا أيوب؟ فقال: حديثٌ سمعته من رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم لم يبق أحدٌ سمعه منه غيري وغَيْرُكَ، في ستر المؤمن، قال عقبة: نعم، سمعتُ رسولَ الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقولُ: «مَنْ سَتَرَ مُؤْمِناً فِي الدُّنْيَا عَلَىٰ خِزْيَةٍ، سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ القِيَامَةِ»[1].

فقال أبو أيُّوب: صدقْت، ثم انصرفَ أبو أيُّوب من توِّه إلى راحلته، راجعاً إلَىٰ «المدينة»، متحملاً مشقَّة السفر، ووعثاءَ الطريق، وأخطارَ المقاوز والقفار.

ويقولُ سعيد بن المسيِّب: إني كنتُ لأُسَافِرُ مسيرةَ الأيَّامِ والليالي في الحديثِ الواحِدِ.

وذاتَ مرَّة قال عمرو بن أبي سلمة للأوزاعيِّ: يا أبا عمرو، أنا ألزمك منذ أربعةِ أيَّامِ، ولم أسمَعْ منك إلا ثلاثين حديثاً! قال: وتستقلُّ ثلاثين حديثاً في أربعة أيامٍ؟ لقد سار جابرُ بْنُ عبدالله إلَىٰ مصْرَ، واشترى راحلةً، فركبها، حتى سأل عقبةَ بْنَ عامرٍ عن حديثٍ واحدٍ، وانصرف إلى «المدينة» وأنت تستقلُّ ثلاثين حديثاً في أربعةِ أيام؟[2].

ممَّا سبق يتبيَّن أن للرحلة أثراً ملحوظاً في تمحيص العُلُوم، وتنقيحها، وتثبيتها في أذْهَان العلماءِ، وأنَّ طلاب العلْم نَزَحوا من قُطْرٍ إلى قطرٍ، تحملُهم ظهورُ الفيافي والقفار؛ تنقيباً عن الحديث، أو المسألة الفقهيَّة، أو السماعِ من شيخٍ مشهُورٍ، أو التَّلْمَذَةِ على يدِ عالمٍ إمامٍ.

ولم يكن الإمامُ الغَزَّالِيُّ بِدْعاً في هذه الشأن، بل سار علَىٰ دَربِ أسلافِهِ من العُلَمَاءِ، وأقرانه من طلاب العلمِ في السعْي والسفَرِ، رغبةً في تحصيل العلم، وطلب مسائله وقضاياه.

وتروي لنا كتبُ التراجمِ، أنَّ حياة الغَزَّالِيِّ كانت حافلةً بالتَّرْحَالِ والتنقلِ، من بلد إلى بلد، يفتح قلبه ووجدانه لمزيدٍ من فنون المعرفة والعلوم المختلفة، وينشد ضالَّته، ويشبع نهمته التي لا تهدأ، ويروي الظمأ الذي لا ينقطعُ، للوصول إلى الحقيقة المُطْلَقة، وأعلَىٰ مراتبِ اليقين.

فلقد انتقَلَ ـ رضي الله عنه ـ من مَسْقِطِ رأْسِهِ «طوس» إلى «جُرْجَان»، ثم رحل إلى «نَيْسَابُور»،

(١) أخرجه الحميدي (١/١٨٩) رقم (٣٨٤) وأحمد (٤/١٥٣) والخطيب في.. الرحلة في طلب الحديث (ص ـ ١١٨) والحاكم في.. معرفة علوم الحديث.. (ص ـ ٧) وابن عبدالبر في.. جامع بيان العلم.. (١/ ٩٤).

(٢) روى هذه الآثار الحاكم في علوم الحديث ص ٧، ٨.

ومنها إلى «بَغْدَاد»، ثم «دِمشق»، و«بَيْت المَقْدِس»، و«مَكَّة»، ثم عرَّج على «مصر» وعاد في آخر تطْوَافه إلَىٰ وطنه الأصليِّ «طوس»؛ طوداً شامخاً من العلم، وبحراً زاخراً من المعرفة، يرمي النَّاسَ بأمواجِهِ المتلاطمة.

طَلَبُهُ العِلْمَ في «طُوس»:

لقد كان بديهيًّا أن تكون «طُوس» أوَّلَ بَلَدٍ يتلقَّى الغَزَّالِيُّ العِلْمَ على يدِ علمائها؛ وذلك لأنها موطنه الأصليُّ الذي ولد فيه.

وكان أوَّل ما تلقَّى العلْمَ علَىٰ يد شيخه أحْمَدَ بْنِ محَمَّد الرَّاذَكَانِيِّ؛ حيث قرأ عليه طَرَفاً من الفقهِ.

طَلَبُهُ العِلْمَ فِي «جُرْجَانَ»:

ولما كبر الغَزَّالِيُّ وترعْرَعَ، انفتحت شهيَّته لمزيد من العلوم والمعرفة، وتطلَّعت نفْسُهُ إلَىٰ آفاقٍ رَحْبَةٍ، رحل إلى «جُرْجَان» إلى الإمام أبي نَصْرٍ الإسماعيليِّ؛ حيث سمع منه، ودوَّن كلَّ ما تلقَّاه منه في «مذكِّراته» التي سمِّيت بـ «التَّعْلِيقَة»، دون أن يُودِعَهُ الذاكرة، أو يحفَظَه.

وفي أثناء رجوعه إلى «طُوس»، خرج علَيْه جماعةٌ من قُطَّاع الطرق، فأخذوا ما كان معه، ومنْهم تعلَّم الغَزَّالِيُّ درساً في الحياة، أثمر وأجْدَىٰ فيما بعدُ.

حكى السُّبْكِيُّ في «طبقاته»، أنَّ الإمام أسْعَدَ الْمِيهَنِيَّ قال: سمعت الغَزَّالِيَّ يقولُ: قطعت علينا الطريق، وأخذ العَيَّادُون جميعَ ما معي، ومَضَوْا، فتبعْتُهُم، فالْتفتُ إلى مُقَدَّمِهِم، وقال: ارْجِعْ، ويحَكَ، وإلا هلكْتَ.

فقلْتُ له: أسألك بالذي ترجُو السلامَةَ منه؛ أن تَرُدَّ عليَّ تعليقَتي فقطْ، فما هي بشيْءٍ تنتفعونَ به.

فقال لي: وما هي تعليقتك؟.

فقلت: كُتُبٌ في تلك المِخْلَاة، هاجَرْتُ لسماعها، وكتابتها، ومعرفةِ عِلْمها.

فضَحِكَ، وقال: كيف تدَّعِي أنَّك عرفْتَ علمها، وقد أخذْنَاهَا مِنْكَ، فتجرَّدْتَ من معرفتها، وبقيتَ بلا علْمٍ. ثم أمر بعضَ أصحابِهِ، فسلَّم إليه المِخْلَاة.

قال الغزاليُّ: فقلْتُ: هذا مُسْتَنْطَقٌ، أنطقَهُ اللَّهُ؛ ليرشدني به في أمْرِي، فلمَّا وافيْتُ «طوس»، أقبلت على الاشتغال ثلاث سنين، حتى حفظتُ جميعَ ما علَّقْتُهُ، وصِرْتُ بحيث لو قطع عليَّ الطريقُ، لم أتجرَّد من علمي.

طَلَبُهُ الْعِلْمَ فِي نَيْسَابُورَ:

بعد ذلك قَدِمَ الغَزَّالِيُّ إلى مدينة «نَيْسَابُورَ» مع بعض الرُّفْقَةِ، قاصداً إمامَ الحرمَيْنِ أبا المَعَالي

الجُوَيْنِيِّ، وكان حينئذٍ أستاذاً للمدرسة النِّظَامِيَّةِ؛ حيث عهد نِظَامُ المُلْكِ له بالإشْرَاف عليها.

وعلى يد امام الحرمَيْنِ جَدَّ الغَزَّاليُّ، واجتهدَ، وبَرَعَ في المذهب، والخلاف، والجَدَلِ، والأَصْلَيْنِ، والمنطقِ، وقرأ الحِكْمَةَ، والفَلْسَفَةَ، وأحكم كُلَّ ذلك، حتَّىٰ مات إمامُ الحرمَيْنِ في الحادي عَشَرَ من شهر ربيعِ الآخر، عام ثمانيةٍ وسبعين، وأربعمائةٍ هجريةً.

ومِمَّا يُذْكَر أنَّ الغزَّاليَّ اتَّضَحَتْ مكانَتُهُ في «نيسابور»؛ حيث لمع من بين أقرانِهِ، بل كان ينوبُ كثيراً عن أستاذه في التعليمِ، يقرأ علَىٰ رفاقِهِ وإخوانِهِ.

يقولُ إمام الحرمين يصفُ تلميذَهُ النَّجِيبَ الغزَّاليَّ، ويصور مكانته العِلْمِيَّة: «الغزَّاليُّ بَحْرٌ مُغْدِقٌ».

بل كان يوازنُ بين تلاميذِهِ، ويقارنُ بينهم، فيقول: «التحقيق لعلها الخُوارَزْمِيِّ، والجزئيَّاتُ للغَزَّاليِّ، والبَيَانُ لِلْكِيَا» ولمَّا مات إمامُ الحَرَمَيْن، تغيَّرت الحالُ بالنسبة للغَزَّالي، فخرج من «نيسابور» ميمِّماً وجهَهُ نحوَ مُعسكرِ نظَام المُلْك؛ حيث كان نِظَامُ المُلْك وزيراً، وكان مجلسُهُ مَجْمَعَ أَهْلِ العلْم، وملاذَهُم، ومَحَطَّ رجال السَّلاطين السَّلْجُوقِيِّينَ، وتمتع الغزَّاليُّ في كنف الوزير نظَام المُلْك بالرعاية والاهتمام، فناظر الأئمَّة الأعلاَمَ في مَجْلِسِه، وقهر الخصوم، وظهر كلامه عليهم، واعترفوا بفضله، وتلقَّاه نظامُ المُلْكِ بالقَبُول.

طَلَبَةُ الْعِلْمِ في «بَغْدَاد»:

لما ذاع صيتُ الغَزَّاليِّ، ولمع اسمه على الرؤُوسِ والأسْمَاء، تلقَّاه نظامُ المُلْك بالتعظيم، وولاَّه التدريسَ بِمَدْرَسَتِهِ بـ«بَغْدَاد»، وكان ذلك في سنة أربعٍ وثمانين وأربعمائة، وكانت بغداد في ذلك الوقتِ عاصِمةَ العَالَم الإسلاميِّ في الشرق.

وأقام الغزَّاليُّ على التدريس، ونشرِ العلْمِ، والفُتْيَا، والتصْنِيف، وكانت «بَغْدَاد» نقطة انطلاقِهِ نحو عالَمِ الشهرة في شتَّى الآفاق والأنْحَاء.

وفي «بَغْداد» أُعْجِبَ الناسُ بِحُسْنِ كلامه، وكَمَالِ فضله، وفصاحةِ لسانه، وضُرِبَتْ بِهِ الأمثالُ، وشُدَّت إليه الرحالُ من كلِّ صوْب وحَدَب يتحلَّقُونَ حوله، ويستمعُونَ إلى علْمه الغزير، وموْجِهِ المتلاطِمِ.

وتحدِّثنا كتُبُ التراجِمِ، أنه في أثناء هذا النُّبُوغِ والنجاحِ الباهر ـ مَرِضَ الإمامُ الغزَّاليُّ، حتى يئِسَ الأطبَّاء من شفائِهِ، وذلك لأنَّه أصيبَ بمَرَضٍ غريبٍ، حتى اعتقلَ لسانُهُ، وجافَى الطعامَ، وبَطَلَتْ قوَّته؛ وذلك بسبب إجهادِ ذهْنِهِ، وإرهاقِ نَفْسِهِ في تحصيلِ المَسَائِلِ العلميَّة والفقهيَّة من جانب، وموالاة التدريس لطلاَّبِ العلْمِ من جانبٍ آخَرَ.

ولما شَفَاه اللَّه، وقام مِنْ مرضه، أدْرَكَ أنَّ هذه الحياة التي يعيشها لا تروقه، وأدْرَكَ أنَّ الجاه العريضَ، والمصِبَ الرفيعَ الذي يتمتعُ به لا يتلاءَمُ مع طبيعته السلوكيَّة الزاهرة.

فأنقلَبَ الغزَّاليُّ من حالٍ إلى حالٍ، وترك كرسيَّ التدْريس بالمدرسة النِّظَامِيَّة في «بغداد»، وقد أعطى كل ما معه من مال للفقراء والمُعْوِزِينَ، وقَطَعَ علاقتَهُ بالدنيا، وساحَ في الأرْضِ.

حكى الزَّبِيدِيُّ في «شرح الإحْيَاء»، أنَّ سبب سياحَةِ أبى حامِدٍ الغَزَّاليِّ، وزهْدِهِ في الدنيا؛ أنَّه كان يوماً يعظ الناسَ، فدخَلَ علَيْه أخوه أحْمَدُ، فأنشده: [المتقارب]

أَخَذْتَ بِأَعْضَادِهِمْ إذْ وَنَوْا   وَخَلَّفَكَ الجَهْدُ إذْ أَسْرَعُوا

فَأَصْبَحْتَ تَهْدِي وَلاَ تَهْتَدِي   وَتُسْمِعُ وَعْظاً وَلاَ تَسْمَعُ

فَيَا حَجَرَ الشَّحْذِ حَتَّىٰ مَتَىٰ   تَسُنُّ الْحَدِيدَ وَلاَ تَقْطَعُ؟!

فكأنَّ شقيقه أحْمَدَ قد نبَّهَهُ إلى فكْرَةٍ كانَتْ تراودُ خاطرَهُ، وكانت الحافزَ الَّذي جعَلَ الغزاليَّ ينطلقُ انطلاقةً مغايرةً ما كانَ عليه سَلَفاً.

يقول أبو الفداء الواعظُ الشَّافعيُّ: إنَّه سمع من عليِّ المَوْصِلِيِّ يحكي عن أبي منصورٍ الرَّزَّاز الفقيهِ، قال: «دخَلَ أبو حامدٍ «بَغْدَاد»، فقوَّمنا مَلْبُوسَهُ، ومركوبَهُ خمسَمائةِ دينارٍ، فلما تزهَّدَ، وسَافَر، وعاد إلى بَغْدَادَ، فقوَّمنا ملبوسَهُ خمسةَ عَشَرَ قيراطاً».

إذَنْ كانت الأسباب الدينيَّةُ هي الباعثَ الأوَّلَ لتركه «بَغْدَاد»، وتركه ذلك الجَاهَ العريض، والصِّيت المُدَوِّي، والمكانةَ المرموقَةَ، والانهماكَ في طَلَب المال والمَنْصِب، فولىٰ كلَّ ذلك ظَهْرَهُ، طلباً للمعرفة والحقيقةِ، وسَعْياً للوصول إلى اللَّه.

وهناك أيضاً بواعثُ سياسيَّةٌ ساهَمَتْ في تحضيره لتركه بَغْدَادَ، حيثُ كانت الأحوالُ السياسيَّةَ مضطربَةً، بعد قَتْلِ نظَامِ المُلْكِ الوزيرِ السَّلْجُوقيِّ سنة خمْسٍ وثمانينَ، وأربعمائة هجرية، وموتِ السُّلْطَان ملك شاه ابْنِ أَلْب أرْسلان في نفسِ العامِ أيضاً، ومَوْتِ الخليفة المُقْتَدى بأمْرِ اللَّه عام سبْعةٍ وثمانين وأربعمائة.

ولقد تكلَّم الإمامُ الغَزَّاليُّ ـ رحمه الله ـ عن خروجه من «بَغْدَاد»، وسَبَب رحيله، شارحاً كلَّ ذلك في إسهَابٍ طويلٍ في كتابِهِ «المُنْقِذِ مِنَ الضَّلال»، وواصفاً تجربتَهُ الدينيَّة الرائعة للوُصُولِ إلى الحقِّ، واليقينِ، والخروجِ من الماديَّة المظلمَةِ ـ التي وصفها بأنَّها بحْرٌ عميقٌ غَرِقَ فيه الأكْثَرُونَ ـ إلى الصَّفاء الأبَدِيِّ. يقول في كتابه «المنقذ من الضَّلاَل»:

ولم أزل في عُنْفُوَان شبابي منذ رَاهَقْتُ البلوغ قبل بلوغ العشرين إلى الآن، وقد أَنَافَ السِّنُّ على الخمسين؛ أقتحم لُجَّةَ هذا البَحْرِ العميق، وأخوض غَمْرَتَهُ خَوْضَ الجَسُور، لا خَوْضَ الجَبَانِ الحَذُور، وأتوغَّل في كل مُظْلِمَةٍ، وأتهجَّم على كل مُشْكِلَةٍ، وأقتحم كل وَرْطَةٍ، وأتفحَّص عقيدةَ كلِّ فرقة، وأستكشف أسرارَ مذْهَب كل طائفة؛ لأميِّز بين مُحِقٍّ ومُبْطِلٍ، ومستنٍّ ومبتدع، لا أغادر بَاطِنيّاً إلا وأحبُّ أن أطَّلِعَ على بِطَانَتِهِ، ولا ظَاهِرِيّاً إلا وأريدُ أن أَعْلَمَ حَاصِلَ ظِهَارَتِهِ، ولا فَلْسَفِيّاً إلا وأقصدُ الوقُوفَ على كُنْهِ فَلْسَفَتِهِ، ولا مُتكلِّماً إلا وأجتهدُ في الاطِّلاَع على غاية كَلاَمِهِ ومُجَادلتِهِ، ولا صُوفِيّاً إلا وأحْرِصُ على العُثُور على سِرِّ صُوفِيَّتِهِ، ولا متعبِّداً إلا وأتَرَصَّدُ ما يرجعُ إلَيْه حاصلُ عبادتِهِ، ولا

زِنْدِيقاً معطِّلاً إلا وأتجسَّسُ وراءَهُ للتنبُّه لأسبابِ جراءته؛ في تعطيلِهِ وَزَنْدَقَتِهِ، وقد كان التعطُّش إلى دَرْكِ حقائقِ الأمور دَأْبِي ودَيْدَنِي من أول أمري، وَرَيْعَانِ عمري؛ غريزة، وفطرة من الله ـ تعالى ـ وُضِعَتَا في جِبِلَّتِي، لا بأختياري وحيلَتي؛ حتى انحلَّتْ عني رَابِطَةُ التقليد، وانكسرتْ عليَّ العقائدُ الموروثةُ علىٰ قُرْبِ عَهْدٍ بسن الصِّبا؛ إذ رأيتُ صبيانَ النَّصارَىٰ لا يكونُ لهم نُشُوءٌ إلا على التنصُّر، وصبيانَ اليهودِ لا نُشوءَ لهم إلا على التهوُّد، وصبيانَ المسلمينَ لا نُشُوءَ لهم إلا على الإسْلام، وسمعتُ الحديثَ المَرْوِيَّ عن سيِّدنا رسول اللَّهِ ـ صلَّى اللَّهُ علَيْه وسلَّم ـ؛ حيثُ قال: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، وَيُنَصِّرَانِهِ وَيُمَجِّسَانِهِ».

فتحرَّكَ باطِنِي إلَىٰ حقيقةِ الفِطْرةِ الأصليَّة، وحقيقةِ العقائدِ العارضةِ، بتقليد الوالِدَيْنَ والأستاذين، والتَّمَيُّز بين هذه التقليدات، وأوائلها تلقينات، وفي تميُّز الحقِّ منها على الباطل، ثم يظهر ما خامره من الشكِّ، كما هو ظاهر في قوله.

فإذا أُورِدَتْ تلك الحالةَ، تيقَّنْتَ أن جميعَ ما توهَّمْتَ بعقلكَ خيالاتٌ لا أصل لها، ولعلَّ تلك الحالة ما يدَّعيها الصُّوفيَّة؛ أنها حالتهم؛ إذ يزعمون أنهم يشاهدون في أحوالهم التي إذا غاصُوا في أنفسهم، وغابوا عن حواسِّهِمْ أحوالاً لا توافقُ هذه المَعْقُولاتِ، ولعلَّ تلك الحالة هي الموتُ؛ إذ قال رسولُ اللَّهِ ـ صلى الله عليه وسلم: «النَّاسُ نِيَامٌ، فَإِذَا مَاتُوا انْتَبَهُوا»(1)، فلعلَّ الحياة الدنيا نَوْمٌ، بالإضافةِ إلى الآخرة، فإذا ماتَ، ظهرَتْ له الأشْياءُ على خلافِ ما شاهَدَهُ الآن، ويقالُ له عند ذلك: «فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ، فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ» [ق: ٢١].

فلمَّا خَطَرتْ لي هذه الخواطِرُ، وانقدحَتْ في النفسِ حاوَلْتُ لذلك علاجاً، فلم يتيسَّر، إذ لم يمكنْ دفعُه إلاَّ بالدليلِ، ولم يمكنْ نَصْبُ دليلٍ إلا من تركيبِ العلومِ الأوليَّة، فإذا لم تكنْ مسلَّمة، لم يمكن ترتيبُ الدليلِ، فأعضَلَ هذا الداءُ، ودَامَ قريباً من شَهْرَيْنِ أنا فيهما على مذْهَبِ السَّفْسَطَةِ؛ بحكم الحالِ، لا بحكْمِ المنْطِقِ والمَقَال.

ولمَّا أردْتُ أن أنخرطَ في سلْكِ القوم، وأشربَ من شرابهم، نظرتُ إلى نفسي فرأيتُ كثرةَ حُجُبِهَا، ولم يكنْ لي شيخٌ إذ ذاك، فدخلْتُ الخَلْوَةَ، واشتغلتُ بالرياضَةِ والمُجَاهَدَةِ أربعين يوماً، فانْقدَحَ لي من العلْمِ ما تأكَّد عندي أصفَىٰ وأرقَّ مما كنتُ أعرفُهُ، فنظرْتُ فيه، فإذا فيه قوةٌ فقهيَّة، فرجعتُ إلى الخَلوَة، واشتغلْتُ بالرياضةِ والمجاهدةِ أربعينَ يوماً، فانقدحَ لي علْمٌ آخر أرقُّ وأصفَىٰ ممَّا حصل عندي أوَّلاً، ففرحْتُ به، ثم نظرْتُ فيه، فإذا فيه قُوَّةٌ نظريَّة، فرجعتُ إلى الخَلوة ثانياً أربَعِينَ يوماً، فانقدحَ لي علْمٌ آخر، هو أرقُّ وأصفَىٰ، فنظرْتُ فيه؛ فإذا فيه قوةٌ ممزوجةٌ بين علْمِ الظاهرِ، وعلْمِ الباطِنِ، ولم ألْحَقْ بأهْلِ العلومِ اللَّدُنِّيَّة، فعلمْتُ أن الكتابة على المَحْوِ ليستْ كالكتابةِ مع الصفاءِ الأوَّلِ، والطهارةِ الأولَىٰ، ولم أتميَّز عن النُّظَّار إلا ببعْضِ أمورٍ.

ويتمم حكايتَهُ في المنقذِ بقوله: (اقبلْتُ بهمَّتي علَىٰ طريق الصوفيَّة، وعلمتُ أنَّ طريقَتَهُمْ إنما

(١) قال الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٤/ ٢٠) لم أجده مرفوعاً وإنما يعزى إلى علي بن أبي طالب.

تتمُّ بعلْمٍ وعملٍ، وكان حاصلُ عملهم قَطْع عقباتِ النفسِ، والتَّنَزُّه عن أخلاقِهَا المذمومَةِ، وصفاتِها الخبيثةِ، فعلمْتُ يقيناً أنهم أرباب أحوالٍ، لا أصحابُ أقوالٍ، وأن ما يمكنُ تحصيله بطريقِ العلْمِ فقد حصَّلته، ولم يبْقَ إلا مالا سبيلَ إلَيْه بالسمَاعِ والتعْلِيم، بلْ بالذَّوْقِ والسُّلُوك، وكان قد حصل مَعِي من العلومِ الشرعيَّةِ والعقليَّة إيمانٌ يقينيٌ باللَّه تعالَىٰ وبالنُّبوَّة، وباليومِ الآخِرِ، فهذه الأصولُ الثلاثَةُ من الإيمانِ، كانت قد رَسَخَتْ في نفسي لا بدليلٍ معيَّن محرَّر، بل بأسبابٍ، وقرائنَ، وتَجَارِبَ، لا تدخلُ تحت الحَصْرِ تفاصيلُهَا.

وكان قد ظهر عندي؛ أنه لا مَطْمَعَ لي في سعادةِ الآخرة إلا بالتقْوَىٰ، وكَفِّ النفسِ عن الهوَىٰ، وأنَّ رأْسَ ذلك كلِّه قَطْعُ علاقةِ القَلْب عن الدنيا بالتجافِي عن دارِ الغُرُور، والإنابةِ إلَىٰ دار الخلود، والإقبالِ بكُنْهِ الشُّهْمَةِ على اللَّه تعالَىٰ، وأن ذلك لا يتمُّ إلا بالإعراضِ عن الجَاهِ، والحَالِ، والهَرَبِ، عن الشواغلِ والعلائقِ، ثم لاحَظْتُ أحوالي، فإذا أنا مُنْغَمِسٌ في العَلاَئِقِ، وقد أَحْدَقَتْ بي من الجوانِب، ولاحظْتُ أعمالي، وأحسنُهَا التدريسُ والتعْليمُ، فإذا أنا فيها مُقْبِلٌ على علومٍ غير مُهِمَّةٍ، ولا نافعةٍ في طريقِ الآخرة.

ثم تفكَّرْتُ في نيَّتي في التدْرِيس، فإذا هي غَيْرُ خَالِصَةٍ لوجه اللَّه تعالَىٰ، بل باعثها ومحرِّكُها طَلَبُ الجَاهِ، وانتشارُ الصِّيتِ.

فتيقَّنت أني علَىٰ شفا جُرُفٍ هَارٍ، وأنى قد أشفَيْتُ على النَّار، إن لم أشْتَغِلْ بتلافي الأحوال، فلم أزلْ أتفكَّرُ فيه مدَّة، وأنا بعْدُ على مقامِ الاختيارِ أصمِّمُ العَزْمِ على الخروج من «بَغْدَاد»، ومفارقةِ تلك الأحوالِ يوماً، وأحلُّ العزْمَ يوماً، وأقدِّمُ فيه رِجْلاً، وأؤخِّر عنه أخرَىٰ، لا تَصْدُقُ لي رغبةٌ في طلب الآخرة بُكْرَةً، إلاَّ وتَحْمِلُ عليها، جُنْدُ الشهْوَةِ حَمْلَةً فَتُفَتِّرُهَا عَشِيَّةً، فَصَارَتْ شهواتُ الدنْيَا تُجَاذِبُنِي سَلاَسِلُهَا، إلى المقام، ومُنَادِي الإيمانِ ينادي: الرَّحِيلَ، الرَّحِيلَ فلم يبْقَ من العُمْرِ إلا القليلُ، وبيْن يَدَيْكَ السفر الطويلُ، وجميع ما أنت فيه من العلْمِ والعملِ رِيَاءٌ وتَخْيِيل.

فإنْ لم تستعدَّ الآن للآخرة، فمتَىٰ تستعدُّ؟ وإن لم تقطع الآن هذه العلائقَ، فمتى تقطع؟ فعند ذلك تنبعثُ الدَّاعيَةُ، وينجزم العَزْمُ على الهرَبِ والفِرَار، ثم يعودُ الشيطانُ، ويقول: هذه حالةٌ عارضةٌ، إيَّاكَ أن تطاوعها، فإنَّها سريعةُ الزوال، فإن أذعنْتَ لها، وتركْتَ هذا الجَاه العريضَ، والشأنَ المنظومَ الخاليَ من التكرير والتنقيص، والأمرَ المسلَّمَ الصافِيَ عن منازعة الخصوم، ربَّما الْتَفَتَتْ إلَيْه نفسُك، ولا يتيسَّر لك المُعَاوَدَةُ.

فلم أزل أتردَّدُ بين تَجَاذُبِ شهواتِ الدنيا، ودواعي الآخرةِ قريباً من ستَّة أشهرٍ، أولها رجَبُ سنةَ ثمانٍ وثمانينَ وأربَعِمائَةٍ، وفي هذا الشهْرِ جاوَزَ الأمرُ حَدَّ الاختيارِ إلى الاضطرار، إذْ أقفل اللَّهُ علَىٰ لساني حتَّى أعتقَلَ عن التدريس، فكنت أجاهدُ نفسي أن أدرِّس يوماً واحداً تطْيِيباً للقُلُوب المختلفةِ إليَّ، فكان لاَ ينْطِقُ لساني بكلمَةٍ واحدةٍ، ولا أستطيعُهَا ألبتَّة، ثم أوْرَثَتْ هذه العُقْلَةُ في اللسانِ حُزْناً في القلْبِ، بطَلَتْ معه قُوَّةُ الهَضْمِ، ومَرَاءَةُ الطعامِ والشراب، فكان لا يَنْسَاغُ لي ثَرِيدٌ، ولا يَنْهَضِمُ لي

لُقْمةٌ، وتعدّى إلى ضعف القُوَىٰ؛ حتى قَطَع الأطبّاء طَمَعَهُمْ من العلاج، وقالوا: هذا أمْرٌ نزل بالقلب، ومنه سَرَىٰ إلى المِزاج، فلا سبيلَ إلَيْه بالعلاج، إلا بأن يتروَّحَ السِّرُّ عن الهَمِّ المُلِمِّ. ثم لما أحسستُ بِعَجْزِي، وسقَطَ بالكلِّيَّة آختياري، ٱلْتجأتُ إلى الله ـ تعالى ـ ٱلْتِجَاءَ المضطرِّ الذي لا حِيلَةَ له، فأجابَني الذي يجيب المضطرَّ؛ إذا دعاه، وسَهَّلَ علَى قلبى الإعْرَاضَ عن الجاهِ، والمالِ، والأولادِ، والأصحاب، وأظهرتُ عزْمَ الخروج إلى «مَكَّة»، وأنا أدبِّر في نفسِي سفرَ الشَّام؛ حذراً من أن يَطَّلِعَ الخليفَةُ، وجملةُ الأصحابِ على عَزْمي في المُقَام بالشَّام.

فتلطَّفتُ بلَطَائفِ الحيَلِ في الخروجِ من «بَغْدَاد» على عَزْمٍ ألاَّ أعاودَهَا أبداً، واستهدفْتُ لأئمّة أهل «العراقِ» كافَّة، إذْ لم يَكُنْ فيهم من يجوز أن يكونُ الإعراضُ عمَّا كنت فيه سبباً دينيّاً، إذ ظَنُّوا أن ذلك هو المنْصِبُ الأعلَىٰ في الدِّين، وكان ذلك مَبْلَغَهُمْ من العِلْمِ.

ثم آرْتَبَكَ الناسُ في آلاستنباطَاتِ، وظَنَّ مَنْ بَعُدَ «العراق»؛ أن ذلك كان لاستشعار من جهة الوُلاَةِ، وأمَّا من قَرُبَ من الوُلاَةِ، فكان يشاهد إلحاحَهُم في التعلُّقِ بي، وآلانكبابِ علَيّ، وإعراضِي عنهم، وعنِ آلالتفاتِ إلَىٰ قولهم، فيقولُونَ: هذا أَمْرٌ سماويّ، وليس له سَبَبٌ إلا عَيْنٌ أصابت أهْلَ الإسْلام، وزُمْرَة العِلْمِ.

ففارقْتُ «بَغْدَاد» وفَرَّقْتُ ما كان معي من المالِ، ولم أدَّخِرْ إلا قَدْرَ الكَفَافِ، وقوتَ الأطفال؛ ترخُّصاً بأن مَالَ «العراق» مرصدٌ للمصالِح، لكونِهِ وَقفاً على المسلمين، فلم أرَ في العالَمِ مالاً يأخذه العالِمُ لعيالِهِ أصلَحَ منه» وهكذا رحل الإمامُ الغَزَّاليُّ من «بَغْدَاد»؛ كما وصفها بنفسه من كتابه العظيم «المُنْقِذِ من الضَّلال»، وانتقل بعد ذلك من مكانٍ إلَىٰ آخر، لا يدفعُه إلا البَحْثُ عن الحقيقة واليقين، والوصول إلى اللّه الذي كان غايَتَهُ الأُولَىٰ، وكم جاهَدَ ـ رحمه الله ـ فيْ سَبِيلِ تحقيقِ هذه الغايَةِ.

رِحْلَتُهُ إِلَى «دمَشْق»:

رحلَ الغزَّاليُّ إلى الشام وأقام بها سنَتَيْنِ، ولم يكن له همٌّ سوَى العبادة والتأمُّل والخَلْوَة وتَصْفِيَة القلبِ بذكْرِ اللَّهِ ـ عز وجل ـ، والرياضةِ والمجاهدةِ.

وكان يعتكفُ في مسْجِد «دِمَشْق»، ويصعد مَنَارَةَ المَسْجد طولَ النَّهار، ويغلق بابَها على نَفْسِهِ، وقد سُمِّيَتْ تلك المنارةُ فيما بعد بِالمَنَارَةِ الغَزَّالِيَّةِ.

وحكى السُّبْكِيُّ في «طبقات الشَّافِعِيَّة» أن الغزَّاليَّ كان يكثر الجلوسَ في زاوية الشَّيْخ نَصْرٍ المَقْدِسي، بالجامع الأموي المعروفة اليَوْم بالغَزَّالِيَّة نسْبةً إليه، وكانتْ تُعْرَفُ قبله بالشَّيْخِ نَصْرٍ المَقْدِسِيِّ.

ويُرْوَىٰ أيضاً أنَّ الغزَّاليَّ جلَسَ، يوماً في صَحْن الجامِعِ الأمويِّ، وجماعةٌ من المفتين يتمشَّون في الصَّحْن، وإذا بقَرَوِيٍّ أتاهم مستفتياً، ولم يَرُدُّوا عليه جواباً، والغَزَّاليّ يتأمَّل، فلما رأى الغزَّاليُّ أنه لا أحَدَ عنده جوابُهُ، ويعزُّ عليه عَدَمُ إرشادِهِ، دعاه، وأجابه.

فأخذ القَرَوِيُّ يَهْزَأ به، ويقولُ: إنَّ كبار المفْتِينَ ما أجابُوني وهذا فقيرٌ عامِّيّ، كيف يجيبُنِي؟ وأولئكَ المفتُونَ ينظِرونَهُ.

فلما فَرَغَ من كلامه معَهُ، دَعَوُا القَرَوِيَّ، وسألوه: ما الذي حدَّثَكَ به هذا العامِّيُّ؟

فشرَحَ لهُمُ الحال.

فَجَاءُوا إلَيْه، وتعرَّفوا به، واحْتَاطُوا به، وسألُوه أن يعقد لهم مجْلِساً، فوعَدَهُمْ إلَىٰ ثاني يَوْمٍ، وسافر من ليلته، رضي الله عنه.

رِحْلَتُهُ إِلَىٰ بَيْتِ المَقْدِس وَمَكَّة:

ارتحل الغَزَّاليُّ بعد ذلك إلَىٰ بيْت المَقْدِس؛ حيث كان كثيرَ آلاعتكافِ هناك، وبخاصَّة في مسْجد قُبَّة الصَّخْرَةِ، وزار قبْرَ إبْراهيمَ الخليل ـ عليه السلام ـ، ثم ارتحل إلَىٰ مكَّةَ؛ لأداء فريضَةِ الحَجِّ.

رِحْلَتُهُ إِلَى «مِصْرَ»:

واستمرَّ الغَزَّاليُّ ـ رحمه الله ـ يجولُ في البُلْدان، ويطُوفُ على المساجد يعتكفُ فيها، ويأوي إلى القِفَارِ، يروِّض نفْسَه، ويجاهِدُها بعزيمةٍ صادِقَةٍ، ويكلِّفُها بأنواعِ القُرَب والطَّاعَاتِ.

أما رحْلَتُه إلى «مِصْر»، فقد ذكرها كثير مِنْ كُتُب التراجِمِ والتاريخ، غير أن الغَزَّاليَّ لم يُشِرْ إلى هذه الرحْلَة، ولعلَّه قد أُنْسِيَ الإشارة إليْها، أو أنَّه تعمَّد عَدَمَ الإشَارَةِ إلى ذلك، لكراهيته الحُكْمَ الفاطِمِيَّ الذي كانَتْ تحته مصر في ذلك الوقْتِ، حيث إن كُتُبَهُ لم تُنْتَشَرْ فيها، لمخالفتها عقيدة الدَّوْلَة، إذْ مِنَ المعلوم أنَّه كان أشْعَرِيّاً أميناً لِمَذْهَبِهِ، حَرِيصاً عَلَيْهِ.

عَوْدَةُ الإمَامِ الغَزَّاليِّ إِلَىٰ وَطَنِهِ «طُوسَ»:

ثم رجَع الإمامُ الغزَّاليُّ إلى مَسْقِطِ رأسِهِ «طُوس»، بعدأن رحل من الإسكندرية إلى دمَشْقَ، ثم نَيْسَابُور، ثم بَغْدَاد، وانتهَىٰ به التَّرْحَالُ بعد ذلك إلَىٰ أن آستقَرَّ في وطنه الأوَّل «طُوس».

يقول السُّبْكِيُّ في «طبقاته»: «ثمَّ رجع إلى مدينة «طُوس»، واتخذ إلَىٰ جانِبِ دارِهِ مدرسةً للفقهاء، وخانِقَاه للصوفيَّة، ووزّع أوقاتَهُ في وظائفَ؛ مِنْ خَتْم القرآنِ، ومجالسَةِ أربابِ القُلُوب، والتدْرِيسِ لطلَبَةِ العلْمِ، وإدامَةِ الصَّلاة والصِّيَام، وسائرِ العبادات..»

ويقولُ عبْدُ الغَفَّار الفَارِسيُّ: «وكانَتْ خاتمةُ أمره إقبالَهُ على حديث المصطفَىٰ ـ صلَّى اللَّه عَلَيْه وسلَّم ـ ومجالَسَةِ أهْلِهِ، ومطالعَةِ الصَّحِيحَيْن: البخاريِّ ومُسْلِم، اللَّذَيْنِ هما حُجَّةُ الإسلام».

وكان سَبَبُ اهتمام الغَزَّاليِّ ـ رحمه الله ـ بالحديثِ النبويِّ الشريفِ في آخر حياتِهِ بعْد آستقْرَارِهِ في «طُوس» ـ هو أنَّهُ لم يتوفَّر على دراسَةِ الحديثِ مِنْ ذِي قَبْلُ.

يقولُ ابنُ النَّجَّار: ولم يكنْ له إسنادٌ، ولا طَلَبَ شيئاً من الحديث، وَلم أرَ لَهُ إلاَّ حديثاً

وَاحِداً. . . .» وتحقيقاً لهذا الغرَض، فإنَّنا نجدُ الإمامَ الغزَّاليَّ اَتَّصَلَ بأبي الفِتْيَانِ عُمَرَ بْنِ أبي الحَسَنِ الرَّوَّاسِ الطُّوسِيِّ، وقرأ عليه صحيح البخاريِّ، وصحيحَ مُسْلِمٍ. وذكر الحافظُ ابْنُ عَسَاكِرٍ؛ أنَّه سمع «صحيحَ البخاريِّ» من أبي سهْلٍ محمَّدِ بْنِ عُبيدِ اللَّهِ الحَفْصِيِّ.

وقد ذكَر عبْدُ الغَفَار الفَارِسِيُّ مسموعاتٍ له سنَسُوقُ بعضَها: يقول عبد الغَفَّار: «وقد سَمِعْتُ أنه سمع من سنن أبي داود السِّجِسْتَانِيِّ عن الحاكمِ أبي الفَتْحِ الحاكِمِيِّ الطُّوسِيِّ، وما عثرت على سماعه.

وسمع من الأحاديث المتفرِّقة اتِّفاقاً مع الفقهاء.

فممَّا عَثَرْتُ عليه ما سَمِعَهُ من كتاب «مَوْلِدِ النبيِّ ـ صلى الله عليه وسلم» من تأليف أبي بكرٍ أحْمَدَ ابْنِ عمرو بن أبي عاصِمٍ الشَّيْبَانِيِّ، رواية الشيخ أبي بكرٍ محمَّدِ بنِ الحارثِ الأصْبَهانِيِّ الإمام، عن أبي محمدٍ عبْدِاللهِ بْنِ محمَّدِ بنِ جعفر بن حَيَّانَ، عن المُصَنِّفِ.

وقد سمعه الإمامُ الغزَّاليُّ، من الشيخِ أبي عبْدِالله محمَّدِ بْنِ أحْمَدَ الخُوَارِيِّ، خُوَار طَبَران ـ رحمه الله ـ مع ابْنَيْهِ الشيخيْنِ: عبدِ الجَبَّارِ، وعبدِ الحَمِيدِ، وجماعة من الفقهاء.

ومِنْ ذلك ما قال: أخبرنا الشَّيْخُ أبو عبدالله محمَّدُ بْنُ أحمدَ الخُوَارِيُّ، أخبرنا أبو بكرٍ ابنُ الحارثِ الأصْبَهانِيُّ، أخبرنا أبو محمد بن حيّان أخبرنا أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم، حدثنا إبراهيمُ بْنُ المنذِرِ الْحِزَامِيّ، حدثنا عبد العزيز بن أبي ثابت، حدثنا الزُّبَيْرُ بْنُ موسَىٰ، عن أبي الحُوَيْرِثِ، قال: سمعتُ عبْدَ الملِكِ بْنِ مرْوَانَ سأَلَ قَبَاثُ ابْنَ أَشْيَمَ الْكِنَانِيَّ: أَنْتَ أَكْبَرُ أَمْ رَسُولُ الله ﷺ عَلَيه وسلَّم[1]؟

فقال: رَسُولُ الله ـ صلَّى الله علَيْه وسلَّم ـ أكْبَرُ مِنِّي، وَأَنَا أَسَنُّ مِنْهُ، وُلِدَ رسُولُ الله ـ صلَّى الله علَيْه وسلَّم ـ عَامَ الفِيلِ، وتمام الكتابِ في جُزْأين مسموع له.

انتهى ما ذكره عبدالغافر الفَارِسِيُّ.

وفِي آخر حياة الغزّاليِّ ـ رضي الله عنه ـ بـ «طُوس» ضعفت صحَّتُهُ، وَأَنْهكَتْ قُوَاهُ، كما يحدِّثُنا المؤرِّخُونَ بذلك، ولعلَّ السَّبَبَ هو كثرةُ جولاتِهِ في البلَادِ، وتطوافه في البِقَاعِ؛ إذْ إنه كان سَائِحاً أمِيناً، تَجَشَّمَ مشاقَّ السَّفَرِ، ووَعْثَاءَ الطَّرِيق، وآلامَ الوَحْدَةِ إِلَىٰ أن انتقل إِلَىٰ رحْمَةِ الله تعالَىٰ، طيِّب الثَّنَاء، أعلَىٰ منزلةً مِنْ نَجْمِ السماءِ، لا يكرهُهُ إلا حاسدٌ أو زنديقٌ، ولا يسومُهُ لسُوءٍ إلا حائدٌ عن سواءِ الطريقِ.

(١) أخرجه الترمذي (٥/٥٥٠) كتاب المناقب رقم (٣٦١٩) ولكن فيه أن السائل هو عثمان لا عبد الملك بن مروان وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

شُيُوخُ الإمَامِ الغزَالِيِّ

تَتَلْمَذَ الإمامُ الغزَالِيُّ على كثيرٍ من كِبَارِ العُلَمَاءِ والفُقَهاءِ، الذينَ كانَ لَهُم دَوْرٌ ملحوظ في تكوين شخصيته العلميّةِ، وتوجيه مَسَارِهِ الثقافي والمعرفي إلى مرتبة عالية لا تنبغي إلاَّ للإمام الغزالي.

وسنذكر بإيجاز ما استَطَعْنَا الوُقُوفَ عليه من تَرَاجِمِ هؤلاء الأئمة:

١ ـ أحمد بن محمد الطُّوسِيُّ أبو حَامِدِ الرَّاذكَانِيُّ:

و«رَاذكَانُ» براء مُهْمَلَةٍ، ثم ألف ساكنة، ثم ذال معجمة مفتوحة، ثم كاف، ثم ألف، ثم نون، وهي قرية من قرى «طوس».

وأحمد الرَّاذَاكَانِيُّ أَحَدُ شيوخ الإمام الغزَالِيِّ في الفقه، حيث تَفَقَّهَ عليه قبل رحلته إلى إمام الحَرَمَيْن[1].

٢ ـ إسْمَاعيلُ بْنُ مَسْعَدَةَ بن إسماعيل ابن الإمام أبي بكر أبو القاسم الإسْمَاعِيلِيُّ الجُرْجَانِيّ:

من أهل «جرجان»، من بيت العِلْمِ، والفَضْلِ، والرِّيَاسَةِ، كان صَدْراً، رئيساً، وعالماً كبيراً، يَعِظُ، ويُمْلِي على فَهْمٍ ودِرَايَةٍ وديانة، جيد الفقه، مليح الوَعْظ، والنَّظْم، والنثر.

ولد سنة سبع وأربعمائة.

وقيل: سنة ستٍ بجُرْجَان.

قال ابن السَّمْعَانِيّ: والأول أشْبَهُ.

سمع أباه، وعمَّه المُفَضَّل، وحمزة السَّهْمِيَّ، والقاضي أبا بكر محمد بن يوسف الشَّالَنْجِيَّ، وأحمد بن إسماعيل الرِّبَاطِيّ، وجَمَاعَةً، والقاضي أبا عمر البَسْطَامِيّ، وخلقاً.

وروَىٰ عنه زَاهِرٌ، ووَجيه ابنا الشَّحَّامِيّ، وإسماعيل بن السَّمَرْقَنْدِيّ، وأبو منصور بن حَمْدون، وأبو البَدْر الكَرْخِيّ، وآخرون.

قال أبو محمد عبدالله بن يُوسُف الجُرْجَانِيّ فيه: أَوْحَدُ عصره، وفريدُ وقته في الفقه، والأدب، والوَرَع، والزُّهد، سَمْح جوادٌ، مُراعٍ لحقوق الفضلاء، والغُرباء والواردين أخذ الفقه عن عمِّه أبي العلاء، وأبي نصر الشَّعِيرِيّ.

(١) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى ٤/ ٩١.

وله شِعْرٌ، وتَرَسُّلٌ، وحُسْنُ خطٍّ.

وإليه اليومَ الدَّرس، والفتوى، والإملاء. انتهى.

وقال ابن السَّمْعَانِيّ: «سافر البلادَ، ودخلها، وروَى الحديث بها، مثل «نَيسابور»، و«الرّي»، و«أصْبَهان»، ودخل «بغداد» حاجًّا، وحدَّث بـ«الكَامِلِ» لابن عَدِيّ، و«تاريخ جرجان»، وغيرهما».

ولما دخل أبو القاسم هذا «بغداد»، دخل عليه الشيخ أبو إسحاق الشيرازي مُسَلِّماً، فقام إليه واستقبله، وقال: لا أدري بأيِّهِمَا أنَا أشدُّ فَرَحاً، بدخولي مدينةَ «السَّلام» أو رُؤْيةِ الشيخ الإمَام. فاسْتحْسن أهلُ «بغداد» قَوْلَهُ.

تُوُفِّيَ بـ«جرجان» سنة سبع وسبعين وأربعمائة[1].

٣ ـ عبد الملك بن عبدالله بن يُوسُفَ بن عبدالله بن يُوسُفَ بن محمد، العَلاَّمَةُ إمام الحرمين، ضِيَاءُ الدين، أبو المَعَالي بن الشيخ أبي محمد الجُوَيْنِيِّ، رئيس الشافعية بنيسابور، مولده في المحرّم سنة تسع عشرة وأربعمائة، وتفقّه على والده، وأتى على جميع مصنفاته، وتوفي أبوه وله عشرون سنة، فأقعد مَكَانَهُ للتدريس فكان يدرس، ويخرج إلى مدرسة البَيْهَقِيِّ حتى حَصَّل أُصُول الدين، وأصول الفقه على أبي القاسم الإسفراييني الإسْكَافِ.

وخرج في الفتنة إلى «الحجاز»، وجاور بـ«مكة» أربع سنين يدرس، ويفتي، ويجمع طُرُقَ المذهب، ثم رجع إلى «نيسابور»، وأقعد للتدريس بنظامية «نيسابور»، واستقام أمور الطَّلبة، وبقي على ذلك قريباً من ثلاثين سنة غير مُزَاحَمٍ ولا مُدَافَعٍ، مسلم له المِحْرَابُ، والمنبر، والتدريس، ومجلس الوعظ وظهرت تصانيفه، وحضر درسه الأكابر، والجَمْعُ العظيم من الطلبة؛ وكان يقعد بين يديه كل يوم نحو من ثلاثمائة رَجُلٍ وتفقّه به جَمَاعَةٌ من الأئمة.

قال ابن السمعاني: كان إمام الأئمة على الإطلاق، المجمع على إمامته شرقاً وغرباً. لم تَرَ العيُونُ مثله. قال: وقرأت بخط أبي جعفر محمد بن أبي علي الهمذاني، سمعت الشيخ أبا إسحاق الفيروزابادي يقول: تمتعوا بهذا الإمام، فإنه نُزْهَةُ هذا الزمان ـ يعني أبا المَعَالِي الجويني.

توفي في ربيع الآخر سنة ثمان وسبعين وأربعمائة، ودفن بداره، ثم نقل بعد سنين، فدفن إلى جانب والده.

ومن تصانيفه: **«النهاية» جمعها بمكة، وحررها بنيسابور**، ومختصرها له ولم يكمله، قال فيه: إنه يقع في الحجم من «النهاية» أقل من النصف، وفي المعنى أكثر من النصف، وكتاب **«الأساليب في الخلاف»**، وكتاب **«الغياثي»** مجلّد متوسّط، يسلك به غالب مَسَالِكِ الأحكام السلطانية، والرسالة النظامية، وكتاب «غياث الخلق في اتباع الحق» يحثُّ فيه على الأخْذِ بمذهب الشافعي دون غيره، وكتاب **«البرهان» في أصول الفقه**، و«التلخيص» مختصر التقريب، و**«الإرشاد» في أصول الفقه أيضاً**،

(١) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى ٤/ ٢٩٤ ـ ٢٩٦.

وكتاب **«الإرشاد» في أصول الدين**، وكتاب **«الشامل» في أصول الدين** أيضاً، وكتاب **«غنية المسترشدين» في الخلاف**[1].

٤ ـ الفَضْلُ بن محمد بن علي الشيخ الزاهد أبو عليٍّ الفَارَمَذِيُّ: من أَهْل «طُوس». و«فَارَمَذ»، إحدى قراها، وهي بفتح الفاء والراء بينهما الألف ثُمَّ ميم مفتوحة، فيما ذكر ابن السَّمْعانيّ، وقد تُسَكَّنُ؛ ثم ذال معجمة.

سمع من أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن بَاكُوبه الشِّيرازيّ، وأبي منصور التَّمِيمِيّ، وأبي حَامِدٍ الغَزَّالِيّ الكبير، وأبي عبدالرحمن النِّيليّ، وأبي عثمان الصَّابُونِيّ، وغيرهم.

روى عنه عبدالغافر الفَارِسِيُّ، وعَبْدُالله بن عَلِيٍّ الخَرْكُوشِيُّ، وعبدالله بن محمد الكُوفيُّ العَلَوِيُّ، وأبو الخير جامع الشِّفاء، وآخرون.

مولده في سنة سبع وأربعمائة. وتفقهَ على الإمام أبي حَامِدٍ الغَزَّالِيّ الكبير، صاحب التَّصانِيفِ.

ذكره عبد الغَافِرِ، فقال: هو شَيْخٌ في عصره، المُنْفَرِدُ بطريقته في التَّذْكِيرِ، التي لم يُسْبَقْ إليها، في عبارته وتهذيبه، وحُسْن أَدَبِهِ، ومَلِيحِ استعارته، ودَقِيقِ إشارته، ورقَّة ألفاظه، ووَقْع كلامه في القلوب.

دخلَ «نيسابور»، وصحب زَيْنَ الإسلام أبا القَاسِمِ القُشَيْرِيَّ، وَأَخَذَ في الاجتهادِ البالِغِ، وكان مَلْحُوظاً من القُشَيري بعين العِنَايَةِ، مُوَقَّراً عليه من طريق الهِدَايَةِ، وقد مارس في المدرسة أنواعاً من الخِدْمَةِ، وَقَعَدَ سنين في التَّفَكُّرِ، وعَبر قَنَاطِرَ المجاهدة، حتى فُتِحَ عليه لَوَامِعُ من أنوار المشاهدة، ثم عاد إلى «طُوس»، واتَّصَلَ بالشيخ أبي القاسم الكُرْكَانِيِّ الزاهد، مُصَاهرةً وصُحْبَةً، وجلس للتَّذْكِيرِ، وعَفَّى على مَن كان قبله، بطريقَتِهِ بحَيْثُ لم يُعْهَدْ قَبْلَهُ مثلُه في التذْكِيرِ، وصار من مذكوري الزَّمَانِ، ومشهوري المشايخ، ثم قدِمَ «نيسابور»، وعقد المجلس، ووقع كَلاَمُهُ في القُلُوبِ، وحصل له قَبُول عند نِظَام الملك خارجٌ عن الحَدِّ، وكذلك عند الكِبَارِ، وسمعت ممَّن أَثِقُ به أن الصاحب خدمه بأنواع من الخِدْمَةِ، حتى تَعَجَّبَ الحَاضِرُونَ منه، وكان يُنْفِقُ على الصوفية أكثَرَ ما يُفتح له به، وكان مَقْصِداً من الأقطار للصُّوفية والغُرَبَاءِ والطَّارئين بالإرادة، وكان لِسَانَ الوقت.

وقال ابن السَّمْعَانِيِّ: كان لسان «خُرَاسان» وشَيْخَهَا، وصَاحِبَ الطريقة الحَسَنَةِ؛ من تربية المُرِيدِينَ والأصحاب، وكان مجلس وَعْظِهِ، على ما ذكرت، رَوْضَةً فيها أنواع من الأزهار، توفي بطوس في ربيع الآخر، سنة سبع وسبعين وأربعمائة.

قلت: صَحِبَهُ حُجَّةُ الإسْلاَمِ أبو حَامِدٍ الغَزَّالِيُّ، وجماعة من الأئمة[2].

٥ ـ يُوسُفُ النَّسَّاجُ ولم نَظْفَرْ بترجمة لحياته، وكل الذي عثرنا عليه ما وجد بخط قُطْبِ الدين

(١) ينظر: طبقات ابن قاضي شهبة ١/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦.

(٢) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى ٥/ ٣٠٤ ـ ٣٠٦.

محمد بن الأردبيلي ـ كما ورد في «إتحاف السَّادة المتقين» للسيد مُرْتَضَىٰ ـ أنه قال: قال حُجَّةُ الإسلام: كنت في بداية أمري مُنكراً لأحوال الصَّالحين ومَقَامَاتِ العارفين، حتى صَحِبْتُ شَيْخي يوسُفَ النَّسَّاجَ، فلم يَزَلْ يصقلني بالمُجَاهَدَةِ، حتى حَظِيتُ بالواردات، فرأيت اللَّهَ في المَنَام، فقال لي يا أبا حَامِدٍ: فقلت أو الشَّيطان يكلمني، قال: لا، بل أنا اللَّهُ المُحِيطُ بجهاتك الست، ثم قال: يا أبا حَامِدٍ ذر مَسَاطرك، واصحب أقْوَاماً جعلتهم في أرْضِي مَحَلَّ نظري، وهم الذين بَاعُوا الدَّارَيْنِ بحبي، قلت: بِعِزَّتِكَ ألاَ أذقتني بَرْدَ حُسْنِ الظن بهم قال: قد فَعَلْتُ: والقاطع بينك وبينهم تَشَاغُلُكَ بِحُبِّ الدنيا، فأخرج منها مختاراً، قبل أن تَخْرُج منها صاغراً، فقد أفضْتُ عليك أنواراً من جوار قدسي. فاستيقظت فرحاً مسروراً، وجئت إلى شيخي يوسف النسّاج، فقصصت عليه المنام، فتبسّم وقال: يا أبا حامد: هذه ألْوَاحُنَا مَسَحْنَاهَا في البداية بِأَرْجُلِنَا، بل إن صحبتني سَيُكْحَلُ بَصَرَ بَصِيرَتِكَ بِأَثْمِدِ التَّأْبِيدِ حتى ترى العَرْشَ ومَنْ حوله، ثم لا ترضى بذلك حتى تشاهد مالا تُدْرِكُهُ الأبصار، فتصفو من الأكْدَارِ طَبِيعَتُكَ، وترقى على طَوْرِ عقلك، وتسمع الخِطَابَ من الله ـ تعالى ـ كموسى: إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ العَالَمِينَ.

٦ ـ: مُحَمَّدُ بن أحمد بن عُبَيْدِ الله أبو سَهْلٍ الحَفْصُ المروزي.

٧ ـ: نَصْرُ بن علي بن أحمد أبو الفتح الحَاكِيُّ الطُّوسِيُّ.

٨ ـ: عَبْدُ الله بن مُحَمَّدِ بن أحمد أبو محمد الخُوَارِيُّ.

٩ ـ: محمد بن يَحْيَىٰ بن محمد السَّجَاعِيّ الزّوزني.

١٠ ـ: الحَافِظُ عمر بن أبي الحَسَنِ أبو الفِتْيَانِ الرّواس الدّهستاني، استدعاه الإمام الغَزَالِيُّ ـ رضي الله عنه ـ من بلده، وقرأ عليه صَحِيحَ البُخَارِيِّ.

١١ ـ: نَصْرُ بن إبراهيم بن نَصْرِ المقدس دَخَلَ «دمشق»، وأقام بها تسع سنين على السُّلوك والزُّهْدِ، وتوفي فيها سنة ٤٩٠ هـ ذكر الذهبي أنه من شيوخ الغزالي.

وقال غيره: لم يُدْرِكْهُ.

تَلاَمِيذُ الإمَامِ الغَزَالِيِّ

حَظِيَ الإمَامُ الغزالي بِجَمْعٍ كَبِيرٍ من التلاميذ، الذين نَقَلُوا مُؤَلَّفَاتِهِ، وأظهروا كثيراً من عِلْمِ الغزالي، في شَتَّى الأمْصَارِ.

وسنترجم لبعض هؤلاء التَّلامِيذِ الذين عَنَوْا بِنَشْرِ آثار الإمام الغزالي:

١ ـ إبراهيم بن المُطَهّرِ أبُو طَاهِرِ الشَّبّاكُ الجُرْجَانِيُّ: حضر دُرُوسَ إمام الحرمين، بـ «نيسابور». ثم صحب الغَزّالِيّ، وسافر معه إلى «العراق»، و«الحجاز»، و«الشام»، ثم عاد إلى وطنه بـ «جُرْجَانَ»، وأَخَذَ في التدريس والوَعْظِ، وظهر له القَبُولُ، وبُنِيَتْ له مدرسة، ثم قُتِلَ بَغْتَةً، ومات شهيداً سنة ثلاث عشرة وخمسمائة.

٢ ـ أحمد بن علي بن محمد بن برهان الأصوليّ. وبَرهَانُ، بفتح الباء الموحدة. هو الشَّيخُ الإمام أبو الفَتْح. كان أولاً حَنْبَلِيَّ المذهب، ثم انتقل. تفقّه على الشاشي الغَزَّالِيُّ والكِيَا.

وكان حَاذِقَ الذِّهْنِ، عجيب الفِطْرَةِ، لا يكاد يسمع شيئاً إلا حَفِظَه، وتَعَلّق بذهنه.

ولم يزل مُوَاظِباً على العِلْمِ حتى ضُرِبَ المَثَلُ باسمه.

وولي تَدْرِيسَ النِّظامِيَّة مدةً يَسِيرَةً، ثم عُزِلَ ثم وَلِيهَا يَوْماً وَاحِداً، ثم عزل ثانياً.

وكانت الرحلةُ قد انتهت إليه، وَتَزَاحَمَتِ الطُّلاَّبُ على بابه، حتى انتهى حَالُهُ إلى أن صار جَمِيعُ نَهَارِهِ، وقِطْعَةٌ من ليله مُسْتَوْعَباً في الاشْتِغَالِ، يجلس من وَقْتِ السَّحَرِ إلى وقت العِشَاءِ الآخرة، ويتأخّر أيضاً بعدها.

وحُكِيَ أن جماعة سألوه أن يَذْكُرَ لهم دَرْساً من كتاب «الإحياء» للغَزَّالِيّ، فقال: لا أَجِدُ لكم وَقْتاً.

فكانوا يُعَيِّنُونَ الوَقْتَ فيقول: في هذا الوَقْتِ أذْكُرُ الدَّرْسَ الفلانيَ، إلى أن قرروا معه أن يذكر لهم دَرْساً من «الإحياء» نِصْفَ الليل.

وقد سمع الحَدِيثَ من أبي الخَطَّابِ بن البَطِرِ، وأبي عبدالله الحُسَيْنِ بن أحمد بن محمد بن طلحة النِّعَالِيِّ، وغيرهما.

وقرأ صَحِيحَ «البخاريّ» على أبي طالب الزَّيْنَبِيِّ.

وُلِدَ في شوال، سنة تسع وسبعين وأربعمائة.

وماتَ في جمادى الأولى، سنة ثمان عشرة وخمسمائة.

وله مصنَّفَاتٌ في أصول الفقه، منها: «الأوسط»، «والوجيز» وغير ذلك[1].

٣ ـ عَبْدُ الكَرِيمِ بْنُ عَليِّ بن أبي طَالِبِ الأستاذ أَبُو طَالِبِ الرَّازِيُّ، تلميذ الغَزَّاليِّ: قال ابن السَّمْعَانيّ: إمام ظَرِيفٌ عفيف حَسَنُ السِّيرَةِ، قال: وأقام بـ«هَرَاةَ» بين الصوفية. وسمع بـ«بَغْدَادَ» أبا بكر بن الخاضبة وغيره، وتَفَقَّه على الغَزَّاليّ، والْكِيَا، ومحمد بن ثابت الخُجَنْدِيّ.

روى عنه أبو النَّضرِ الفَامِيُّ مؤرِّخُ «هراة»، وغيره.

قال ابن السَّمْعَانيّ: سمعت أبا نُعيم عبد الرحمن بن عمر الأصْفر البامَنْجِيّ، يقول: لمَّا فرغت من التفقُّه على الإمام الحُسَيْن بن مَسْعُودِ الفرَّاء، ورجعت إلى «بامَنْيِن» كان أحد الفقهاء دَخَلَ عليَّ، وجَرَىٰ بيننا مُذَاكَرَةٌ علمية، فوقعنا في هذه المسألة: رجل له امرأتان طلَّق إحداهما، فسئل: أيهما طَلَّقْتَ؟ فقال: هذه بل هذه. فقلت: وهذه مسألة مشكلة، وكان الإمام يَقُولُ لنا: في هذه المسألة إشْكَالٌ، فحمل بَعْضُ الفقهاء هذه اللفظة إلى الإمام، وزَادَ فيه حَسَداً أنه قال: ما علم الأسْتَاذُ هذه المَسْألةَ، وما فهمها كما يجب، فدعا الشَّيْخُ عليَّ وأظهر الكَرَاهَةَ، فقمت ومَضَيْتُ إلى «مَرْوالرُّوذ» راجلاً، وَوَصَلْتُ إليها بالباكر، فلما قصدت الشيخ كان في الدَّرْسِ والفقهاء حُضُورٌ، فألقى عليهم الدروس، والإمام عَبْدُ الكريم الرازيّ بجنبه قَاعِدٌ، وكان يحضر دَرْسَهُ للتبرُّكِ؛ لأنه كان من الأئمة الكبار، فَصَبَرْتُ حتى فرغ الإمامُ من الدَّرْسِ، وخرج الفقهاء، ولم يبق إلا الإمَامَانِ: الحسين وعبد الكريم، فدخلت وسَلَّمت، فردّ الإمام الحُسَيْنُ السلام، وما رفع رأسه إليَّ فقعدت، وشَرَحْتُ الحال بين يديهما، فقال الإمام الحُسَيْنُ: ليس الفِقْهُ إلا حَلَّ الإشْكَالِ. ولم يَطِبْ قَلْبُ الإمَامِ، فقال الإمام عبد الكَرِيم الرَّازي له: إن للفقهاء شَرْطاً، وللصوفية شرطاً، ومن شَرْطِ الفقيه أن يعترض على أُسْتَاذِهِ، ويصير إلى حَالَةٍ يمكنه أن يَقُولَ لأستاذه: لِمَ؟ ويُحْسِنُ الاعتراضَ عليه، ومن شرط الصُّوفية ألاَّ يعترض على شيخه أصلاً، ويكون كالمَيِّتِ بين يدي الغاسِلِ، ثم قال: وهَبْ أن تلميذك اعْتَرَضَ عليك، فهذا من شَرْطِ الفقهاء، فتعفو عنه، فَرَضِيَ الشيخُ وأَدْنَانِي من نفسه، وقَبَّلْتُ رِجْلَيْهِ، وعانقني وقمت، ورجعت في الحال إلى بلدي، ولم أُقم بـ«مَرْوالرُّوذ».

وكان الرازيّ يحفظ «الإحْيَاءَ» للغزَّاليّ، وكان صالحاً دَيِّناً.

توفِّي بـ«فارس» سنة اثنتين وعشرين وخمسمائة ظَنًّا، أو قبلها بِسَنَةٍ، أو بعدها بِسَنَةٍ[2].

٤ ـ الحُسَيْنُ بن نَصْرِ بن محمد بن الحُسَيْنِ بن محمد بن الحُسَيْنِ بن القاسم بن خَمِيسِ بن عَامِرٍ الجُهَنِيُّ الكَعْبِيُّ

أبو عبدالله بن خَمِيس.

---

(١) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى ٦/ ٣٠ ـ ٣١.

(٢) ينظر: طبقات الشافعية ٧/ ١٧٩ ـ ١٨٠.

من أهل «المَوْصِل».

تفقَّه على الغزّاليّ، وسمع من طِرَادِ الزَّيْنَبِيِّ، وابن البَطِرِ، وغيرهما، وولي قَضَاءَ رَحْبَة مالِك بن طَوْق.

قال فيه ابن السمعانيّ: إمام فاضل دَيِّنٌ.

قال: وسألته عن مَوْلِدِهِ، فقال: في العشرين من المحرَّم سنة ست وستين وأربعمائة بـ«الموصل».

وقال أبو علي الحَسَنُ بن علي بن عَمّار الواعظ: تُوُفِّي ابن خَمِيس في ربيع الآخر سنة اثنتين وخمسين وخمسمائة.

قال: وله من المُصَنَّفَاتِ «منهج التوحيد»، «منهج المريد»، «تحريم الغِيبَةِ»، «فَرَحُ الموضح» على مذهب زيد بن ثابت، وذكر غير ذلك[1].

٥ ـ محمد بْنُ عبدالله بن تُومَرْت، أبو عَبْدِ الله، المُلَقَّبُ بالمَهْدي، المَصْمُودِيّ، الهَرْغِيّ، المغربيُّ.

صاحب دَعْوَةِ السُّلْطَانِ عبد المؤمن، مَلِكِ «المغرب».

كان رَجُلاً، صالحاً، زاهداً، وَرِعاً، فقيهاً.

أصله من جبل «السُّوس»، من أقصى «المغرب»، وهناك نَشَأَ.

ثم رحل إلى «المشرق»؛ لطلب العِلْمِ.

فتفقَّه على الغَزَّاليّ، والْكِيا أبي الحَسَنِ الهَرَّاسِيّ.

وكان أمَّاراً بالمعروف، نَهَّاءً عن المُنْكَرِ، خَشِنَ العَيْشِ، كثير العِبَادَةِ، شُجَاعاً، بَطَلاً، قَوِيَّ النفس، صَادِقَ الهِمَّةِ، فَصِيحَ اللِّسَانِ، كثير الصَّبْرِ على الأذَى.

يعرف الفِقْهَ على مذهب الشافعيّ، ويَنْصُرُ الكلامَ على مذهب الأشْعَرِيّ.

وكان كثيرَ الأسْفَارِ، ولا يَسْتَصْحِبُ إلا عَصاً ورَكْوَةً.

ولا يَصْبِرُ عن النَّهي عن المُنْكَرِ، وَأُوذِيَ بذلك مَرَّاتٍ.

دخل إلى «مصر»، وبالغ في الإنْكَارِ، فبالغوا في أذَاهُ، وَطَرْدِهِ.

وكان ربما أوهم أن به جُنُوناً، وذلك عند خَشْيَةِ القَتْلِ.

ثم خرج إلى «الإسكَنْدريّة»، فأقام بها مُدَّةً، ثم ركب البَحْرَ، ومَضَىٰ إلى بلاده وكان قد رَأَىٰ في مَنَامِهِ، وهو بالمَشْرِقِ، كأنه قد شَرِبَ ماءَ البَحْرِ جَمِيعَهُ كَرَّتَيْنِ، فلما ركب السَّفِينَةَ، شرع يُنْكِرُ،

---

(١) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى ٧/ ٩١.

وألزمهم بالصَّلاةِ والتلاوة، فلما انتهى إلى المَهْدِيَّةِ، وصاحبُها يومئذٍ يَحْيَىٰ بْنُ تميم الصَّنهاجِيُّ، وذلك في سنة خمس وخمسمائة، نَزَلَ بها في مسجدٍ مُعَلَّقٍ على الطريق، وكان يَجْلِسُ في طَاقَتِهِ، فلا يرى مُنْكراً من آلَةِ المَلاَهِي، أو أواني الخَمْرِ، إلا نَزَلَ وكَسَرَهُ، فَتَسامَعَ به النَّاسُ، وجَاءُوا إليه، وقرءوا عليه كُتُباً في أصول الدين.

وبلغ خَبَرُه الأَمِيرَ يَحْيىٰ، فاستدعاه مع جَمَاعَةٍ من الفقهاء، فلما رأى سَمْتَهُ، وسَمِعَ كَلاَمَهُ، أَكْرَمَهُ، وسأله الدعاء، فقال له: أَصْلَحَكَ الله لرعيَّتِك.

ثم نَزَحَ عن البَلَدِ إلى «بِجاية»، فأقام بها يُنْكِرُ كَدَأْبِه، فأُخرِجَ منها إلى قرية «مَلاَّلة»، فوجد بها عَبْدَ المُؤْمِنِ بن علي القَيْسِيَّ، فيُقال: إن ابن تُومَرْت كان قد وَقَعَ بكتابٍ فيه صِفَةُ عبدالمؤمن، واسمُه.

وصِفَتُهُ رَجُلٌ يظهر بالمَغْرِبِ الأقصى، من ذُرِّيَّة النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، يدعو إلى الله، يكونُ مَقامُهُ ومَدْفنُه بموضعٍ من «المَغْرِب»، يُسمَّى ت ى ن م ل، ويجاوز وَقْتُهُ المائة الخامسة.

فأُلْقِيَ في ذِهْنِهِ أنه هو، وأنَّ الله أَلْقَىٰ في رَوْعِهِ ذلك كُلَّهُ من غَيْرِ أن يَجِدَهُ في كتاب، فقد كان رَجُلاً، صالحاً، متمكِّناً.

ثم إنه أخذ يتَطَلَّبُ صِفَةَ عبد المؤمن، فَرَأَىٰ في الطريق شَاباً قد بَلَغَ أَشُدَّهُ، على الصفة التي أُلقِيَتْ في رُوعِهِ، فقال: يا شَابُّ، ما اسمُك؟

فقال: عَبْدُ المُؤْمِنِ.

فقال: الله أكبر، أنت بُغْيَتِي، فأين مَقْصِدُكَ؟

قال: المَشْرِقُ؛ لِطَلَبِ العلم.

قال: قد وَجَدْتَ علماً وشرفاً، اصْحَبْنِي تَنَلْهُ.

ثم نظر في حِلْيَتِهِ، فوافقته، فألقى إليه سِرَّهُ.

ثم اجتمع على ابن تُومَرْت جَمْعٌ كثير؛ لِمَا رأوْه من قُوَّتِهِ في الحق، وصَبْرِهِ على طلب المعيشة، وزُهْدِهِ، وورعه، وعلمه.

فدخل «مَرَّاكُش»، ومَلِكُهَا عليُّ بن يُوسُفَ بن تَاشفين، وكان حليماً، متواضعاً، فأخذ ابن تُومَرْت في الإنكارِ على عادته، حتى أنكر على ابْنَةِ المَلِكِ، وذلك في قِصَّةٍ طَوِيلَةٍ، فبلغ خبرُه المَلِكَ، وذكر أنه تحدَّث في تَغْيير الدَّوْلَةِ، فتكلَّم مَالِكُ بن وُهَيْبِ الأندلُسِيّ الفقيه في أمرِه، وقال: نَخَافُ من فَتْحِ بَابٍ يَعْسُرُ علينا سَدُّهُ.

وكان ابن تُومَرْت وأصحابُه مُقِيمِينَ بمسجدِ «خراب»، بظاهر البَلَدِ، فأحْضِروا في مَحْفِلٍ من العلماء، فقال الملك: سَلُوا هذا ما يَبْغِي.

فكلَّموه، وقالوا: ما الذي يُذْكَرُ عنك من القَوْلِ في حَقِّ هذا المَلِكِ، العَادِلِ، الحليم، المنقاد إلى الحق؟

فقال: أمَّا ما نُقِلَ عني فَقَدْ قُلْتُهُ، ولي من وَرَائِهِ أَقْوَالٌ.

وكان من قول القاضِي في مُسَاءَلَةِ ابن تُومَرْت أن المَلِكَ يُؤثِرُ طَاعَةَ الله على هَوَاهُ، وينقاد إلى الحَقِّ.

فقال ابن تُومَرْت: فأما قَوْلُكَ: إنه يُؤثِرُ طَاعَةَ الله على هَوَاهُ، وينقاد إلى الحَقِّ، فقد حضر اعتبارُ صحّة هذا القَوْلِ عليه ليعلم بتَعَرِّيهِ عن هذه الصِّفَةِ أنه مَغْرُورٌ بما تقولون له، وتُطْرُونَهُ به، مع علمكم أن الحُجَّةَ عليه مُتوجِّهةٌ، فهل بلغك يا قَاضي أن الخَمْرَ تُبَاعُ جَهَاراً، وتمْشي الخَنَازيرُ بين المُسْلِمِينَ، وتُؤْخَذُ أَمْوَالُ، اليَتَامَىٰ، وعدَّد كثيراً من ذلك، حتى ذَرَفَتْ عينا المَلِكِ، وأطرق حَيَاءً.

فقال مالك بن وُهَيْبٍ: إن عندي نَصِيحَةً إن قَبِلَهَا المَلِكُ حَمِدَ عاقبتَها، وإن تركَها لم آمَنْ عليه.

فقال: وما هي؟

قال: إني خَائِفٌ عليك من هذا الرَّجُلِ، وأرى أن تَسْجنه، وتسجن أصحابه، وتنفِق عليهم كلَّ يوم دِيناراً، وإلا أنْفقت عليه خَزَائِنَكَ.

فوافقه المَلِكُ.

فقال الوزير: أيها المَلِكُ يَقْبُحُ أن تَبْكي من مَوْعِظَةِ هذا، ثم تُسِيءِ إليه في مَجْلسٍ واحدٍ، وأن يظهر منك الخَوْفُ مع عِظَمِ مُلْكِكَ، وهو رجل فَقِيرٌ لا يملك سَدَّ جُوعِهِ.

فانْقَادَ المَلِكُ لكَلاَمِ الوَزِيرِ، وصَرَفَهُ، وسأله الدعاء.

فقيل: إن ابن تُومَرْت لمَّا خَرَجَ من عنده، لم يَزَلْ وجهُه تِلْقَاءَ وَجْهِهِ إلى أن فارقه.

فقيل له: نَرَاكَ تأدَّبْتَ مع المَلِكِ!

فقال أردتُ ألاَّ يُفَارِقَ وجْهِي البَاطِلَ حتى أُغَيِّره ما اسْتَطَعْتُ.

ولما خرج قال لأصحابه: لا مُقَامَ لنا بـ«مَرَّاكُش» مع وُجُودِ مالك بن وُهَيْبٍ، وإن لنا بـ«أَغْمَاتَ» أخاً في الله فنقصِدُه، فلن نَعْدِمَ منه رأياً وُدعاءً، وهو الفقيه عبد الحق ابن إبراهيم المَصْمُودِيّ.

فسافر في جماعته إليه، فأنزلهم، فبَثَّ إليه سِرَّهُ، وما اتَّفَقَ له.

فقال: هذا الموضع لا يَحْمِيكُم، وإنَّ أحْصَنَ الأماكن المُجَاوِرَة لهذا البلدِ «تِينْمَلَّل»، وهو مسيرة في هذا الجَبَلِ، فَانْقَطِعُوا فيه مدة، رَيْثما يُنْسَى ذكرُكم.

فلما سمع ابن تُومَرْت بهذا الاسْمِ، تَجَدَّدَ له ذِكْرُ اسْمِ المَوْضِعِ الذي رَآهُ في الكتاب، فقصده مع أصحابه.

فلما أَتَوْهُ، ورآهم أَهْلُ ذلك المَكَانِ على تلك الصورة، فَعَلِمُوا أنهم طُلَّابُ عِلْمٍ، فتلقَّوهم، وأكرموهم، وأنزلوهم.

وبلغ المَلِكَ سَفَرُهم، فسُرَّ بذلك.

وتَسَامَعَ أَهْلُ الجَبَلِ بِوُصُولِ ابن تُومَرْت، فَجَاءُوهُ من النواحي يَتَبرَّكُونَ به.

وكان كلُّ من أَتَاهُ اسْتَدْنَاهُ، وعَرَضَ عليه ما في نفسه، فإن أجابه أَضَافَهُ إلى خَواصِّهِ، وإن خالفه أَعْرَضَ عنه.

وكثرتْ أَتْبَاعُهُ.

ومن كلام عبد الواحد بن على التَّمِيميّ المَرَّاكُشِيّ، صاحب كتاب «المعجب» أن ابن تُومَرْت لما ركب البَحْرَ، وأخذ يُنْكِرُ على أهل المَرْكَبِ ما يراه من المَنَاكر، أَلْقَوه في البَحْرِ، وأقام نِصْفَ يوم يجري في المَاءِ مع السَّفِينَةِ، ولم يَغْرَقْ، فأنزلوا إليه من أَطْلَعَهُ، وعَظَّمُوهُ إلى أن نزل بـ«بجاية»، ووعظ بها، ودرَّس، وحصل له القَبُولُ، فأمره صاحِبُها بالخروج منها خَوْفاً منه، فخرج، ووقع بعبد المؤمن، وكان بارعاً في خَطِّ الرَّمل، ووقع بجَفْرٍ فيما قيل، وصحبهما من مَلَّالة عبد الواحد المَشْرِقِيّ، فتوجه الثلاثة إلى أقصى المغرب.

وقيل: إنه لَقِيَ عبد المؤمن ببلاد «مَتِّيجة»، فرآهُ يُعَلِّمُ الصِّبْيَانَ، فأَسَرَّ إليه، وعرَّفَهُ بالعَلَامَاتِ.

وكان عبد المؤمن قد رَأَىٰ رُؤْيَا، وهي أنه يأكلُ مع أمير المُسْلمين علي بن يُوسُفَ، في صَحْفَةٍ، قال: ثم زاد أَكْلِي على أَكْلِهِ، ثم اختطفتُ الصَّحْفَةَ منه، فَقَصَصْتُهَا على عَابِرٍ، فقال: هذه لا ينبغي أن تكون لَكَ، إنما هي لرجل ثَائِرٍ يَثورُ على أَمِيرِ المسملين، إلى أن يغلب على بِلَادِهِ.

وسار ابن تُومَرْت إلى أن نَزَلَ في مَسْجِدٍ بظاهِرِ «تلمسان»، وكان قد وَضَعَ له هَيْبَةً في النُّفُوسِ، وكان طويل الصَّمْتِ، كَثِيرَ الانْقِبَاضِ، إذا انفصل عن مَجْلِسِ العلم لا يكاد يتكلم.

أخبرني شَيْخٌ عن رَجُلٍ من الصالحين كان مُعْتَكِفاً في ذلك المسجد، أن ابْنَ تُومَرْت خرج ليلة فقال: أين فلان؟

قالوا: مَسْجُون.

فَمَضَىٰ من وقته ومعه رَجُلٌ، حتى أتى باب المدينة، فَدَقَّ على البَوَّابِ دَقّاً عنيفاً، ففتح له بُسُرعَةٍ، فدخل حتى أتى الحَبْسَ، وابتدر إليه السَّجَّانون يَتَمَسَّحُونَ به، ونادى: يا فلان. فأجاب: فقال: اخرج. فخرج، والسَّجَّانون بَاهِتُونَ لا يمنعونه، وخرج به حتى أتى المَسْجِدَ.

وكانت هذه عَادَتَهُ في كل ما يريد، لا يَتَعَذَّرُ عليه، قد سُخِّرَتْ له الرجال.

وعَظُم شأنُه بـ«تِلِمْسَانَ» إلى أن انفصل عنها، وقد استحوَذ على قُلُوبِ كبرائِها، فأتى «فَاسَ»

فأظهر الأمرَ بالْمعرُوفِ، وكان جُلُّ ما يدعو إليه عِلْمَ الاعتقاد على طريقة الأشْعَرِيَّة.

وكان أهلُ «المغرب» يُنَافِرُونَ هذه العلوم، ويُعَادُونَ من ظَهَرت عليه، فجمع والي «فاس» الفُقَهَاءَ له، فَنَاظَرَهُمْ، فظهر عليهم، لأنه وَجَدَ جَوّاً خَالياً، وناساً لا عِلْمَ لهم بالكلام، فَأَشَارُوا على المُتَوَلِّي بإخراجه، فَسَارَ إلى «مَرَّاكُش»، وكتبوا بخبره إلى ابن تَاشفين، فجمع له الفقهاء، فلم يكن فيهم مَن يعرف المُنَاظَرَة إلا مالك بن وُهَيْب، وكان متفنّنا، قد نظر في الفَلْسَفَةِ، فلما سمع كَلَامَهُ، استشْعَرَ حِدَّتَهُ وذَكَاءَهُ، فأشار على أمير المسلمين ابن تاشفين بقتْلِهِ، وقال: هذا لا تُؤْمَنُ غَائِلَتُهُ، وإن وقع في بلاد المَصَامِدَةِ قَوِيَ شَرُّهُ.

فتوقَّف عن قَتْلِهِ ديناً، فأشار عليه بحَبْسِهِ.

فقال: عَلَامَ أَسْجُنُ مؤمناً لم يَتَعَيَّنْ لنا عليه حَقٌّ، ولكن يَخْرُجُ عنا. فخرج هو وأصحابه إلى «السُّوس»، ونزل بـ«تِينْمَلَّلَ» ومن هذا الموضع قام أمرُه، وبه قَبْرُهُ.

فلما نزله اجتمع إليه وُجُوه المَصَامِدَةِ، فشرع في بَثِّ العِلْمِ، والدعاء إلى الخَيْرِ، وكتم أَمْرَهُ، وَصنَّفَ له عَقِيدَةً بلسانهم، وعَظُمَ في أعينهم، وأحبَّتْهُ قلوبُهم.

فلما اسْتَوْثَقَ منهم دَعَا إلى الأمر بالمَعْرُوفِ، والنهيِ عن المنكر، ونهاهم عن سَفْكِ الدماء،

فأقامُوا على ذلك مُدَّةً، وأمر رِجَالاً منهم ممَّن اسْتَصْلَحَ عقولَهم بنَصْبِ الدعوة واسْتمالةِ رُؤَسَاءِ القبائل.

وأخذ يذكر المَهْدِيَّ، ويُشَوِّقُ إليه، وَجَمعَ الأَحَادِيثَ التي جاءت في فَضْلِهِ.

فلما قرر عندهم عَظَمَةَ المَهْدِيِّ، ونَسَبَهُ، ونَعْتَهُ، ادَّعَىٰ ذلك لنفسه، وقال: أنا محمد بن عَبْدِ الله، وَسَرَد له نَسَباً إلى عَلِيٍّ عليه السلام، وصَرَّحَ بدعوى العِصْمَةِ لنفسه، وأنه المهدِيّ المَعْصُومُ، وبَسَطَ يَدَهُ للمُبايعة، فبايعوه.

فقال: أبايعكمْ على ما بَايَعَ عليه أَصْحَابُ رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم.

ثم صَنَّفَ لهم تَصَانِيفَ في العِلْمِ، منها كتاب سماه «أعز ما يُطْلَبُ»، وعقائدَ على مَذْهَبِ الأشْعَرِيِّ في أكثر المسائل إلاَّ في إثبات الصِّفَاتِ، فإنه وَافَقَ المعتزلة في نَفْيِها، وفي مسائل قليلة غيرها.

وكان يُبْطِنُ شيئاً من التَّشَيُّع.

ورتَّب أصحابَه طَبَقَاتٍ، فجعل منهم العشرة[1].

٦ ـ عَلِيُّ بْنُ سَعَادَةَ أَبُو الحَسَنِ الجهَنِيُّ المَوْصِلِيُّ السَّرَّاجُ أَحَدُ عُلَمَاءِ «المَوْصِلِ».

قال ابن السَّمْعَانِيّ: إمامٌ وَرِعٌ عامِلٌ بعلمه، تَفَقَّهَ على أبي حَفْصٍ الباغوساني إمام الجزيرة،

(١) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى ٦/١٠٩ ـ ١١٧.

وارْتَحَلَ إلى «بغداد»، وسمع من أبي نصر الزَّيْنَبِيّ، وعَلَّقَ «التعليقة» عن أبي حَامِدٍ الغَزَّالِيّ.

حَدَّثَ عنه جَمَاعَةٌ.

توفِّيَ بـ«المَوْصِلِ» سنة تسع وعشرين وخمسمائة[1].

٧ ـ عَامِرُ بن دُعَشٍ بن حصن بن دُعَشٍ أبو محمد الأنصاريُّ من أهل «السُّوَيْداء» من «حُوران»، الأرضِ المشهورة بـ«الشام». ابن عساكر، رحل إلى «بغداد»، وتفقّه على الغَزَّالِيّ، وسمع من طِرَادٍ وغيره، روى عنه الحافظ مولده سنة خمسين وأربعمائة، ومات سنة إحدى وثلاثين وخمسمائة[2].

٨ ـ علي بن المُطهَّر بن مَكِّيٍّ بن مِقْلاَصٍ أبو الحسن الدِّينَوَرِيُّ.

كان من تلامذة حُجَّةِ الإسلام أبي حامد الغزَّاليّ، وسَمِعَ الحديث من نصر بن البَطِر، وطبقته.

روى عنه ابن عَسَاكِرَ.

توفِّي ليلاً، سابع عشرين من رمضان سنة ثلاث وثلاثين وخمسمائة[3].

٩ ـ سَعِيدُ بْنُ محمد بن عمر بن مَنْصُورٍ الإمام أبو منصور ابن الرَّزَّاز من كبار أئمة «بغداد»، فقهاً وأصولاً وخلافاً.

ولد سنة اثنتين وستين وأربعمائة.

وتفقَّه على الغَزَّاليّ، وصاحب «التتمة»، وأبي بكر الشاشيّ، وإلْكِيا الهَرَّاسِيّ، وأسعد المِيهَنِيّ.

وسمع الحديث من رِزْق الله التَّمِيميّ، ونصر بن البَطِر، وغيرهما.
روى عنه أبو سَعْدِ بن السمعانيّ، وعبد الخالق بن أَسد، وجماعة.

وولي تَدريس نِظامية «بغداد» مدَّة، ثم عُزِل.

توفي في ذي القَعْدة سنة تسع وثلاثين وخمسمائة، ودُفِن بتربة الشيخ أبي إسحاق[4].

١٠ ـ محمد بن علي بن عَبْدالله، أبو عَبْدالله، العِرَاقِيُّ البَغْدَادِيُّ. من تلامذة الغَزَّالِيّ، والشَّاشِيّ، وإلْكِيَا، وأبي بكر الشَّامِيّ. لَقِيه المحدِّث أبو الفَوَارِسِ الحسن بن عبدالله بن شافع الدِّمَشْقِيّ، بـ«إرْبِل» وسمع منه[5].

١١ ـ مَرْوَانُ بن عَلِيِّ بن سَلاَمَةَ بن مَرْوَانَ الطَّنْزِيُّ.

بِفَتْحِ الطاء المهملة، وسكون النون وفي آخرها الزاي، نسبةٌ إلى «طَنْزَة»، وهي قرية من دِيار بَكْرٍ.

---

(١) ينظر طبقات الشافعية ٧/ ٢٤٤.
(٢) ينظر: طبقات الشافعية ٧/ ١١٨.
(٣) ينظر: طبقات الشافعية ٧/ ٢٣٧.
(٤) ينظر: طبقات الشافعية ٧/ ٩٣.
(٥) ينظر: طبقات الشافعية ٦/ ١٥٣.

يُكنى أبا عبدالله.

ورد «بغداد»، وتَفَقَّه بها على الغَزَّالِيّ، والشَّاشِيّ، وسمع من طِرَادٍ الزَّيْنَبِيّ، ورزق الله التَّمِيميّ، وغيرهما، ثم عاد إلى بلده، واتَّصَلَ بالملك زَنْكِي بن آق سُنْقُر صاحب «المَوْصِل»، وصار وزيراً له، وحدَّث.

رَوَى عنه الحافظ ابن عساكر، وغيره.

تُوُفِّيَ بعد سنة أربعين وخمسمائة[1].

١٢ ـ سَعْدُ الخَيْرِ بن محمد بن سَهْلِ بن سَعْدٍ أبو الحسن الأنصاريّ المَغْرِبيّ الأنْدَلُسِيُّ المُحَدِّثُ رحل إلى أن دخل «الصِّين»، ولهذا كان يكتب الأندلسيّ الصِّينيّ، وركب البِحَارَ، وقَاسَى المَشَاقَّ.

وتفقَّه ببغداد على الغَزَّالِيّ، وسمع بها أبا عَبْدِالله النِّعَالِيّ، وابن البَطِرِ، وطِراد بن محمد، وبأصبهان أبا سعد المُطَرِّز، وسكنها، وتزوَّج بها، ووُلِدت له فاطمة، ثم سكن «بغداد».

روى عنه ابن عَسَاكِرَ، وابن السمعانيّ، وأبو مُوسَىٰ المَدِينيُّ، وأبو اليُمْن الكِنْدِيّ، وأبو الفرج بن الجَوْزِيّ، وابنته فاطمة بنت سعد الخير، ووالد الإمام الرافعيّ، وآخرون. وتأدَّب على أبي زكريا التِّبريزيّ.

تُوُفِّي في عاشر المحرم سنة إحدى وأربعين وخمسمائة[2].

١٣ ـ شَافِعُ بن عَبْدِ الرشيد بن القَاسِمِ أبو عبدالله الجِيليُّ تَفَقَّهَ على إلْكِيَا الهَرَّاسِيَّ، وأبي حَامِدٍ الغَزَّالِيّ.

وسمع بـ«البصرة»: أبا عمر النَّهاوَنْدِيّ القاضي، «وبدرطَبَسَ» فضل الله بن أبي الفضل الطبسيّ روى عنه ابن السمعانيّ، وقال: سألته عن مَوْلِدِهِ، فقال: دخلت «بغداد» سنة تسعين وأربعمائة، ولى نَيِّفٌ وعشرون سنة.

وكان من أئمة الفُقَهَاءِ، له بجامع المنصور حَلْقَةٌ للمناظرة يَحْضُرُهَا الفقهاء كُلَّ جمعة.

تُوُفِّي في العشرين من المحرم سنة إحدى وأربعين وخمسمائة[3].

١٤ ـ دغشُ بن علي بن أبي العَبَّاسي النُّعيمي أبو عبدالله الموفقي:

خرج إلى «طُوسَ»، وأقام عند الإمَامِ الغَزَّالِيِّ ـ رضي الله عنه ـ مدة وأخذ عنه.

توفى سنة اثنين وأربعين وخمسمائة[4].

---

(١) ينظر: طبقات الشافعية ٧/ ٢٩٥.
(٢) ينظر: طبقات الشافعية ٧/ ٩٠.
(٣) ينظر: طبقات الشافعية ٧/ ١٠١
(٤) ينظر: طبقات الشافعية ٤/ ٢٣٣.

١٥ ـ إبْرَاهِيمُ بن محمد بن نَبْهَانَ بن مُحْرِزٍ أبو إسحاق الغَنَوِيُّ الرَّقِّيّ الصُّوفيّ وُلِدَ سنة تسع وخمسين وأربعمائة.

وَسَمِعَ رِزْقَ الله التَّمِيميّ وغيره.

وَتَفَقَّه على حُجَّةِ الإِسْلاَمِ الغَزَّاليّ، وفخر الإسلام الشاشيّ.

وكتب الكَثِيرَ من تَصَانيف الغَزَّاليّ.

روى عنه ابن السَّمْعَانيّ، وأبو اليُمْنِ زَيْدُ بن الحسن الكِنْدِيُّ، وعمر بن طَبَرْزَد، وآخرون.

توفى في ذي الحِجَّةِ سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة[1].

١٦ ـ أَبُو بَكْر ابن العَرَبي (٤٦٨ ـ ٥٤٣ هـ = ١٠٧٦ ـ ١١٤٨ م).

محمد بن عبدالله بن محمد المُعَافِرِيُّ الإشبيليُّ المالكي، أبو بكر ابن العربي: قاضٍ، من حفّاظ الحديث. ولد في إشبيلية، ورحل إلى المشرق، وبرع في الأدب، وبلغ رُتْبَةَ الاجتهاد في علوم الدين. وصنف كتباً في الحديث، والفقه، والأصول، والتفسير، والأدب، والتاريخ. وولي قضاء «إشبيلية»، ومات بقرب «فاس»، ودفن بها.

قال ابن بشكوال: ختام علماء «الأندلس» وآخر أئمتها وحفاظها. من كتبه «العَوَاصِمُ من القواصم» جزآن، و «عارضة الأحوذي في شرح الترمذي» و «أحكام القرآن» مجلدان، و «القَبَسُ في شرح موطأ ابن أنس» و «والناسخ والمنسوخ».

و «المسالك على موطأ مالك» و «الإنصاف في مسائل الخلاف» عشرون مجلداً، و «أعيان الأعيان» و «المحصول» في أصول الفقه. و «كتاب المتكلمين» و «قَانُون التأويل» جزآن منه، في التفسير.

وهو غير محيي الدين ابن عربي[2].

١٧ ـ أحمد بن عَبْدِ الله بن عبد الرَّحْمَنِ بن عبْدِ الله بن شَمِرِ الخَمْقَرِيّ، القَاضِي، أبو نَصْرٍ البَهْوَنِيُّ.

من أهل «بَهوْنَة» إحدى القُرَى الخَمْسِ التي يُقال لها: «بَنْج دِيهْ»، من قُرَى «مَرْو» ويقال لمَن يُنْسَب إليها: خَمْقَرِيُّ، بفتح الخاء المعجمة، وسكون الميم، وفتح القاف، وفي آخرها الراء، ثم ياء النسب.

(١) ينظر: طبقات الشافعية ٧/ ٣٦.
(٢) ينظر: الأعلام ٦/ ٢٣٠.

وهذه القُرَىٰ خَمْسٌ مجتمعة، وهي: «ابغاني»، و«مَرَسْت»، و«يَزْد»، و«كريكان»، و«بَهْوَنَة»، ويقال لها: خَمْسَ قُرَى. هكذا يقولون: هذه خَمْسَ قرى، ورأيت خَمْسَ قرى، ومررت بِخَمْسَ قرى.

ويقال لها أيضاً: «بَنْج دِيَه».

وُلِدَ في العشرين من شعبان، سَنَةَ ست وستين وأربعمائة.

وتَفَقَّه على أَسْعد المِيهَنِيّ، وأبي بكر السَّمْعَانِيّ.

قال ابنُ السَّمْعَانِيّ في كتاب «التَّحبِيرِ»: وتفقَّه أَيْضاً على حُجَة الإِسْلاَمِ أبي حامد الغَزَالِيّ.

وسمع هِبَةَ الله بن عبد الوَارِثِ الشِّيرَازِيَّ، وأبا سعيد محمد بن علي البَغَوِيَّ. وغيرَهما.

قال ابن السَّمعانِيّ: كان إماماً، فاضلاً، متفنِّناً، مناظِراً، مُبرِّزاً، عارفاً بالأدب واللغة، مَلِيحَ الشِّعْرِ، نَظَرَ في علومِ الأوائل، وحَصَّلَ منها طَرَفاً، مع حُسْنِ الاعْتقاد، وسُرْعَةِ الدَّمْعَةِ، والمُوَاظبة على الصلاة.

وَلَهُ كتاب «فضيلة العلم والعلماء» من جَمْعِ هِبَةِ الله الشِّيرازِيّ، بروايته عنه وكان قد اخْتلَّ في آخِرِ عمره.

تُوُفِّيَ في شهر ربيع الآخر، سنة أربع وأربعين وخمسمائة، بخمسَ قُرَى، وهي «بَنْج دِيَه».

هذا كلامه في «التحبير»، ولم يذكرْهُ في «الأنْسَابِ»، وإنما ذَكَرَ شَيْخاً خَمْقَرِيّاً غيرَه، يقال له: عبدالله بن سعيد، سمع أيضاً من هِبَةِ الله الشِّيرَازِيِّ، وتُوُفِّيَ قبل هذا بِسَنَةٍ[1].

١٨ ـ نَصْرُ الله بْنُ مَنْصُورِ بْنِ سَهْلٍ الجَنْزِيُّ

أبو الفَتْحِ الدُّوِينيُّ، بضم الدَّال المهملة، وكسر الواو، وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها وفي آخرها النون: نسبةٌ إلى «دُوِين»، بلدة من «أَذْرَبِيجان».

وكان هذا الشيخ يلقَّب بالكَمَالِ.

قال ابن السَّمعانِيّ: «كان فقيهاً صالحاً مستوراً، تفقّه بـ«بغداد» على أبي حامد الغَزَّالِيّ، وانتقل إلى «خُراسان»، وسكن «نِيسابُور»، ثم «مَرْوَ» ثم «بَلْخ»، إلى أن توفِّي بها، سمع بـ«نيسابُور» أبا الحسن عليّ بن أحمد المَدِينيَّ، وأبا بكر أحمد بن سَهْل السَّرَّاجَ، وعبد الواحد القُشَيْرِيّ وغيرهم».

وحَدَّث بـ«بَلْخ».

كتب عنه أبو سعد بن السمعانيّ، وانتخب عليه جزأين، وقال: مات بـ«بَلْخ» في أواخر رمضان سنة ست وأربعين وخمسمائة[2].

(١) ينظر: طبقات الشافعية ٦/ ٢٠ ـ ٢١.
(٢) ينظر: طبقات الشافعية ٧/ ٣٢٢.

١٩ ـ محمد بن أَسْعَدَ بن محمد بن الحُسَيْن بن القَاسِمِ العَطَّارِيُّ، الطُوسِيُّ، أبو مَنْصُور الوَاعِظُ، الملقب حَفَدَة، بفتح الحاء المهملة والفاء والدال المهملة.

من أهل «نيسابُور»، وأصله من «طُوس».

وُلِدَ سنة ست وثمانين وأربعمائة.

وتفقَّه بـ«طوس»، على حُجَّةِ الإسلام أبي حَامِدٍ الغَزَّالِيّ.

وبـ«مَرْو»، على الإمام أبي بكر محمد بن منصور بن السَّمْعانِيّ.

وبـ«مَرْوَ الرُّوذ»، على الحسين بن مسعود الفَرَّاء البَغَوِيّ.

وأتقن المَذْهَبَ، والأصول، والخلاف.

وكان من أئمة الدين، وأعلام الفقهاء المشهورين.

سمع الكثيرَ من شيخه البَغَوِيّ.

وحدَّث عنه بـ«شرح السُّنة» و«معالم التنزيل».

وسمع أيضاً من أبي الفتيان عمر بن أبي الحسن الدِّهِسْتَانِيّ، وناصر بن أحمد بن محمد العِيَاضِيّ، وعبد الغفار بن محمد الشِّيرُوِيّ، وغيرهم.

رَوَىٰ عنه أبو المَوَاهِبِ بن صَصْرَىٰ، وأبو أحمد بن سُكَيْنَةَ، وعبد العزيز بن الأخضر، وأبو المجد محمد بن الحُسَيْنِ القَزْوِينيّ، والقاضي أبو المحاسن يُوسُفُ بن رافع بن شَدَّاد، وغيرُهم.

قال ابن النَّجَّارِ: وكان قد أقام مدة بمَرْو يَعِظُ، ثم خرج منها إلى «نَيْسابُور»، فلما وقعت حادثة الغُزّ بها، في سنة ثمان وأربعين وخمسمائة، سافر إلى «العراق»، ومنها إلى «أَذْرَبِيجَان»، ودخل بِلاَدَ الجزيرة، واجتمع عليه الناس بسبب الوَعْظِ، وحدَّث بجميع البِلاَدِ التي دخلها، ورَوى عنه أهلُها، ثم إنه سكن «تبْرِيز» إلى حين وفاته.

قلت: أَصَحُّ القولَين أنه تُوُفِّيَ بها، سنة ثلاث وسبعين وخمسمائة.

وقيل: سنة إحدى وسبعين.

وقد وقفتُ له على «أجوبة مسائل»، سأله إياها يُوسُفُ بن مُقَلِّدٍ الدِّمَشْقِيُّ، فقهيَّةً، وصوفيَّةً[١].

٢٠ ـ محمد بن يحيى بن مَنْصُورٍ الإمَامُ المُعَظَّمُ الشَّهِيدُ أبو سعيد النَّيْسَابُورِيُّ، تِلْمِيذُ الغَزَّالِيّ.

ولد سَنَةَ ست وسبعين وأربعمائة، وتَفَقَّهَ على الغَزَّالِيّ، وبه عُرِفَ، وعلى أبي المظفَّر الخَوافِيّ.

سمع الحديث من أبي حَامِدٍ أحمد بن علي بن عُبْدُوس، ونَصْرالله الخُشْنامِيّ وجماعة كثيرة.

(١) ينظر: طبقات الشافعية ٦/ ٩٢ ـ ٩٣.

وله تَصَانيفُ كثيرة، منها «المحيط في شرح الوَسِيط» و«الإنصاف في مَسَائِلِ الخلاف» و«تعليقة أخرى في الخلافيات» كثيرة التحقيق.

وكان إماماً مناظراً ورِعاً زاهداً متقشِّفاً، وكان والده من أهل «حيرة»، قدم «نيسابور» لأجل القُشَيريّ.

قال ابن السَّمعانيّ: فصَحِبه مُدَّةً، وَجَاوَرَ وتَعَبَّدَ.

قال: وأما ولده فكان أنظرَ الخُراسانيين في عصره.

ومن شعر محمد بن يحيى: [الطويل]

وَقَالُوا يَصِيرُ الشَّعْرُ فِي المَاءِ حَيَّةً ... إذَا الشَّمْسُ لاَقَتْهُ فَمَا خِلْتُهُ حَقَّا
فَلَمَّا الْتَوَىٰ صُدْغَاهُ فِي مَاءِ وَجْهِهِ ... وَقَدْ لَسَعَا قَلْبِي تَيَقَّنْتُهُ صِدْقَا

قُتِلَ محمد بن يحيى في شهر رمضان سنة ثَمَان وأربعين وخمسمائة، قتله الغُزُّ فمات شهيداً، قيل: إنهم دَسُّوا في فِيهِ التُّرَابَ حتى مات، وذلك لما خَرَجُوا على السلطان الكبير أعظم مُلُوك السَّلْجُوقية سَنْجَر بن مَلِكْشاه السَّلْجُوقِيّ، وفعلوا العَظَائِمَ، واقتحموا الجرائم. وكانت واقعتهم من أعْظَمِ الوقائع وأغربها، وقُتِلَ فيها أُمَمٌ لا يحصيهم إلا الله سبحانه وتعالى الذي خلقهم.

قال ابن السمعانيّ: رَأَيْتُ محمد بن يحيى في المَنَامِ، فسألتُهُ عن حَالِهِ، فقال: غُفِرَ لي.

وقال عليّ بن أبي القاسم البَيْهقيُّ يَرْثِي محمد بن يحيى وقد قُتِلَ: [الكامل]

يَا سَافِكاً دَمَ عَالِمٍ مُتَبَحِّرٍ ... قَدْ طَارَ فِي أَقْصَىٰ المَمَالِكِ صِيتُهُ
بِاللَّهِ قُلْ لِيَ يَا ظَلُومُ وَلاَ تَخَفْ ... مَنْ كَانَ يُحيي الدِّينَ كَيْفَ تُمِيتُهُ

وقال آخر، يمدحه: [الوافر]

رُفَاتُ الدِّينِ وَالإِسْلاَمِ تَحْيَىٰ ... بِمُحْيي الدِّينِ مَوْلاَنَا ابْنِ يَحْيَىٰ
كَأَنَّ اللَّهَ رَبَّ العَرْشِ يُلْقِي ... عَلَيْهِ حِينَ يُلْقِي الدَّرْسَ وَحْيَا[١]

٢١ ـ محمد بن الفَضْلِ بن علي، المَارِشْكِيُّ، الإمَامُ، أبو الفَتْحِ و«مَارِشْك»، بفتح الميم، بعدها ألف ساكنة، ثم راء مكسورة ثم كاف: من قُرى «طُوس».

وهو من نُجَبَاءِ تلامذة الغَزَّالِيّ.

سَمِعَ أبا الفِتيان الرَّوَّاسِيَّ، ونصر الله بن أحمد الخُشْنَامِيَّ، وأبا عمرو عثمان بن محمد الطَّرَازِيَّ، وغيرَهم.

سمع منه ابنُ السَّمْعَانِيّ، وولده عبد الرحيم بن السَّمْعَانِيّ.

قال أبو سَعْدٍ: بَرَعَ في الفِقْهِ، وكان مُصِيباً في الفَتَاوَىٰ، حسن الكلام في المسائل، عارفا

(١) ينظر: طبقات الشافعية ٧/ ٢٥ ـ ٢٧.

بالأصول.

وهو شَيْخُ الشيخ شهاب الدين أحمد الطُّوسِيّ، وكان يُلَقَّبُ بالفَخْرِ.

تُوُفِّيَ يوم عيد الفِطْرِ، أو في رمضان، سنة تسع وأربعين وخمسمائة، في فتنة الغُزِّ. قيل: مات من شدة الخَوْفِ[1].

٢٢ ـ محمد بن أَسْعَدَ بن محمد النّوقاني، أبو سَعْدٍ تَفَقَّه على الغزالي.

وقتل في مَشْهَدِ علي بن موسى الرِّضا، في ذي القعدة، سنة ست وخمسين وخمسمائة في واقعة الغُزِّ.

وكان يُلَقَّبُ بالسديد.

تَرْجَمَه ابْنُ بَاطِيش[2].

٢٣ ـ عمر بن محمد بن عِكْرِمَةَ الجَزَرِيُّ الشَّيْخُ أبو القاسم بن البَزْرِيِّ.

والبَزْرُ المَنْسُوبُ إليه، بفتح الباء الموحدة، وسكون الزاي المنقوطة، ثم راء مهملة: اسم للدُّهن المستخرج من بَزْرِ الكَتَّانِ، به يَسْتَصْبِحُ أَهْلُ تلك البِلَادِ.

إِمَامُ جزيرة ابن عمر ومفتيها ومدرِّسُهَا.

مولده سنة إحدى وسبعين وأربعمائة.

وتفقه على الغزّاليّ والشّاشِيّ، وأبي الغَنَائِمِ الفارقِيِّ، واخْتَصَّ بصُحْبة أبي الغَنَائِم.

وكان يُنْعَتُ بِزَيْنِ الدِّينِ جمال الإسلام، وكان من أعلام المَذْهَبِ، وحُفّاظه، قَصَدَهُ الطَّلبة من البلاد لِعلمه الكثير ودِينِهِ وَوَرَعِهِ، وكان يقال: إنه أَحْفَظُ أَهْلِ الأرض بمذهب الشافعيّ، وصَنَّفَ «كتاباً» شَرَحَ فيه إِشْكَالاَتِ «المُهَذَّب»، وله «فتاوى» مشهورة توفِّيَ في ثالث عَشْري ربيع الأول سنة ستين وخمسمائة[3].

٢٤ ـ محمد بن عبد الملك بن محمد الجَوْسَقَانِيُّ، أبو حَامِدٍ الإسْفَرَايِينِيُّ و«جَوْسَقَانُ»: مَحِلَّةٌ منها.

قال ابن السَّمْعانِيّ: إمام، فاضل، مُتَدَيِّنٌ، حَسَنُ السِّيرَةِ، قليل الاخْتِلاَطِ بالناس تفقَّه على الغَزَّالِيّ، بـ«بغداد».

وسَمِعَ من أبي عَبْدِ الله الحُمَيْدِيِّ الحافظ.

قال: ولَقِيتُهُ بـ«أَسْفَرَاين»، ودخلت عليهُ مُتَبَرِّكاً به، مغتنِماً دُعَاهُ، فكتبتُ عنه بيتَيْن لا غير،

(١) ينظر: طبقات الشافعية ٦/ ١٧٣ ـ ١٧٤.
(٢) ينظر: طبقات الشافعية ٦/ ٩٤.
(٣) ينظر: طبقات الشافعية ٧/ ٢٥١ ـ ٢٥٢.

أنشدنيهما.

قال: أنشدني أبو نصر عبد الرحيم القشيري لنفسه [مخلّع البسيط]:

رُبَّ أخٍ سِمْتُهُ فِراقي ... وكنتُ من قبلُ أصطفيهِ

ذاك لأنّي ارتجيتُ رَشْداً ... فلاحَ أنْ لا فلاحَ فيهِ[1]

محمد بن عليّ بن عبد الله بن أحمد بن حَمْدَانَ، أبو سَعِيدٍ، الجَاوانِيُّ، الحِلّوِيُّ، العِراقِيُّ.

و«جَاوَان»: قبيلة من الأَكْرَادِ، سكنوا «الحِلَّة».

وقد كُنِيَ بأبي عبدالله أَيْضاً.

تفقَّه بـ«بَغْدَادَ» على الغَزَّالِيّ، والشَّاشِيّ، وإلْكِيَا.

وَبَرَعَ، وتَمَيَّزَ.

وسمع من أبي عبدالله الحُمَيْدِيِّ؛ وأبي سَعِيدٍ عبد الواحد ابن الأُسْتَاذِ أبي القاسم القُشَيْرِيّ، وأبي بكر الشَّامِيّ القاضي.

وقرأ «المَقَامَاتِ» على مؤلِّفها القاسم الحَرِيرِيّ.

وله «شَرْحُ المقامات» و«عُيُوبُ الشعر»، و«الفَرْقُ بين الراء والعين». وحدَّث بكتاب «إِلْجَامِ العَوَامِّ» للغَزَّالِيّ، عنه.

ومن شعره: [الطويل]

سَلاَمٌ عَلَى عَهْدِ الهَوَىٰ المُتَقَادِمِ ... وَأَيَّامِنَا اللاَّتِي بِجَرْعَاءِ جَاسِمِ

وَدَارِ أَلِفْنَا الوَجْدَ فِيهَا وَمَسْكَنٍ ... نَعِمْنَا بِهِ مَعْ كُلِّ حَوْرَاءَ نَاعِمِ

مَرَابِعُ أُنْسِي فِي الهَوَىٰ وَمَنَازِلٌ ... لِلَهْوِ الصِّبَا وَالوَصْلُ رَاسِي الدَّعَائِمِ

قال ابن النجَّار: بلغني أن مَوْلِدَهُ في سنة ثمان وستين وأربعمائة، ولم يؤرِّخ وفاته[2].

٢٦ ـ خَلَفُ بْنُ أَحْمَدَ إمام فاضل، من أصحاب الغَزَّالِيّ، له عنه «تعليقة».

ذكره ابن الصَّلاح في «شرح مُشْكل الوَسِيط»، وقال: بلغني أنه تُوفِّي قبل الغزّاليّ[3].

جُهُودُهُ الْعِلْمِيَّةُ وَمُصَنَّفَاتُهُ:

مما لا شكَّ فيه أنَّ حُجَّةَ الإسْلامِ الإمامَ الغَزَّاليَّ قد ارْتَشَفَ من مناهِلِ العِلْمِ ما استطاع أنْ يَرْتَشِفَ، ونهَلَ من مَعِينِ المعرفةِ ما شاءَ له أن يَنْهَلَ، وأنه امتزَجَ بثقافةِ عَصْره، وتشرَّبَ أبعادَهَا وجوانِبها، وأحاطَ بدقائِقِها وعظائِمِها، وألَمَّ بجميعِ أطرافِها وآفاقِها، فكانَ ـ رحمه الله ـ بعد أن

(١) ينظر: طبقات الشافعية ٦/ ١٤٧ ـ ١٤٨.
(٢) ينظر: طبقات الشافعية ٦/ ١٥٢ ـ ١٥٣.
(٣) ينظر: طبقات الشافعية ٧/ ٨٣.

أستوعَبَ كلَّ ذلك ـ ذا ثقافةٍ عاليَةٍ، وأُفُقٍ واسعٍ، وعلمٍ عظيمٍ.

ولقد أوْرَثَنا الغَزَّالِيُّ ثروةً طائلةً من العلومِ والمعرفةِ، ينوء بحَمْلِهَا العلماءُ، وتنحني لَهَا الجبالُ الشُّمُ الرواسِخُ، هذه الثروةُ الفريدةُ التي تنطقُ بالنُّضجِ والعبقريَّة، ويظهر فيها ـ بوضوحٍ ـ أكتمالُ شخصيَّةِ الغَزَّالِيِّ العلميَّة أعظمَ أكتمالٍ.

ولقد أثمرَتْ هذه الثقافاتُ الواسِعَةُ التي أحتضَنَها الغزَّالِيُّ بين جوانِحِهِ، وحملها طِيلَةَ حياته في صَدْرِه، وأنتجَتْ مؤلَّفاتٍ ومصنفاتٍ، تَشْرُفُ الأوراقُ بِذِكْرِ مؤلِّفها، ويَعْبَقُ الوجودُ برَيَّا مستنطقها.

ومِنْ هنا بَلَغَ الإمامُ الغَزَّالِيُّ مرتبةً سامقةً، ومنزلةً علميَّةً رفيعةً، ومكانةً مرموقةً، وتتضحُ هذه المكانةُ في جلاءٍ بتميُّزه في الآفاقِ الثقافيَّة التي حلَّقَ الغَزَّالِيُّ في أجوائها، وفي آثارِهِ وإنتاجِهِ في شتَّىٰ فنونِ المعْرفَةِ والعُلُوم وقد ارتكزتْ ثقافةُ الغَزَّالِيِّ الواسعةُ علَىٰ تلْكَ الكُتُب والمؤلَّفات العِلْميَّة التي طالَعَها، وعَكَفَ عليها سنينَ عديدَةً، وارتكزتْ علَىٰ رِحْلاَتِهِ في شتَّى البِقَاعِ والبُلْدَانِ، وتَلْمَذَتِهِ علَىٰ يدِ كثيرٍ مِنْ أئمَّةِ العِلْمِ والدِّينِ.

بَيْدَ أنَّ الإمامَ الغَزَّالِيَّ كان مجتهداً في تحصيل هذه العُلُوم، مقبلاً على أساتذَتِهِ في نَهَمٍ وتعطُّش، سَرِيَّ الْهِمَّةِ في البَحْثِ والتَّدْقيقِ والتمْحِيصِ.

ومن الحقِّ الذي لا مِرَاءَ فيه؛ أن إمامَنَا الغَزَّالِيَّ، قد بلغ الغاية القصوَىٰ، في كلِّ ما وضع فيه قَلَمَهُ، أو أختطَّه بَنَانُهُ، حتى إنَّه أصبح إماماً من أئمَّة الدنيا، وَرَجُلاً من رجالاتِها المعدُودِينَ، وعَلَماً من أعلامِها المُبَرِّزين.

ولَيْسَتْ هذه الحقيقةُ خَبْطَ عشْوَاءَ، فلَقَدْ أجْمَعَ كلُّ من ترجَمَ لهذا الإمام العظيم؛ أنَّه كان واسِعَ المَعْرِفَةِ، متفنِّناً في العلوم، وأنَّ رِيادَتَهُ كانَتْ ذاتَ جوانِبَ متعدِّدةٍ، وآفاقٍ كثيرةٍ؛ إذْ له في كلِّ عِلْمٍ عَلَمٌ، وفي كل معرفةٍ يدٌ وقدَم، ولعلَّ أكبر دليلٍ يعضِّد ما قلنا هو تلك الإنتاجات العلمية والآثار المعرفيَّة التي خلَّفَهَا الغَزَّالِيُّ، والتي تنطقُ بالإمامة المُطْلَقَةِ، والأستاذيَّةِ الفَذَّة.

وإذا تتَّبعنا جهودَهُ العلميَّة، ومساهماتِهِ الفكريَّةَ في بناء الصَّرْحِ العلْمِيِّ الإسْلاميِّ، مُنْذُ نعومةِ أظفارِهِ إلى أنْ مات ـ رحمه الله ـ يتجلَّى لنا بوضوحٍ أَنَّ حياتَهُ العلميَّة مرَّت بمراحلَ وخطواتٍ مختلفة نتكلَّم عنها فيما يلي:

من المعلوم والثابت في كُتُب التراجِمِ والتَّاريخ، وقد شَهِدَ به الغزَّالِيُّ نَفْسُه ـ أنه في بدايةِ تحْصِيلِهِ للعُلُوم، كان قد اتخذ مِنَ التعليمِ وسيلَةً للكَسْب المَادِّيِّ، وتحصيلِ قُوتِهِ وأحتياجاتِهِ.

ولقد كان الغزَّالِيُّ كثيراً ما يحْكِي هذا، ويقولُ: طَلَبْنَا العِلْمَ لِغَيْرِ الله، فَأَبَىٰ أنْ يَكُونَ إلاَّ لِلَّهِ.

غير أنَّ الغزَّاليَّ ـ رضي الله عنه ـ لم يستمر علَىٰ هذه الحالِ، ولم يكن الهدَفُ من العلْمِ ـ عنده ـ هو الكسْبَ، بل إنه طلب المزيدَ من المَعْرِفَةِ، وبحَثَ عن الحقيقةِ واليقينِ، وسار نحو الوصُولِ إلى الله، لَيْسَ له همٌّ إلا ذلك، ولا يشْغَلُهُ شيءٌ غيره.

فسافَرَ سَعْياً وراءَ الحقيقةِ إلَىٰ نَيْسَابور، ثم إلى بَغْدَاد، وغير ذلك من البلدانِ التي ذكرناها عنْدَ الحديثِ عن طَلَبِهِ للعلْمِ ورِحْلاَتِهِ.

ولقد كان واضحاً وجلياً منذُ أوَّل لحظة الهَدَفُ الرئيسيُّ لرحلاتِ الغزَّاليِّ كلها، وهو العثورُ على الحقيقةِ التي لَيْسَ وراءَها باطلٌ، واليقينِ الذي لا يشوبُهُ شَكٌّ ومن أجل تحقيق هذا المَطْلَب الأسنَىٰ، والهدف الأعلَىٰ، درسَ الغَزَّالِيُّ ـ من جُوعٍ وظَمَأ ـ ما عنْدَ الفَيْلَسُوف، والمُلْحِدِ، والزِّنْدِيق، والمُبْتَدِع، والسُّنِّيِّ، والبَاطِنيِّ، والظاهِرِيِّ، والمتكلِّم، والصُّوفِيِّ.

وها هو ـ رحمه الله ـ يصوِّر بنَفْسه هذا النَّهَم الشَّديد، والتوقان المتعَطِّش لتحصيل كلِّ ألوانِ المعْرفة.

يقولُ الغَزَّالِيُّ في كتابه «المُنْقِذ من الضَّلال»: لاَ أُغَادِرُ بَاطِنِيّاً إلا وأحبُّ أن أطَّلِعَ عن بِطَانَتِهِ، ولا ظاهرياً إلا وأريدُ أن أعلَمَ حاصلَ ظِهَارَتِهِ، ولا فلسفيّاً إلا وأقصدُ الوقوفَ على كُنْهِ فلسفتِهِ، ولا متكلِّماً إلا وأجتهُد في الاطِّلاع علَىٰ غاية كَلاَمِهِ ومُجَادلتِهِ، ولا صوفيّاً إلا وأحرصُ على العُثُورِ على صُوفيَّتِهِ، ولا متعبِّداً إلا وأترصَّدُ ما يرجعُ إلَيْه حاصلُ عِبادَتِهِ، ولا زنديقاً معطِّلاً إلا وأتجسَّسُ وراءَهُ للتنبُّه لأسباب جرأتِهِ، في تعطيلِهِ وزندقتِهِ، وقد كان التعطُّشُ إلَىٰ دَرْكِ حقائقِ الأمور دَأْبِي ودَيْدَنِي، من أول أمري، وريعانِ عُمْرِي غريزةً وفطرةً من الله وُضِعَتا في جبلَّتي لا بأختياري وحيلَتي».

وليس أبلَغ منْ هذا التعبير الَّذي يبيِّنُ بوضُوحٍ مدى ما بذَلَهُ الغَزَّالِيُّ في الكشْفِ عن حقائِقِ الأمورِ، ودَرْك أسْرارها عند جميع الفِرقِ والطَّوائِفِ، وما اقتضاهُ ذلك من الاطِّلاع علَىٰ كُتُبِ عَصْرِه، والمذاهب التي كانَتْ موجودَةً آنذاك، والفلْسفَات، والأدْيَان التي كانتْ تشغلُ أذْهَانَ النَّاسِ.

الشَّكُّ عِنْدَ الغَزَّالِيِّ:

وفي سبيل الوصُولِ إلى اليقين المُطْلَقِ، والمعرفَةِ الحقيقيَّة، بدأ الغزَّالِيُّ رحلتَهُ بالشَّكِّ، الذي هدم معَهُ كلَّ شيْءٍ؛ وصولاً إلى اليقينِ الَّذي لا يهدمه شيْءٌ.

لقد وقف الغزَّالِيُّ حائراً أمامَ شتَّى المذاهب، والفِكَرِ، والمَنَاهِجِ المختلفةِ، وقف ينظر إلَيْها، وقلْبُهُ خائفٌ وَجِلٌ، لا يرسُو إلى شاطىءٍ، ولا يَحْتَضِنُه برٌّ، فماذا يفعلُ هذا الحائِرُ، والأمواجُ تتقاذَفُهُ منْ كُلِّ جانبٍ، والرياحُ تُصَارِعُهُ من كل صَوْبٍ وحَدَب؟

صوَّب نظرةُ نحوَ كُلِّ فِرْقَةٍ، فوجَد أنَّها تدَّعي الحقَّ لنَفْسها، وتعتقدُ أنها أهْلُ النظر والرأْي، دون غيرها من الفِرَق.

فها هي الباطنيَّةُ تزعُمُ أنها صاحبة العلْمِ اللدنِّيِّ، والمخصوصةُ بالاقتباسِ من الإمامِ المعصُوم.

وها همُ الفلاسفَةَ يزعُمُون أنَّهم أَصْلُ المنْطِقِ والبُرْهان.

وها هم الصوفيَّةُ يدَّعُونَ أنَّ أسْلَم الدُّرُوب هو دَرْبُ المشاهداتِ والمُكَاشفات.

ولما أجال الطَّرْفَ في هذا الدَّرْب أو ذاك، وقَفَ واجماً حائراً، تَعْبَثُ به الدَّوائرُ، وتتربَّصُ به المَنُونُ، وسأل نفسَهُ مندهِشاً: أيَّ الدُّروبِ يَسْلُكُ؟ بل أيَّ القفارِ يجتازُ؟

لقد شَكَّ الغَزَّاليُّ في العلوم جميعاً، وفي المناهجِ والمذاهب على اختلافِها، بلْ شكَّ في الحياةِ التي يعيشُها، شَكَّ في معانِيها وأهدافِهَا.

غير أننا في سبيل الكلام على الشَّكِّ عند الغزَّاليِّ، يجبُ أن نلحَظَ نقطةً مهمَّة، وهي أنَّ الشكَّ نوعان:

أوَّلاً: الشَّكُّ المذْهَبيُّ. ثانياً: الشكُّ المَنْهَجِيُّ.

وأن أصحاب النزعةِ الشَّكِّيَّةِ Scism، حطُّوا من شأنِ العقْلِ الإنسانيِّ، واتهموه بالعجزِ المطْلَقِ عن الوصول إلى أيِّ علْمٍ، أو أيَّة معرفَةٍ.

لذا يجبُ أنْ نقف قليلاً أمامَ هذه النُّقْطَة، ونفرِّق بين هذَيْن النوعَيْن من الشَّكِّ.

فأصحابُ الشَّكِّ المذهبِيِّ، يشُكُّون شكّاً مطْلَقاً، إذ يتخذُونَ الشكَّ مذهباً وطريقاً؛ فيبدءُونَ بالشَّكِّ، وينتهون إلى الشَّكِّ؛ وعليه فهُمْ ينكرون وجودَ أيَّة حقيقَةٍ، فالشكُّ عندهم وسيلةٌ وغايَةٌ وهَدَفٌ.

أما أصحابُ الشَّكِّ المنهجيِّ، فهم يتخذونَ من الشَّكِّ طريقاً للوصولِ إلى اليقين؛ إذ الشكُّ عندهم مجرَّدُ وسيلةٍ، أو منهجٍ؛ للوصول إلى الصواب، ولَيْسَ غايةً أو هدفاً.

إذَنْ، فالشكُّ المنهجيُّ هو أن نختبرَ ونَفْحَصَ كلَّ فَرْضٍ من الفروض، حتَّىٰ نصل إلى مبْدءٍ أو حقيقة لا يتطرَّق إليها الشكُّ من قريبٍ أو بعيدٍ، ثم نبني كلَّ تفكيرنا على هذا المبدأ الأساسيِّ، أو هذه الحقيقةِ التي توصَّلْنا إليها.

والشكُّ المنهجيُّ وسيلةٌ يتَّخذها الباحثُ من أوَّل طَريق البَحْث، ليبعد الآراءَ الموروثَةَ والمُسبَّقة مِنْ طريقِ بَحْثِهِ؛ ليكون خالياً من المؤثِّرات الذَّاتيَّة وموضوعيّاً.

وقد مارس الشكَّ المنهجيَّ قديماً و«سُقْرَاط» كما لجأ إليْه «الإمامُ الغَزَّاليُّ» في العَصْرِ الوسيط، والفيلسُوفُ الفَرَنْسِيُّ «ديكَارت» في العصْرِ الحديث [١٥٩٦ م ـ ١٦٥٠ م].

فسُقْرَاط يعتمدُ في منهجه الشَّكِّيِّ على الطريقة التهكُّميَّة التي توقع الخَصْمَ من التناقضِ، عن طريق إثارة الشكوكِ فيما يقولهُ، وتوجيه الأسئلة إلَيْه مع اصطناع الجَهْل بالموضوعِ الذي يسألُ عَنْه؛ لِكَيْ ينتهيَ بمَنْ يحاورُهُ إلى إدراك جهْلِهِ.

ودائِماً ما كان يقُولُ سُقْرَاط: «إنِّي أعْرِفُ شَيْئاً وَاحِداً هُوَ أنني لا أعْرِفُ شَيْئاً».

أما الشَّكُّ المنهجيُّ عند الغَزَالِيِّ ودِيكَارت، فهو شكٌّ إراديٌّ، لأنَّ الباعثَ علَيْه هو إرادةُ

الوُصُول إلى العلْمِ اليقينيِّ، ولأنه طريقٌ ومنهجٌ للوصول إلى اليقين[1].

ودائماً ما كانَ يردِّدُ الغَزَّاليُّ: «مَنْ لَمْ يَشُكَّ، لَمْ يَنْظُرْ، وَمَنْ لَمْ يَنْظُرْ، لَمْ يُبْصِرْ، وَمَنْ لَمْ يُبْصِرْ، بَقِيَ في العَمَىٰ والضَّلالِ».

وعندما بدأ الغَزَّاليُّ رحلةَ الشَّكِّ، وجد أنَّه عاطلٌ من علْمٍ يتصفُ بصفة اليقين، إلا في الحِسِّيَّات وهي عبارةٌ عن المعرفة التي تعتمدُ على الحواسِّ، وكذلك الضروريَّات، وهي المعرفةُ التي تعتمدُ على العَقْل، إذن، فالغزَّاليُّ في بداية أمْرِهِ، لم يشُكَّ في الحِسِّيَّات، ولا في الضروريَّات.

ولمَّا أخذ يتأمَّل في الحواسِّ، أوْصَلَهُ ذلك التأمُّلُ إلى الشَّكِّ فيها، وعَدَمِ الاعتمادِ عليها، إذ أنّه لا ثقة فيها، فمثلاً حاسّة البصر خادعة، إذا نَظَرَتْ إلَىٰ الكواكب، فإنها تَرَاهَا صغيرةً جداً، مع أنَّها في الحقيقةِ كبيرةٌ أكْبَرُ من الأرضِ؛ كما تقولُ الأدِلَّة الهندسيَّة.

ولَمَّا فَقَدَ الغزَّاليُّ ثقتَهُ بالحِسِّيَّاتِ، قال: «إنَّهُ قد بطلَت الثقَةُ بالمُحسَّاتِ أيضاً، فلعلَّه لا ثقة إلا بالعقليَّات، التي هي من الأوَّليَّات؛ كقولنا: العَشَرَةُ أكْثَرُ مِنَ الثَّلاثَةِ، والنَّفْيُ والإثْبَاتُ لا يجْتَمِعَانِ في الشَّيْءِ الواحِدِ، والشَّيْء الواحِدُ لا يكونُ حَادِثاً قَدِيماً، مَوْجُوداً مَعْدُوماً، وَاجِباً مُحَالاً».

وهكذا تدرَّج الغزَّاليُّ من الشَّكِّ في الحِسِّيَّات، إلى الشَّكِّ من العقليَّات.

يقول الغزَّاليُّ: «بِمَ تَأْمَنُ أنْ تكونَ ثقَتُكَ بالعقليَّات كثقتِكَ بالمُحَسَّات؟ وقد كنْتَ واثقاً بالمُحَسَّات، فجاء حاكمُ العَقْل، فكذَّبها، ولولا حاكمُ العَقْلِ، لكنْتَ تستمرُّ على تصديقِ المُحَسَّاتِ، فلعَلَّ وراء إدراكِ العَقْلِ حاكماً آخَرَ، فإذا تجلَّىٰ، كذَّب العقْلَ في حكْمه، كما تجلَّى حاكمُ العَقْل، فكذَّب الْحِسَّ في حُكْمِهِ، وعدم تجلِّي ذلك الإدْرَاكِ لا يدُلُّ على اسْتحالَتِهِ».

ثم استنَدَ الغَزَّاليُّ علَىٰ دعامة أخْرَىٰ في شَكِّهِ، زادَت الأمرَ إشْكالاً، وهي ظاهِرةُ الأحْلاَمِ.

يقول الإمامُ الغَزَّاليُّ: «أمَا تَرَاكَ تعتقدُ في النَّوْم أُمُوراً، وتتخيَّل أحوالاً، وتعتقدُ لها ثباتاً واسْتقراراً، ولا تَشُكُّ في تلك الحالةِ فيها، ثم تستيقظُ، فتعلَمُ أنه لم يكُنْ لجميعِ متخيَّلاتِكَ ومعتَقَدَاتِك أصْلٌ وطائلٌ ففيمَ تأمَنُ أنْ يكونَ جميعُ ما تعتقدُهُ في يقظتِكَ، بحسٍّ أو عقْلٍ، هو حقٌّ بالإضافةِ إلَىٰ حالتك الَّتي أنْتَ فيها؛ لكنْ يمكنُ أن تطرأ علَيْكَ حالةٌ تكونُ نسبتها إلى يقظتِكَ؛ كنسبة يقظتك إلى منامِكَ، وتكونُ يقظتُكَ نَوْماً بالإضافة إلَيْها، فإذا وردَتْ تلك الحالَةُ، تيقَّنت أنَّ جميعَ ما توهَّمْتَ بعقلك خيالاتٌ، لا حاصِلَ لها، ولعلَّ تلك الحالَةَ هي فلعلَّ الحياة الدنْيا نومٌ، بالإضافة إلى الآخِرَةِ، فإذا مات، ظَهَرَتْ له الأشياءُ علَىٰ خلاف ما شاهَدَهُ الآنَ، ويقالُ له عند ذلك؛ «فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ» [ق: ٢١].

وبعد هذه الرحْلَةِ الطويلَةِ الَّتي عرضَهَا الغزَّاليُّ بأسلوبه الممتع الصَّافي في كتابه «المُنْقذِ من الضَّلاَل» خَرَجَ من شكِّهِ هذا بالنُّور الذي قذَفَهُ اللّٰهُ في صَدْره، وتحقَّق لَه اليقينُ، وهو الثقة والاطمئنانُ

(١) ما هي الفلسفة؟ د/ حسين علي ص ١٤٣.

الداخليُّ، ولم يكن ذلك اليقينُ بنظم دليلٍ أو ترتيبِ كلامٍ؛ كما يقول الغزَّاليُّ.

ويقولُ أيضاً ـ رضي الله عنه ـ في كتابه «المُنقِذِ من الضَّلال»:

«فظهر لي أن العلمَ اليقينيَّ هو الذي يَنكشِفُ فيه المَعْلُومُ انكشافاً لا يبقَىٰ معه رَيْبٌ، ولا يقارنه إمْكَانُ الغَلَطِ والوَهْمِ، ولا يتَّسع القلْبُ لتقديرِ ذلك، بل الأمانُ من الخطأ ينبغي أن يكون مقارناً لليقين مقارنةً لو تَحدَّى بإظهار بُطْلانه مثلاً مَنْ يقلبُ الحَجَرَ ذَهَباً، والعَصَا ثُعْبَاناً ـ لم يُورِثْ ذلك شكّاً وإنكاراً؛ فإنِّي إذا علمتُ أن العَشَرة أكثرُ من الثلاثةِ، فلو قال لي قائل: لا بَلِ الثلاثةُ أكبر، بدليلِ أني أقلبُ هذه العَصَا ثُعْبَاناً، وقَلَبَهَا، وشهدْتُ ذلك منه، لم أشكَّ بسببه في مَعْرفَتي، ولم يَحْصُلْ لي منه إلا التعجُّبُ من كيفيَّة قدرته عَليْه، فأما الشَّكُّ فيما علمْت، فلا، ثم علمْتُ أن كلَّ ما لا أعلمه على هذا الوجْهِ، ولا أتيقَّنه هذا النَّوْعَ من اليقينِ، فهو عِلْمٌ لا ثِقَةَ به، ولا أمانَ معه، وكلُّ عِلْمٍ لا أَمَانَ معه، فليس بِعِلْمٍ يقينيّ».

وهكذا طالع الغزَّاليُّ كلَّ ما أنتجه الفكْرُ الإنسانيُّ من مذاهبَ ومناهجَ متنوِّعة، وصار لا ينسُبُ نفسَه إلَىٰ فِرْقَة، أو يربط نفْسَه بمذهَبٍ خاصٍّ، أو تفكير مَعَيَّن، بل كان غايتُهُ هي نِشْدَانَ الصَّوابِ، والبحْثَ عن الحقِّ، والحقِّ وحْدَه، دون أن يعتريه أدنى غموض أو ريب، في أيِّ مكان وعلى أيِّ لسانٍ، يدفعه إلَىٰ ذلك الاجتهادُ، الذي وَلاَّهُ وجهه، بعْد أن خَرَج من رِبْقَة التقليدِ، وعبوديَّة المُحَاكَاةِ.

وبهذا المذْهَب العلْمِّي الجديدِ، فَتَح الغزَّاليُّ ربُوعَهُ للثقافات المختلفة، فتشرَّبَها، وأنتجَ مؤلَّفاتٍ ومصنَّفاتٍ ما زالَتْ شاهدةً إلى الآنَ عَلَىٰ عبقريَّة هذا الإمَامِ الفَذَّة.

وقد أفْصحَ الغزَّالي عن مذْهَبه الفِكْريِّ الجديدِ هذا في كتابه «مِيزَان العَمَل» بقوله:

«... اطْرَح المَذَاهِبَ، فلَيْسَ مع واحدٍ منْهُمْ معجزةٌ، يترجَّح بها جانبُهُ، فاطْلُبِ الحقَّ بطريق النَّظَرِ؛ لتكونَ صاحبَ مذْهَبٍ، ولا تكنْ في صورة أعمَىٰ مقلِّد، وإنما خُذِ الحقَّ أينما وَجَدْتَهُ، وفي أيِّ ناحيةٍ كان، واطْلُب الحقَّ بالنظر لا بالتقليدِ، فالحكمةُ ضالَّة المؤمن يلتقطها أينمَا وجَدَها...».

وقد تعدَّدت اتجاهاتُ الغَزَّاليِّ العلْميَّة، فنراه يضْربُ في كلِّ بحْرٍ بدلْوٍ، وها هي مصنَّفاته في علْمِ الكلام، والفلْسَفَةِ، والباطنيَّة، والسُّلُوك، والفقه وأُصُولِهِ ـ كلُّ ذلك من أمَّهَات الكُتُب، التي عكَفَ عليها الباحثُونَ قديماً وحَدِيثاً.

وفي هذه السُّطُور التالية ـ إنْ شَاء الله تعالى ـ نفصِّلُ القَوْلَ في هذه العُلُوم التي خلَّفها الغَزَّاليُّ ـ رحمه الله ـ لنا، ونتكلَّم عن جهودِهِ وإسهاماتِهِ فيها، وكيْفَ انتقلَتْ كلُّ هذه العلومِ مرحَلَةً متقدِّمَةً علَىٰ يد هذا الإمامِ العظيمِ.

أوَّلاً: جُهُودُ الغزَّاليِّ في علْمِ الكلَامِ:

وقبل الكلامِ عن جهود الغزَّاليِّ وإسهاماتِهِ في علْمِ الكلامِ، نتكلَّم عن هذا العلْم بشَيْءٍ من الإيجازِ:

علْمُ الكلام أوْ عِلْمُ التوحيد مِنْ أشْرَفِ المباحثِ الَّتي يجبُ أن يهتمَّ بها الإنسانُ؛ لأنه المِحْوَرُ الوحيدُ الذي تدُورُ حوله النجاةُ من أهْوالِ يوم القيَامَةِ، والوسيلَةُ العظْمَىٰ إلَىٰ نيل الدرجَاتِ، والفوز بالسَّعَادَة الأبديَّة في الدنْيَا والآخرَة. ولهذا السَّبَب عَظُمَتِ العنايةُ به، وكُثر الثناءُ والتنبيه علَيْه في كثير من الآيَات القرآنيَّة.

يقول الله عزَّوجلَّ: **﴿وَإِلَـٰهُكُمْ إِلَـٰهٌ وَاحِدٌ لاَّ إِلَـٰهَ إِلاَّ هُوَ الرَّحْمَـٰنُ الرَّحِيمُ﴾**، وقد بَيَّن معه الدلائلَ والبيِّناتِ العظيمة؛ حيثُ يقولُ: **﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلاَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ، وَمَا أَنْزَلَ اللهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾**.

أيْ: أنها علاماتٌ علَىٰ وَحْدَانيَّتِه ـ عزّ وجلّ ـ وتفرُّدِه. ثم شنَّع وأنكر علَىٰ من أشركُوا به، فقال: **﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَاداً﴾**، أيْ: يشركُون رغْمَ وضوحِ هذه العلاماتِ القاطِعَةِ، والبيِّناتِ الظاهِرَةِ.

ومن المعلوم أنَّ في تقريرِ عظيمِ وِزْرِ الشِّرْكِ ـ توضيحاً لمزيدِ شَرَفِ التوحيد، ورفعاً لشأنه.

ويبحثُ علْمُ التوحيد، أو علْمُ الكلام عن الله ـ عزَّ وجَلَّ ـ وعن الرُّسُل ـ صلواتُ الله وسَلاَمُه علَيْهم ـ وذلك مِنْ حيثُ ما يجبُ أن يثبُتَ لهما من صفاتٍ، أو يجوزَ، أو يستحيلَ.

أما موضوعُ علْم الكَلاَم، فقيلَ: ذاتُ الله ورسُلُهُ.

وقيل المعلومُ مِنْ حيثُ يتعلَّق به إثْباتُ العقائدِ.

وقيل: هو الموجودُ.

ويختلفُ علْمُ الكَلاَم عن عِلْم الفقْهِ، وعلْمِ أصولِ الفقْهِ، في وجوهٍ كثيرةٍ منها:

أنَّ مسائِلَ علْمِ الكلام تتكوَّن مسائلُهُ من موضوعِ الفَنِّ، ومن محمولِهِ، الذي هو حكْمٌ عَقْليٌّ، مثلُ: اللهُ تَجبُ له الوَحْدَةُ، ويجوزُ علَيْه فعْلُ المُمْكِنِ، ويستحيلُ في حقِّهِ الوَلَدُ، وتُسَمَّىٰ هذه المسائلُ اعتقاديَّة، وذلك لأن الغَرَضَ منها هو اعتقادُهَا اعتقاداً جازِماً؛ بحيثُ لا يتطرَّق إليها الشَّكُّ.

أما مسائل علْمِ الفقْهِ، فهي تتكوَّن من موضوعِ الفَنِّ الذي هو عملٌ من الأعمال، سواءٌ أكانَتْ بدنيَّةً، أم قلبيَّة، ومحمولٍ هو حكْمٌ شرعيٌّ، وتُسمَّىٰ هذه الأحكامُ عمليَّةً، لأنها متعلِّقةٌ بعَمَل؛ مثلُ: الصَّلاَةُ واجبةٌ، والنيَّةُ في الوضوءِ واجبةٌ، فكلُّ مسائل علْمِ الفقْهِ موضوعُهَا عَمَلٌ.

أما مسائلُ عِلْمِ الأصُول فهيَ مركَّبة من دليلٍ إجماليٍّ، ومن حالِ ذلكَ الدَّليلِ؛ مثلُ: الكِتَابُ حُجَّةٌ، والأَمْرُ للوجوب.

الإمَامُ الغَزَّالِيُّ وعِلْمُ الكَلاَم:

لقد منَحَ اللهُ الغَزَّالِيَّ طبيعةً قادرةً على البَذْلِ والعطاءِ، وأودَعَهُ ذهناً صافياً، لا يلوثه شيءٌ، ووفرَ له التربَةَ الدينيَّة السليمةَ التي ينشأ فيها ويترعْرَعُ، حتى نَضِجَ تفكيرُهُ، وعلا على كلِّ المذاهبِ والفرق المختلفة.

ولما فتح الغَزَّالِيُّ عينَهُ على الحَيَاة، ووجَد نَفْسَه في بَحْرٍ متلاطم الأمواج، ظلماتُهُ بعضُها فوْقَ بعْضٍ، كلَّما توغَّل في مُظْلِمَةٍ خرجَ إلَىٰ أُخرَىٰ، وكلما حَلَّ مشكلةً، عنَّت له أخرَىٰ، ووجد نفْسَهُ بين أربَعَةِ فرَقٍ مختلفةٍ، كلٌّ يجذبُهُ إلَيْه، وهو يُصَارِعُ هذا وذاك، وصولاً إلى اليقينِ الَّذي يَنْشُدُهُ، خلالَ هذا الرُّكَام المكدَّسِ.

هذه الفِرَقُ الأربعة تتمثلُ في:

المُتَكَلِّمينَ، والبَاطِنيَّةِ، والفَلاَسِفَةِ، والصُّوفيَّةِ.

ولما كان الإمامُ الغَزَّالِيُّ يبغي الحقيقةَ لا سِوَاهَا، ويسعَىٰ نحو اليقين لا غَيْرِه، أخَذَ يدْرُسُ هذه الفرَقِ الأربَعَةَ، ويرتشفُ كلَّ ما عندها، ويَسْبُرُ غورَها، حتَّى تيسَّرَ له كلُّ ما أراده.

فأمَّا علْمُ الكلام، فلمْ يَكُنْ متطوِّراً بَعْدُ، بل كان في حَاجَةٍ ماسَّةٍ إلى النموِّ والتجْديدِ؛ نظراً لتطوُّر وتجدُّد الأسئلةِ والشُّبَهِ؛ تبَعاً لاختلاف الأزمنةِ وتغيرِّها، كما أن العقْلَ الإنسانيَّ يتطوَّر، وتتطوَّر معه المشاكلُ والحاجيَّاتُ.

فنجد علمَ الكلام قد جَمَدَ جمودَ العُلُوم النقليَّة، وغَلَبَ عَلَيْه التقليدُ، وأصبح يتناقَلُ كروايَةٍ، غير أن الغزاليَّ لم يخضعْ لهذا التفكيرِ، وها هو يتحدَّث عن دراستِهِ لعلْمِ الكلاَمِ، فيقول:

«ثُمَّ إنِّي ابتدأتُ بعلْمِ الكَلاَمِ، فحصَّلْته، وعقَلْتُه، وطالعت كُتُبَ المحقِّقين منْهُمْ، وَصنَّفْتُ فيه ما أردْتُ أن أصنِّف، فصادفْتُهُ عِلْماً وافياً بمقصُودِهِ، غيْر وافٍ بمقْصُودِي» وذلك لأنَّ مقصودَ الغَزَّاليِّ ومرادَهُ هو حفظُ عقيدة أَهْلِ السُّنَّة، وحراسَتُهَا عن تهويش أهل البِدَعِ.

ومنْهَجُ المتكلِّمين لا يفي بمقصُودِ الغَزَّاليِّ وغايتِهِ، وإنْ كان ذلك لا يقدَحُ في غاية علْمِ الكلاَمِ نفْسِهِ عند أصحابه؛ من حيثُ هو عندَهُمْ وسيلَةٌ لنُصْرَةِ مَذْهَبِ أهْلِ السُّنَّة بكلام مرتَّب يكشفُ عن تلبيَاتِ أَهْلِ البِدَعِ المحدَثة على خلافِ السُّنَّة المأثُورة، علَىٰ حدِّ تعبيرِ الإمَامِ الغَزَّاليِّ.

كما أنَّ هذا المنهَجَ الَّذي اتَّبعَهُ المتكلِّمون لا يُعْجِبُ فِكْرَ الإمَامِ الغَزَّاليِّ؛ وذلك لأنَّهم عمدوا علَىٰ مقدِّمات تسلَّموها من خصومهمْ، إمَّا تقليداً لإجماعِ الأُمَّة، أوْ مجرَّد القَبُولِ من القرآنِ أو الأخبارِ؛ ولذلك كان أكثَرُ ما يهتمُّ به المتكلِّمون هو استخراجُ متناقضَاتِ الخُصُوم، وإظهارُ قصورِهِمْ بالنَّظَرِ من لوازِمِ مُسَلَّمَاتِهِم.

وبهذا كان علْمُ الكلاَمِ قليلَ النَّفْعِ، غيْرَ وافٍ بمقصودِ الغَزَّاليِّ. ولما جاء الإمامُ الغَزَّاليُّ، وعلْمُ الكلام علَىٰ هذه الحالِ اجتهدَ ـ رضي الله عنه ـ أن ينمو هذا العلْمُ ويتطوَّر، فتكلَّم في مؤلَّفاته العظيمةِ

كلاماً واعياً فاحصاً عن عقيدةِ الإسْلام، والمباحِثِ الكلاميَّة، وصفاتِ الله تعالَىٰ، ومعجزاتِ الأنْبيَاءِ، والتَّكْلِيفَاتِ الشَّرْعِيَّة، وإثباتِ الثَّوابِ والعِقَابِ، والبَرْزَخِ والميعَادِ، والجَبْرِ والاختيارِ، والقضاءِ والقَدَرِ، وغيرِهَا من مباحثِ علْمِ الكلاَمِ. وأقام علَىٰ كلِّ هذه الحقائق كثيراً من المقدِّمات. والدَّلائلِ الجديدَةِ الَّتي تُورِثُ الإذْعَانَ، وتفتحُ القَلْبَ للإيمان، وأنه لم يُسْبَقْ إليها.

وهو من خلال ذَلِك يَعْدِلُ عن تشكيكَات المتكلِّمين، ومقدِّمَاتهم المنطقيَّة إلَىٰ أُسْلُوبٍ واضحٍ صَافٍ، ورؤْيَةٍ جديدةٍ فاحصَةٍ وشاملَةٍ.

غير أنَّ كثيراً من مباحِثِهِ الكلامية اعتَبَرَهَا الأشَاعِرَةُ خروجاً عن مذْهَب الأشعريِّ، وعلَيْه فقد اتَّهَمُوهُ بالزَّيْغِ والضَّلاَل، والانحرافِ في العقِيدة.

ولا سيَّما قد شاعَتْ هذه الاتهاماتُ بعد تأْلِيفِه كتَابَهُ «إحيَاء عُلُومِ الدِّين»، وشيوعه في الأمصار، وهو يشتملُ على جزْءٍ كبيرٍ من مباحِثِهِ الكلاميَّة.

وقد كتب بعْضُ تلاميذ الغَزَّالِيِّ إلَيْه يصفُ له هذه الاعتراضَاتِ، ويظهر له حُزْنَهُ لما نُسِبَ إليه من التشكُّك في عقيدَتِهِ، وقد أجاب على ذلك الإمَامُ الغَزَّالِيُّ في كتابه الشَّهير «فَيْصَلِ التَّفْرِقَة بَيْنَ الإسْلاَم والزَّنْدَقَة»؛ حيثُ رَدَّ فيه علَىٰ هؤلاءِ المتشكِّكين، وذكَرَ دوافِعَهُمْ، وسَبَبَ إنكارِهِمْ علَيْه ومخالَفَتِهِمْ، ويوضح مدى تفكِيرِهِمُ الضَّيِّق، واقْتِصَارِهِمْ علَىٰ فُرُوعِ المَسَائِلِ ممَّا أدَّىٰ إلى تسطيح عقولِهمْ وتَحْدِيدِها.

يقولُ الإمامُ الغَزَّاليُّ:

(أمَّا بعدُ، فَإني رأيتك أيُّها الأخُ الشقيقُ، والصَّدِيقُ المتعصِّب، مُوغَرَ الصدْرِ، ومقسَّم الفكْرِ، لِمَا قرَعَ سمْعُكَ من طعْنِ طائفةٍ من الحَسَدَة علَىٰ بعض كتبِنَا المصنَّفة في أسرار معاملاتِ الدِّين، وزعمهم أنَّ فيها ما يخالِفُ مذهب الأصْحَاب المتقدِّمين، والمشايخ المتكلِّمين، وأنَّ العدولَ عن مذْهَب الأشعريِّ، ولو في قِيدِ شِبْرٍ كُفْرٌ، ومباينتَهُ، ولو في شَيْءٍ نَذْرٍ ضَلاَلٌ وخُسْر، فهَوِّن، أيها الأخ المشْفِقُ المعصب علَىٰ نفسك، لا تضيِّق به صدرك، وخلِّ من عزمك قليلاً، واصْبر على ما يقولُونَ واهجُرْهم هجراً جميلاً، واستحقِرْ من لا يُحْسَدُ ولا يُقْذَفُ، واستصْغِرْ من بالكفر أو الضَّلال لا يُعْرَف، فأيُّ داعٍ أكملُ وأعقلُ من سيِّد المرسَلِينَ ـ صلى الله عليه وسلم ـ وقَدْ قالوا: إنَّه مجنونٌ من المجانين، وأيُّ كلاَمٍ أصدقُ من كلامِ ربِّ العالمين؟ وقَدْ قالوا: إنه أساطيرُ الأوَّلين، وإياك أن تشتَغِلَ بخصامهم، وتطمَعَ في إفحامهم، فتطمع في غَيْرِ مَطْمَعٍ، وتُصَوِّت في غَيْرِ مَسْمَعٍ، أمَا سَمِعْتَ ما قيل: [البسيط].

كُـلُّ العَـدَاوةِ قَـدْ تُـرْجَـىٰ سَـلاَمَتُهَـا ... إلاَّ عَـدَاوَةَ مَـنْ عَـادَاكَ عَـنْ حَسَـدِ

ثم يقولُ الغَزَّالِيُّ بَعْدَ ذلِكَ مخاطِباً تلميذَهُ:

«فخاطِبْ نفْسَكَ وصاحِبَكَ، وطالِبْهُ بِحَدِّ الكُفْر، فإنْ زعَمَ أنَّ حدَّ الكُفْرِ ما يخالفُ مذْهَب الأشعريِّ، أو مذْهَبَ المعتزليِّ، أوْ مذْهَبَ الحنبليِّ أو غيرهم، فإنه غِرٌّ بليدٌ، قد قيَّده التقليد، فهو أعمَى من العميانِ، فلا تضيِّع بإصلاحِهِ الزَّمَان، وناهيك حجَّةً في إفحامه مقابلةُ دعواه بدَعْوَىٰ

خصومِهِ؛ إذ لا يجد بين نفسه وبين سائر المقلَّدين المخالِفِينَ له فرقاً وفضلاً، ولعلَّ صاحبه يميلُ مِنْ بين سائرِ المذاهِبِ إلى الأشعرِيِّ، ويزعُمُ أن مخالفته في كلِّ وِرْدٍ وصَدَرٍ كُفْرٌ من الكفرِ الجَلِيِّ، فَسَلْهُ: مِنْ أين ثَبَتَ له كوْنُ الحقِّ وقفاً عليه؛ حتَّىٰ قضى بكفر الباقِلَّانِيِّ، إذ خالفه في صفة البَقَاءِ لِلَّهِ تعالَىٰ، وزعم أنَّه ليس هو وصفاً للَّه تعالَىٰ زائداً على الذات؟ ولِمَ صار البَاقِلَّانِيُّ أولَىٰ بالكُفْرِ؛ لمخالفته الأشعريَّ، من الأشعريِّ؛ بمخالفتِهِ البَاقِلانِيَّ، ولِمَ صار الحقُّ وقفاً على أحدِهِمَا دون الثاني؟ أكانَ ذلك لأجْلِ السَّبْقِ في الزَّمَانِ؟ فقد سبق الأشعريَّ؛ غيرُهُ من المعتزلَةِ، فليكن الحقُّ للسابِقِ عليْه، أم لأجل التفاوُتِ في الفضْلِ والعلْمِ؟ فبأيِّ ميزانٍ ومكيالٍ قَدَّرَ درجاتِ الفضْلِ؛ حتى لاَحَ لَهُ أنْ لاَ أفضلَ في الوجودِ من متبوعه ومقلّده؟.

فإنْ رخَّص للبَاقِلَّانِيِّ في مخالفته، فلِمَ حَجَر على غيره؟ وما الفَرْقُ بين البَاقِلَّانِيِّ، والكَرَابِيسِيِّ، والقَلَانِسِيِّ، وغيرهم؟ وما مَدْرَكُ التخصيص بهذه الرُّخْصَة؟ وإنْ زعم أنَّ خلاف البَاقِلَّانِيِّ يرجع إلَىٰ لفظٍ لا تحقيقَ وراءه، كما تعسَّف بتكلُّفه بعضُ المتعصِّبين؛ زاعماً أنهما متوافقَانِ علَىٰ دوام الوجودِ، والخلاَفُ في أنَّ ذلك يرجعُ إلى الذاتِ أو إلَىٰ وصفٍ زائدٍ عليه خلافٌ قريبٌ لا يوجب التشديد، فما باله يشدِّد القولَ على المعتزليِّ في نفيه الصِّفات..».

ثم استمر مخاطباً تلميذه بقوله:

«ولعلك ان انصفت علمت أن من جعل الحق وقفاً على واحد من النظار بعينه فهو إلى الكفر والتناقض أقرب، أما الكفر، فلأنه نزله منزلة النبي المعصوم من الزلل الذي لا يثبت الايمان إلا بموافقته، ولا يلزم الكفر إلا بمخالفته، وأما التناقض فهو أن كل واحد من النظار يوجب النظر، وأن لا نرى في نظرك إلا ما رأيت، وكل ما رأيته حجة، وأي فرق بين من يقول قلدتي في مجرد مذهبي، وبين من يقول قلد في مذهبي ودليلي جميعاً، وهل هذا الا التناقض».

نَقْدُ الغَزَّالِيِّ لطَائِفَةِ المُتكلِّمِينَ:

يُعَدُّ الغَزَّالِيُّ من أكبر متكلِّمي الإسْلام ومع كونه هكذا، فإنَّه ـ رضي الله عنه ـ لا يوافقُ علْمَ الكلام في جميع اتجاهاتِه، ولا يَقْنَعُ به في كثيرٍ منْ مَسَائِلِهِ؛ ولذا كثيراً ما نراه يُؤاخِذُ مقولاتِهِمْ، وينتقدُ كثيراً من مسائِلِهِمْ، وينعَىٰ عليهم الغُلُوَّ والإسْرَاف فيه، ومؤاخذتَهُمْ عَوَامَّ المُسْلمين بعلْمِ الكَلاَمِ، وتكليفَهُمْ معرفة الدَّلائل الكلاميَّة، والتَّقْسِيمَاتِ المرتَّبة، ووضعَهُمْ من لم يَعْرِفْ ذلك مِنَ العَوَامِّ بالنقصان في الدِّين.

يقولُ الإمامُ الغَزَّالِيُّ في كتابه «فَيْصَل التَّفْرِقَة»؛ ناقداً للمتكلِّمين.

«من أشدِّ الناس غُلُوّاً وإسرافاً طائفةٌ من المتكلِّمين كفَّروا عوامَّ المسلمين، وزعمُوا أنَّ من لا يَعْرِفُ الكلاَمَ معرفتَنَا، ولمْ يعرفِ العقائدَ الشرعيَّةَ بأدلَّتنا التي حرَّرناها، فهو كَافِرٌ، فهؤلاء ضيَّقوا رحمةَ الله الواسعةَ علَىٰ عباده أولاً، وجعلوا الجنَّةَ وقْفاً علَىٰ شِرْذِمَةٍ يسيرةٍ من المتكلِّمين، ثم جَهِلُوا ما تواتَرَ من السنَّة ثانياً؛ إذ ظهر لهم في عهد رسولِ الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ، وعصْرِ الصحابةِ ـ رضي

الله عنهم ـ حُكْمُهُمْ بإسلامِ طوائفَ من أجلافِ العَرَبِ، كانوا مشغولين بعبادةِ الوَثَنِ، ولم يشتغلوا بعلْمِ الدليل، ولو اشتغلُوا به، لم يفهمُوهُ، ومَنْ ظنَّ أن مدرك الإيمانِ الكلامُ، والأدلَّةُ المجرَّدةُ، والتقسيماتُ المرتَّبة، فقد أبْدَعَ جِدَّ الإبداع، بل الإيمانُ نُورٌ يقذفُهُ الله في قلوب عبيدِهِ، عطيَّةً وهديَّةً من عنده، تارةً ببيِّنةٍ من الباطنِ لا يُمْكِنُهُ التعبيرُ عنها، وتارةً بسبب رؤيا المنامِ، وتارةً بمشاهدةِ حالِ رجلٍ متديِّنٍ، وسرايَةِ نوره إلَيْه؛ عند صحبتِهِ، ومجالستِهِ، وتارةً بقرينةِ حَالٍ..».

ويستطردُ قائلاً:

«نَعَمْ؛ لستُ أنكرُ أنَّه قد يجوزُ أن يكون ذكْرُ أدلَّة المتكلِّمين أحدَ أسبابِ الإيمانِ في حقِّ بعضِ الناس، ولكنْ ليس بمقْصُورٍ عليه، وهو أيضاً نادرٌ، بل الأنفعُ الكلامُ الجارِي في معرضِ الوعْظِ؛ كما يشتملُ عليه القرآنُ، فأما الكلامُ المحرَّر على رسْمِ المتكلِّمين، فإنَّه يشعر نفوسَ المستمِعِينَ بأنَّ فيه صنعةً وجدلاً ليعجز عنه العامِّيُّ، لا لكونه حقّاً في نفسه، وربَّما يكونُ ذلك سبباً لرسوخِ العنادِ في قَلْبه؛ ولذلك لا ترَىٰ مجلس مناظرةٍ للمتكلِّمينَ ولا للفُقَهَاءِ ينكشفُ عن واحدٍ انْتَقَلَ من الاعتزالِ أو بدعةٍ إلى غيره، ولا عن مذهَبِ الشافعيِّ إلى مذهبِ أبي حنيفَةَ، ولا على العَكْس، وتجرى هذه الانتقالاتُ بأسبابِ أُخَرَ حتَّىٰ في القتالِ بالسَّيْف، ولذلك لم تجر عادةُ السَّلَفِ بالدَّعْوَة لهذه المجادَلاَت، بَلْ شدَّدوا القولَ علَىٰ من يخوضُ في الكلاَمِ، ويشتغْل بالبَحْثِ والسُّؤال».

وهكذا لم يساير الغَزَّالِيُّ المتكلِّمين في جميع اتِّجاهاتِهِمْ، فقد أدرك بفكْرِهِ الثَّاقب، وثقافته الواسعةِ؛ أنَّ عِلْمَ الكلاَمِ علاَجٌ مؤقَّتٌ لمن عنده شكوكٌ وشُبَهٌ؛ إذْ إنَّ الطبائعَ السَّليمَةَ والفِطَرَ الصحيحَةَ لا تحْتَاجُ إلى مثل هذه العلاَجَاتِ.

أمَّا أُسْلُوبُ القرآنِ في الإقْنَاعِ والعِلاَجِ، فهو عامٌّ، وأشملُ، وأنجعُ؛ إذ لا ضَرَرَ فيه، ولا خَطَر.

وقد عبَّر عن وجْهَةِ نَظَره تلْك في كتابه «إلْجَام العَوَامِّ عن علْمِ الكلام» بقوله:

«فأدلَّة القرآنِ مثلُ الغذاء؛ ينتفعُ به كلُّ إنسانٍ وأدلَّة المتكلِّمين مثْلُ الدواءِ؛ ينتفعُ به آحادُ النَّاس، ويستضرُّ به الأكثرون، بل أدلَّةُ القرآنِ كالمَاءِ الذي ينتفعُ به الصبي الرضيع، والرجل القويّ، وسائر الأدلّة كالأطعمة التي ينتفع بها الأقوياءُ مرَّةً، ويمرضُونَ بها أخرَىٰ، ولا ينتفعُ بها الصِّبْيَان أصْلاً...».

ثم يقولُ:

«والدليلُ علَىٰ تضرُّر الخلْقِ به: المشاهدةُ، والعِيَانُ، والتجْرِبَةُ، وما ثار من الشرِّ منذ نَبَغَ المتكلِّمون، وفَشَتْ صناعة الكلاَمِ، مع سلاَمَة العنْصُرِ الأوَّل من الصحابةِ عن مثْلِ ذلك..).

وتمثَّل نقدِهِ لمنْهَج المتكلِّمين من ناحية أُخْرَىٰ، وهي أنَّ هذا المنْهج غيْرُ كافٍ لِكَشْفِ الحقائقِ ومعرفتها تَمَاماً؛ وها هو يُعَبِّر عن ذلك بقوْلِه:

وأمَّا منفعتُهُ، فقد يُظَنُّ أنَّ فائدتَهُ كشْفُ الحقائقِ ومعرفتُهَا علَىٰ ما هي عَلَيْه، وهيهاتَ فليس في

الكلام وفاءٌ بهذا المطلب الشريف، ولعلَّ التخبيطَ والتضليلَ فيه أكثرُ من الكشْفِ والتعْريفِ، وهذا إذا سمعتَهُ من مُحَدِّثٍ أو حَشَوِيّ، رُبَّما خَطَر ببالِكَ؛ أن الناس أعداءُ ما جَهِلوا، فٱسمعْ هذا ممَّنْ خَبَرَ الكلامَ، ثم قَلاَهُ، بعد حقيقةِ الْخِبْرَة، وبعد التغلْغُلِ فيه إلَىٰ منتهَىٰ درَجَة المتكلِّمين، وجاوز ذلك إلَى التعمُّق في علومٍ أُخَرَ تُنَاسِبُ نوْعَ الكلام، وتَحَقَّقَ أن الطريقَ إلَىٰ حقائق المعْرفَةِ من هذا الوجْهِ مسدودٌ».

نخلُص من هذا إلَىٰ أنَّ الغَزَّالِيَّ بَعَثَ رُوحاً جديدةً في علْمِ الكلام، ونفَثَ فيه مِنْ وِجْدَانِهِ، فأيْقَظَه بعْدَ سُبَاتِه، وأقامَهُ بعد أن كاد أن يهدِمَهُ التقليدُ والجمودُ. فتراه ـ رضي الله عنه ـ يخلِّي جانباً تلْكَ المناقشَاتِ غيْرَ المُفِيدَةِ، ويضعُ للمناظَرَاتِ شُرُوطاً، يجبُ على المتناظِرَيْنِ ٱتِّبَاعَها، حتَّىٰ لا يقعوا في هُوَّةِ ٱلانحرافِ والزيغ عن السُّلوكِ الدينيِّ القويم.

وسَبَبُ ذلك أنه كانَتْ قد ٱنتشرَتْ في الأوسَاط الإسْلاميَّة، وشاعَتِ المناظراتُ والجَدَلُ بيْنَ الفقهاءِ والمتكلِّمين، ويوضِّحُ الغَزَّالِيُّ أسبابَ شُيُوعِ هذه المناظراتِ، بقوله في كتابه «إحْيَاءِ عُلُوم الدِّين»:

«لَمَّا انتقلَ أمْرُ الخلافةِ إلَىٰ من لم يكُونُوا في أنفسِهِمْ فقهاءَ، ٱحتاجُوا إلَىٰ من يعينهم من الفقهاء لِيَوَلُّوهم القَضاءَ والحكوماتِ، فرأىٰ أهْلُ تلْكَ الأعْصَار عِزَّ العلماء، وإقبالَ الأئمَّةِ والوُلاَةِ علَيْهِمْ، فٱشْرَأَبُّوا لِطَلَبِ العلْمِ؛ توصُّلاً إلَىٰ دَرْكِ العَزِّ ونَيْلِ الجَاهِ مِنْ قبل الوُلاَةِ، فأكبُّوا على الفتاوىٰ وعرضُوا أنفُسَهمْ على الولاةِ، وتعرَّفوا إلَيْهم وطَلَبُوا الولايَاتِ، والصِّلات، وكان أكثرُ الإقبالِ في تلك الأعْصَارِ على الفتاوىٰ والأقْضِيَةِ لشدَّةِ الحاجة إلَيْهما في الولاياتِ والحُكُومَاتِ، ثم ظَهَرَ بعْدَهم من الصُّدُور والأُمَرَاء مَنْ يسمع مقالاتِ النَّاس في قواعدِ العَقَائد، ومالَتْ نفسه إلَىٰ سماع الحُجَج فيها، فَعُلِمَتْ رغبتُهُ إلى المناظرة والمجادلَة في الكَلاَمِ؛ فأكبَّ الناسُ علَىٰ علْمِ الكلام، وأكثروا فيه التصانيفَ، ورتَّبوا فيه طُرُقَ المجادلاَتِ، وزعَمُوا أنَّ غرضَهُم الذبُّ عن الدِّين، والنِّضَالُ عن السُّنَّة، وقَمْعُ المبتدعة؛ كما زعَمَ مَنْ قبلهم أنَّ قصْدَهُمْ من ٱلاشتغالِ بالفتاوَى، الدِّينُ، وتقلُّد أحكام المسلمينَ؛ إشفاقاً علَىٰ خلق الله، ونصيحةً لهم، ثم ظهر بعد ذلك من الصدور مَنْ لم يستصوبِ الخوْضَ في الكلامِ، وفَتْحَ باب المناظَرَةِ فيه، لَمَّا كان قد تولَّدَ مِنْ فَتْحِ بابها من التعصُّبات الفاحشة، والخصوماتِ الفاشيَةِ المغضِبَة؛ إلى إهراق الدِّمَاء، وتخريبِ البلاَدِ، ومالَتْ نفسُهُ إلَى المناظرة في الفقْهِ وبيانِ الأوْلَىٰ من مذهب الشافِعِيِّ، وأبي حنيفَةَ على الخصوصِ وتساهَلُوا في الخلافِ مع مَالِكٍ، وسُفْيَانَ، وأحْمَدَ، وغيرهم، وزعمُوا أن غرضهم ٱستنباطُ دقائقِ الشَّرْعِ، وتقرير عِلَلِ المذاهِب، وتمهيدِ أصول الفتاوىٰ، وهم مستمرُّون علَيْه إلى اليوم، ولسنا ندْرِي ما الَّذي يُحْدِثُ اللَّهُ فيما بعْدَنا من الأعصارِ، فهذا هو الباعثُ علَىٰ الإكبابِ على الخلافِ والمناظراتِ لا غَيْرُ، ولو مالَتْ نفوسُ أرباب الدنْيَا إلى الخلافِ، مع إمامٍ آخَرَ من الأئمَّة أو إلى علْمٍ آخَرَ من العلوم، مالُوا أيضاً معهم، ولم يسكنوا عن التعلُّل بأن ما ٱشتغلُوا به هو علْمُ الدِّين، وأنْ لاَ مَطْلَبَ لهم سوَى التقرُّب إلَىٰ ربِّ العالمين.

أما الشروطُ والـمبادىءُ الَّتي وضعها الإمامُ الغَزَّالِيُّ ـ رضي الله عنه ـ لِضَبْطِ المناقشاتِ

والمُنَاظَرات، ومجالس البَحْث والجَدَل ـ فهي مبادىءُ عظيمةٌ لو استند علَيْها البحْثُ، لخرج مُجْدِياً مُتَلاَفِياً لكثيرٍ من الثُّغُور والمَثَالِبِ، وسَلِمَ من الانحراف والضلال وجاء موافقاً للمبادىء الإسلاميَّة السليمَةِ، وبذلك تعظُمُ الفائدَةُ، ويعمُّ النفْعُ، وقد أفصَحَ هو بنَفْسِهِ عن هذه الشُّرُوط في كتابه «إحْيَاءِ عُلُوم الدِّين» وجعل هذه الشُّروط ثمانيةً:

الأوَّلُ: ألاَّ يشتغلَ بِهِ ـ وهُوَ مِن فروضِ الكفايات ـ مَنْ لم يتفرَّغ من فروض الأعيانِ، ومَنْ عليه فرضُ عينٍ، فٱشتغلَ بفَرْضِ كفايةٍ، وزعَم أن مَقْصِدَهُ الحَقُّ، فهو كذَّاب؛ ومثاله: مَنْ يتركُ الصلاةَ في نفسِهِ، ويتجرَّد في تحصيلِ الثيابِ ونَسْجِها، ويقول: غَرضِي أسترُ عورةَ مَنْ يصلِّي عُرْياناً، ولا يجدُ ثوباً؛ فإنَّ ذلك ربما يتفقُ، ووقوعُهُ ممكنٌ؛ كما يزعم الفقيهُ أن وقوعَ النوادرِ التي عنها البحْثُ في الخلافِ ممكنٌ.

والمشتغلونَ بالمناظَرَةِ مهملونَ لأمورٍ هي فرضُ عينٍ بٱلاتفاقِ، ومَنْ توجَّه عليه ردُّ وديعةٍ في الحالِ، فقام وأحرَمَ بالصَّلاة التي هي أقربُ القرباتِ إلى الله تعالَىٰ، عصىٰ به، فلا يكفي في كونِ الشخْصِ مطيعاً كونُ فعلِهِ مِنْ جنْسِ الطاعاتِ؛ ما لم يراعِ فيه الوقْتَ، والشروطَ، والتَّرْتِيب.

الثاني: ألاَّ يرَىٰ فرضَ كفايةٍ أهَمَّ من المناظرة، فإن رأىٰ ما هو أهمُّ، وفعلَ غيره، عصَىٰ بفعله، وكان مثاله مثالَ من يَرىٰ جماعةً من العِطَاشِ، أشرفوا على الهلاكِ، وقد أهملَهُمُ النَّاسُ، وهو قادرٌ على إحيائهمْ؛ بأن يسقيهم الماء، فٱشتغلَ بتعلُّم الحجَامةِ، وزعم أنه من فروضِ الكفَايَاتِ، ولو خلا البلَدُ عنها، لَهَلَكَ الناسُ، وإذا قيل له: في البلد جماعةٌ من الحَجَّامين، وفيهم غُنْيَة، فيقولُ: هذا لا يُخْرِجُ هذا الفعلَ عن كونه فرْضَ كفايةٍ.

فحالُ من يفعلُ هذا، ويُهْمِلُ ٱلاشتغالَ بالواقعةِ المُلِمَّة بجماعةِ العطاشِ من المسلمِينَ، كحال المشتغلِ بالمناظَرَة، وفي البلدِ فروضُ كفاياتٍ مهمَلَةٌ، لا قائمَ بها.

فأما الفتوىٰ، فقد قام بها جماعةٌ، ولا يخلو بلَدٌ من جملةِ الفروضِ المهمَلَةِ، ولا يلتفتُ الفقهاءُ إليها، وأقرَبُ بها الطِّبُّ؛ إذ لا يوجدُ في أكثرِ البلادِ طبيبٌ مُسْلِمٌ يجوزُ ٱعتمادُ شهادتِهِ فيما يعوَّلُ فيه علَىٰ قولِ الطبيبِ شرعاً، ولا يرغب أحد من الفقهاءِ في ٱلاشتغال به، وكذا الأمرُ بالمعْرُوفِ والنَّهْي عن المنكَرِ، فهو من فروضِ الكفَايَاتِ، وربَّما يكون المناظرُ في مجلِسِ مناظرتِهِ مشاهداً للحريرِ ملبوساً، ومفْرُوشاً، وهو ساكتٌ، ويناظر في مسألةٍ لا يتفقُ وقوعُها قطُّ، وإن وقعتْ، قامَ بها جماعةٌ من الفقهاء، ثم يزعمُ أنه يريدُ أن يتقرَّب إلى الله تعالَىٰ بفروض الكفايات.

وقد روىٰ أنسٌ ـ رضي الله عنه ـ أنه «قِيل: يَا رَسُولَ الله، مَتَىٰ يُتْرَكُ الأمْرُ بالمعروفِ والنَّهْيُ عَنِ المُنْكَرِ؟ فقال عليه السَّلام: إذَا ظَهَرَتِ المُدَاهَنَةُ في خِيَارِكُمْ، والفَاحِشَةُ في شِرَارِكُمْ، وتَحَوَّلَ المُلْكُ في صِغَارِكُمْ، والفِقْهُ في أَرَاذِلِكُمْ.

الثالثُ: أن يكون المناظرُ مجتهداً يفتِي برأيه لا بمذْهَبِ الشافعيِّ، وأبي حنيفَة، وغيرهما؛ حتى إذا ظهر له الحقُّ من مذْهَبِ أبي حنيفةَ، تَرَكَ ما يوافقُ رأيَ الشافعيِّ، وأفتَىٰ بما ظهر له؛ كما كان

يفعلُهُ الصحابةُ ـ رضي الله عنهم ـ والأئمَّة.

فأما مَنْ ليس له رتبةُ ٱلاجتهادِ، وهو حكم كلِّ أهل العصر، وإنما يفتي فيما يُسْأَلُ عنه ناقلاً عن مذهبِ صاحبه، فلو ظهر له ضَعْفُ مذهبِهِ لم يَجُزْ له أن يتركَهُ، فأيُّ فائدةٍ له في المناظَرَةِ، ومذهبُهُ معلومٌ، وليس له الفتوَىٰ بغيره؟ وما يشكلُ عليه يلزمُهُ أن يقول: لعلَّ عند صاحب مَذْهبي جواباً عن هذا، فإني لسْتُ مستقلاً بٱلاجتهادِ في أَصْلِ الشَّرْعِ، ولو كانتْ مباحثتهُ عن المسائل التي فيها وجهانِ، أو قولانِ لصاحبِهِ، لكان أَشْبَهَ، فإنه ربما يفتي بأَحَدِهمَا، فيستفيد من البحْثِ ميلاً إلى أحد الجانبيْنِ، ولا يرى المناظرات جاريةً فيها قطُّ، بل ربَّما تَرَكَ المسألةَ التي فيها وجْهَانِ أو قَوْلاَنِ، وطَلَبَ مسألةً يكون الخلافُ فيها مبتوتاً.

الرابع: ألا يناظر إلاَّ في مسألةٍ واقعةٍ أو قريبةِ الوقوعِ غالباً، فإنَّ الصحابَةَ ـ رضي الله عنهم ـ ما تشاوَرُوا إلا فيما تجدَّد من الوقائع، أو ما يغلبُ وقوعه كالفرائضِ، ولا نَرَى المناظرِينَ يهتمُّون بٱنتقادِ المسائلِ التي تعمُّ البلوَىٰ بالفتوَىٰ فيها، بل يطلبونَ الطبوليَّاتِ التي تسمعُ، فيتسع مجالُ الجدلِ فيها، كيفما كان الأمرُ، وربَّما يتركون ما يكثر وقوعُهُ، ويقولون: هذه مسألةٌ خَبَرِيَّةٌ، أو هي من الزوايا، وليست من الطُّبُوليَّاتِ، فمن العجائبِ أن يكون المطلبُ هو الحقَّ، ثم يتركون المسألَةَ؛ لأنها خبريةٌ، ومدركُ الحقِّ فيها هو الإخبار! أو لأنها ليْسَتْ من الطُّبُولِ، فلا نطوِّل فيها الكلامَ.

والمقصود في الحقِّ أن يقصر الكلامُ، ويبلغ الغاية على القُرْب، لا أن يطول.

الخامس: أن تكونَ المناظرةُ في الخَلْوةِ أحبَّ إليه وأهمَّ من المحافلِ، وبين أَظْهُرِ الأكابرِ والسلاطِينِ، فإن الخَلْوَةَ أجمعُ للفَهْمِ، وأحرىٰ بصفاءِ الذهْنِ، والفِكْرِ، ودرك الحقِّ، وفي حضورِ الجمعِ ما يحرِّك دواعِيَ الرياءِ، ويوجبُ الحِرْصَ على نصرة كلِّ واحدٍ نفْسَهُ، محقّاً كان أو مُبْطِلاً، وأنت تعلَمُ أن حِرْصَهم على المحافلِ والمجامعِ ليس للهِ، وأن الواحد منهم يخلو بصاحِبِهِ مدَّةً طويلةً، فلا يكلِّمه، وربَّما يقترحُ عليه، فلا يجيبُ، وإذا ظهر مُقَدَّمٌ، أو انتظم مَجْمَعٌ، لم يغادرْ في قوسِ ٱلاحتيالِ مَنْزَعاً، حتى يكونَ هو المتخصِّصَ بالكلامِ.

السادس: أن يكون في طَلَبِ الحقِّ كناشدِ ضالَّةٍ، لا يفرِّق بين أن تظهر الضَّالَّة على يدِهِ أو علَىٰ يدِ مَنْ يعاونه، ويَرَىٰ رفيقه معيناً لا خَصْماً، ويشكُرُهُ، ولا يذمُّه، ويكرمُهُ، ويفرحُ به.

فهكذا كانتْ مشاوراتُ الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ حتَّى إن امرأة ردَّت علَىٰ عُمَرَ ـ رضي الله عنه ـ ونبَّهته على الحقِّ، وهو في خُطْبته علَىٰ ملإٍ من الناس، فقال: أصابَتِ ٱمْرَأَةٌ وأَخْطَأَ رَجُل، وسأله رجلٌ عليّاً ـ رضي الله عنه ـ فأجابَهُ فقال: لَيْسَ كَذَلِكَ، يا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، ولكنْ كَذَا كَذَا، فقال: أَصَبْتَ وأَخطَأْتُ، ﴿فَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيم﴾، واستدركَ ابنُ مسعودٍ علَىٰ أبي موسَى الأشعريِّ ـ رضي الله عنهما ـ فقال أبو مُوسَىٰ: لاَ تَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ، وهذا الحِبْرُ بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ، وذلك لما سُئِلَ أبو موسَىٰ عن رجُلٍ قاتَلَ في سبيلِ الله، فقُتِلَ، فقال: هُوَ في الجَنَّةِ، وكان أمير الكوفةِ، فقال ابنُ مسعودٍ، فقال: أَعِدْهُ على الأمِيرِ، فلعلَّه لم يفْهَمْ؟ فأعادوا عَلَيْه، فأعاد الجوابَ، فقال ابنُ مسعودٍ:

وأنا أقولُ: إنْ قُتِلَ، فأَصَابَ الحَقَّ، فَهُوَ في الجَنَّةِ، فقال أبو موسَى: الحَقُّ مَا قَالَ؛ وهكذا يكونُ إنصافُ طالبِ الحقِّ؟ ولو ذُكِرَ مثلُ هذا الآنَ لأقلِّ فقيهٍ، لأنكره وٱستبْعَدَهُ، وقال: لا يحتاجُ إِلَىٰ أن يقالَ: أصابَ الحَقَّ، فإن ذلك معلومٌ لكلِّ أحد.

فانظر إلى مناظِرِي زمانِكَ اليوْمَ، كيف يَسْوَدُّ وجهُ أحدِهِمْ، إذا ٱتَّضَحَ الحقُّ على لسانِ خصْمِهِ وكيف يخجَلُ به؟ وكيف يجهَدُ في مجاحَدَتِهِ بأقصَىٰ قدرته؟ كيْفَ يذمُّ مَنْ أفحمه طُولَ عمره، ثم لا يستحي منه تشبيهِ نَفْسِهِ بالصحابةِ ـ رضي الله عنهم ـ في تعاوُنِهِمْ على النظَرِ في الحق؟

السابعُ: ألاَّ يمنعَ مُعِينَهُ في النظَرِ من ٱلانتقالِ من دليلٍ إلى دليلٍ، ومن إشكالٍ إلى إشكالٍ، فهكذا كانَتْ مناظراتُ السَّلَفِ، ويخرجُ من كلامِهِ جميعُ دقائقِ الجَدَلِ المبتدعة فيما له وعليه؛ كقوله: هذا لا يلزمُنِي ذِكْرُهُ، وهذا يُنَاقِضُ كلامَكَ الأوَّلَ، فلا يقبلُ منْك؛ فإن الرجوعَ إلى الحَقِّ مناقضٌ للباطلِ، ويجبُ قبولُهُ، وأنت ترَىٰ أنَّ جميعَ المجالسِ تنقضِي في المدافَعَاتِ والمجادَلاَتِ حتَّىٰ يقيسَ المستدِلُّ على أَصْلٍ بعلَّة يظنها، فيقالُ له: ما الدليلُ علَىٰ أنَّ الحكْمَ في الأَصْلِ معلَّلٌ بهذه العلَّة؟ فيقول: هذا ما ظَهَرَ لي؛ فإن ظهر لَكَ ما هو أوضَحُ منه، وأولَىٰ، فٱذكره حتى أنظُرَ فيه، فيصرُّ المعترضُ، ويقول: فيه معان سوَىٰ ما ذكرتُه، وقد عرفتُهَا، ولا أذكُرُها؛ إذ لا يلزمُنِي ذكْرُها، ويقولُ المستدلُّ: عليكَ إيرادُ ما تدَّعِيهِ وراءَ هذا، ويصرُّ المعترضُ علَىٰ أنه لا يلزمُهُ، ويتوخَّىٰ مجالسَ المناظَرَةِ بهذا الجنْسِ من السؤالِ وأمثالِهِ، ولا يَعْرِفُ هذا المسكينُ؛ أن قوله: إنِّي أعرفُهُ، ولا أذكُرُهُ؛ إذ لا يلزمُنِي كَذِبٌ على الشَّرْعِ؛ فإنه إن كان لا يعرفُ معناه، وإنما يدَّعيه؛ لِيُعْجِزَ خَصْمه، فهو فاسقٌ كذَّابٌ، عصَى الله تعالَىٰ، وتعرَّض لسخَطِهِ بدَعْوَاه معرفةً هو خالٍ عنها، وإن كان صادقاً، فقد فسَقَ بإخفائِهِ ما عرفَهُ من أمرِ الشرع، وقد سأله أخُوه المُسْلِمُ؛ ليفهمَهُ، وينظرَ فيه؛ فإن كان قويّاً، رجع إليه وإن كان ضعيفاً، أظهر له ضعْفَهُ، وأخرجه عن ظلمةِ الجَهْلِ إِلَىٰ نور العلْمِ.

ولا خلاف أن إظهار ما عُلِمَ من علُومِ الدِّين بعد السؤَالِ عنه واجبٌ لازمٌ، فمعنى قوله: لاَ يَلْزَمني؛ أي: في شَرْعِ الجَدَلِ الذي أبدَعْنَاهُ بحُكْمِ التشهِّي والرغبة في طريقِ ٱلاحتيالِ والمُصَارعة بالكلامِ، لا يلزمني، وإلا فهو لازمٌ بالشرع؛ فإنَّه بٱمتناعِهِ عن الذكْرِ: إما كاذبٌ، وإما فاسقٌ، فتفحَّصْ عن مشاوراتِ الصحابةِ، ومفاوضَاتِ السَّلَفِ ـ رضي الله عنهم ـ هَلْ سمعْتَ فيها ما يضاهِي هذا الجنْسَ؟ وهل منع أحدٌ من ٱلانتقالِ من دليلٍ إلى دليل، ومن قياسٍ إلى أثرٍ، ومن خبر إلى آيةٍ؟ بل جميعُ مناظراتِهِمْ من هذا الجنس؛ إذ كانوا يذكرون كلَّ ما يخطُرُ لهم كما يخطُرُ، وكانوا ينظُرُونَ فيه.

الثامن: أن يناظِرَ من يتوقَّع ٱلاستفادةَ منه ممَّنْ هو مشتغلٌ بالعلْمِ، والغالبُ أنهم يحترزُونَ من مناظَرَةِ الفحُولِ والأكابرِ؛ خوفاً من ظهورِ الحَقِّ على ألسنتهم، فيرغبونَ فيمَنْ دونهم طمعاً في ترويجِ الباطلِ عليهم، ووراءَ هذه شروطٌ دقيقةٌ كثيرةٌ، ولكن في هذه الشروطِ الثمانيةِ ما يهديك إِلَىٰ مَنْ يناظِرُ للَّهِ، ومَنْ يُنَاظِرُ لعلَّة.

زعم ابنُ السُّبْكيِّ في «طبقات الشافعيَّة»؛ أن الإمامَ الغَزَّاليَّ لم يصنِّف في عَلْمِ الكلام كتاباً مستقلاً؛ حيث يقول:

«ولم أرَ لَهُ مُصَنَّفاً في أصول الدِّينِ بعْدَ شدَّة الفَحصْ، إلاَّ أنْ يكُونَ «قَوَاعِدَ العَقَائد»، وعقائد صغرى، وأما كتابٌ مستقلٌّ علَىٰ قاعدة المتكلِّمين، فلم أرَهُ».

غيرَ أنَّ ما ادَّعاهُ ابْنُ السُّبْكيِّ لا يعضِّده دليلٌ؛ لأن عدم رؤيته مصنَّفاً قائماً بذاتِهِ في علْم الكَلاَم عن الغزَّاليِّ ليس مقياساً للحكْمِ على انتفاءِ مؤلَّفاته ـ رضي الله عنه ـ في هذا الفن؛ إذْ عدم الوِجْدَانِ لا يَدُلُّ على عَدَمِ الوُجُود.

وحقيقةُ القَوْل في هذه القضيَّة؛ أنَّ الإمامَ الغَزَّاليَّ ـ رضي الله عنه ـ ألَّف في علْمِ الكلام بعْضَ الكتُبِ، وقدْ صرَّح هو بنفْسِهِ بذلك، وشهدَ به كثيرٌ من المؤرِّخين والمترْجمين له.

يقولُ الإمامُ الغزَّاليُّ في كتابه «جَوَاهِرِ القُرْآن»؛ متحدِّثاً عن علم الكلام: «وهذا العلْمُ قد شَرَحْناه على طبَقَتَيْن، سمَّينا الطبَقَةَ القريبَة منها «الرسَالَة القُدْسيَّة»، والطبقة التي فوقها«الاقْتِصَادَ في الاعْتِقَادِ».

وكتابُ «الاقْتِصَاد في الاعْتِقَاد» هذا ـ كتابٌ مستقلٌّ، وقائمٌ بذاته في الحديث عنْ علْم الكلام، وهو منْ أعْمقِ وأشْمَلِ ما كُتِبَ في الفنِّ.

كما أنَّ كثيراً من مباحثِ عِلْمِ الكلام ومسائلِهِ جاءَتْ متناثرةً خلالَ كتبه ومؤلَّفاته المختلفَةِ في الأصُول، والفَلْسَفَة، والجَدَلِ، وغيرها من الفُنُون.

أضِفْ إلَىٰ ذلك أنَّ هذه المُؤَلَّفَاتِ جاءَتْ مليئةً بالذَّبِّ عن عقيدة جماعة الأشاعِرَة، ودَمْغ خصومِهِمْ، بلَوَازِمِ مُسَلَّماتهم، وهي الطريقةُ المفضَّلة عند الإمام الغَزَّاليِّ ـ رضي الله عنه.

وأخيراً، فقدْ روىٰ أصْحابُ التَّاريخِ والتراجمِ كثيراً منْ صَوَلاَت الغزَّاليِّ وجوَلاَتِهِ من الرَّدِّ على أرْبابِ المذاهِبِ والنِّحَلِ، وإبْطَالِ دعاوِيهِمْ.

كلُّ هذه الأدلَّةِ تعضِّدِ ما ذهَبْنا إليْه، من رُسُوخِ قَدَمِ هذا العالِمِ الجَليلِ في عِلْمِ الكَلاَم، وورود المصنَّفات التي شرحت هذا العلم، وأرْسَتْ مسَائلَهُ، وأسَّسَتْ مبادئَهُ عنه ـ رحمه الله تعالَىٰ ـ ونفع المُسْلمين بعلمِهِ.

ثانياً: جُهُودُ الغَزَّاليِّ في الفَلْسَفَةِ:

وقبل الخَوْضِ في جُهُود الغَزَّاليِّ، وإسهاماتِهِ في دراسَةِ الفَلْسَفَة والتأليف فيها، نتكلَّم بشَيْء من الإيجازِ عن مفهومِ هذا الفَنِّ من الدراسَاتِ الإنْسَانيَّة.

ومن العَسِيرِ تعريفُ الفَلْسَفَة تعريفاً واحداً يرضَىٰ عنه كلُّ الفلاسفَةِ؛ وذلك لأنَّ معْنى الفلسفة يختلفُ باختلافِ العُصُور، بلْ إنه في داخِلِ العَصْر الواحِدِ نجدُ معانِيَ عديدةً لهذه الكلمَةِ، وتتعدَّد

كذلك معاني الفَلْسَفَة؛ وَفقاً لعدد المَذَاهِب والاتجاهاتِ الفَلْسَفيَّة.

كما أنَّ الفلسَفَة عمليَّة أو نشاطٌ أكثَرُ من كونها موضُوعاً، أو بناءً للمعرفة، وتعريفُ النشاطِ أصْعَبُ دائماً من تعريف الكِيَانِ، أو الشَّيْء المُحَدَّدِ المَعالِمِ.

لكنَّنا إذا بحثْنَا الأصْلَ اللُّغَويَّ للكَلَمَة، فسنجدُ أنَّ الفلسفَة كلمةٌ يونانيَّةٌ قديمةٌ مركَّبة من مقْطَعَيْن «فيلُو» «Fileo»، ومعناه: «مَحَبَّة»، أو «سعى إلَىٰ» «strive» «Love»، و«سُوفْيَا» «Sophia»، ومعناه حكمةٌ، أو مَعْرِفَة، Wisdom, Knowledge ومن ثَمَّ، فإنَّ المعنى الاشتقاقيَّ للفلسفة يكون: مَحَبَّة الحكمةِ، أو السَّعْي إلَى المَعْرِفة.

وهذا التعريفُ يتضمَّن أمْرَيْن:

الأوَّل أنَّنا لا نملكُ الحِكْمَة؛ فَمن طبيعةِ الفَلْسَفَة أن تَسعىٰ في طلَبِ الحكْمَةِ التي تظلُّ ممتنعةً علَيْها.

الأمرُ الثَّاني: هو المقابلَةُ بيْن الحكْمَة الإلهيَّةِ، ومحبَّة الحكمة البَشريَّة، فالانْسَانُ لا يسعَىٰ في طلَب الحكْمَة أيّاً كانَتْ، وإنما يسعَىٰ إلى الحكْمَة الإلهيَّة[1].

ولقد سَرَت الفلسفةُ في الشَّرْق الإسْلاميِّ، وبَسَطَتْ سلطانَهَا علَيْه، وجرى الناسُ وراءَ النظريَّات والجَدَل؛ حيثُ أثرت الفلْسَفَةُ في أدلَّة الفقْهِ، وفي علْمِ الكلام، وفي غيرهما من العُلُوم.

لكنَّ طائفةً من علماء المسلمينَ نَهَضُوا لهَدْمِ هذا العلْمِ، وبالأخصِّ الفلسفةُ اليونانيَّةُ، وتعاليمُ أرِسْطُو، وأفلاَطُونَ التي تناقضُ أصُول الدِّين ومبادئَهُ.

الغَزَّاليُّ والفَلْسَفَةُ:

حدَّثنا الغزَّالِيُّ عن سبب دراسَتِهِ الفَلْسَفَةَ، ومطالَعَتِهِ كلَّ ما أُلِّف فيها؛ وذلكَ في كتابه «المُنْقِذ منَ الضَّلاَل»ـ إذ يقول:

(ثم إنِّي ابتدأْتُ بعد الفراغ من علْمِ الكلام بعلْمِ الفلسفةِ، وعلمْتُ يقيناً أنه لا يقفُ على فسادِ نَوْعٍ من العلومِ مَنْ لا يقفُ على منتهَىٰ ذلك العلْمِ، ثم يزيدُ علَيْه، ويجاوزُ درجَتَهُ، فيطلع علَىٰ ما لم يطلِّع علَيْه صاحبُ العلْمِ من غَوْر وغائله؛ وإذْ ذاكَ يمكنُ أنْ يكونَ ما يدَّعِيهِ مِنْ فَسَاده حقّاً، ولم أرَ أحداً من علماءِ الإسلام صَرَفَ عنايتَهُ وهمَّته إلى ذلك.

ولم يكنْ في كتب (المتكلِّمين) من كلامِهِمْ حيثُ اشتغلُوا بالردِّ عليهم إلاَّ كلماتٌ معقَّدةٌ مبدَّدة ظاهرةُ التناقضِ والفَسَاد، لا يُظَنُّ الاغترارُ بها بعاقلٍ عَامِّيٍّ، فضْلاً عمَّنْ يدَّعي دقائقَ العلوم، فعَلِمْتُ أن ردَّ المذهب قبل فهْمِهِ، والاطلاع علَىٰ كنْهِهِ ـ رَدٌّ في عَمَايَةٍ، فشمَّرت عن ساق الجِدِّ في تحصيلِ ذلك العِلْمِ من الكتبِ بمجرَّد المطَالَعَةِ من غير استعانَةٍ بأستاذ، وأقبلْتُ علَىٰ ذلك في أوقاتِ فراغي من

(١) ما هي الفلسفة؟ د/ حسين علي.

التصنيفِ والتدْريسِ في العلوم الشرعيَّة، وأنا مَمْنُوٌّ بالتدريسِ والإفادة لِثلاَثِمِائَةِ نَفْسٍ من الطلبةِ ببغْدَادَ، فأطلَعَنِي اللهُ سبحانَهُ وتعالَىٰ بمجرَّد المطالَعَة في هذه الأوقَاتِ المختلَسَةِ علَىٰ منتهى علومِهِمْ في أقَلَّ من سنتَيْنِ، ثم لم أزلْ أواظِبُ على التفكِير فيه، بعْدَ فَهْمِهِ قريباً من سنَةٍ، أعاودُهُ وأردِّدُهُ، وأتفقد غوائلَهُ وأغْوَاره).

تَقْسِيمُ الغَزَّالِيِّ لِلْفَلاَسِفَةِ وَعُلُومِهِمْ:

قسَّم الغَزَّاليُّ ـ رضي الله عنه ـ طوائفَ الفلاسفَةِ إلَىٰ ثلاثةِ أصنافٍ:

الصِّنْفُ الأوَّلُ: وهمُ الدَّهْريُّونَ الذين جَحَدُوا الصَّانعَ المدبِّر، وزعَمُوا أنَّ العالَمَ لم يزَلْ مَوْجوداً كذلك بنَفْسِهِ، وبلا صانعٍ، ولم يزل الحيوانُ من النُّطْفَة، والنُّطْفَةُ من الحيَوانِ، وهؤلاء أنكَرُوا خلْقَ الله للأشياءِ مِنَ العَدَمِ، بل أنكروا الخَلْقَ، وقد قالُوا بِقِدَمِ العَالَم.

واعتبر الغَزَّاليُّ هذه الطائفَةَ من الزَّنَادِقَةِ.

الصِّنْفُ الثَّاني: وهمُ الطَّبِيعِيُّونَ، ويتلخَّص بحثُهُمْ في البحْثِ عن عالَمِ الطبيعَة، وعن عَجَائبِ الحَيوانِ والنَّبَاتِ، وتكلَّموا عن تشريحِ أعْضَاءِ الحَيَوانات، فوقَفُوا بالتَّالي على عجائِبِ صنْعِ الله تعالَىٰ.

غير أنَّهم وقع في ظَنِّهم أنَّ القُوَّةَ العاقِلةَ من الإنْسَانِ تابعةٌ لمزاجه، وأنَّها تبطلُ ببطلان مِزَاجِهِ، فينعدمُ إذا انْعَدَمَ؛ فلا يُعْقَلُ إعادةُ المعدوم؛ وبذلك ذهبوا إلَىٰ أن النفْسَ تموتُ ولا تعودُ، فأنكروا البَعْثَ، وبَطَلَ عندهُمْ تبعاً لذلك مبْدأُ الطاعَةِ والمَعْصِيَة؛ فوقعوا في الزنْدَقَة؛ كما وصفهم بذلك الغَزَّاليُّ؛ لأنَّ مِنْ شرطِ الإيمانِ الحقيقيِّ الإيمانَ باللّه تعالَىٰ، والإيمانَ باليَوْمِ الآخِرِ، وهؤلاءِ قَدْ جَحَدُوا اليوم الآخر، وإن آمنوا بالله وصفاته على حد قول الغَزَّاليِّ.

أما الصِّنْفُ الثَّالِثُ: فهم الإلهيُّونَ؛ مثْلُ سُقْراطَ، وأفلاَطُونَ وأرِسْطُو.

ويرى الغَزَّاليُّ أنَّ حقيقة هذه الطائفةِ تنْحَصِرُ في ثلاثةِ أقْسَامٍ:

قِسْمٌ يجبُ تكْفيرُهُ، وقسْمٌ يجبُ تبْدِيعُهُ، وقسْمٌ لا يجبُ إنكارُهُ أصْلاً.

أما علومُ الفلْسَفَةِ، فقد قسَّمها إلَىٰ سِتَّة عُلُوم: الرياضيَّات، والمنطقيَّات، والطبيعيَّات، والإلهيَّات، والسياسيَّات، والخُلُقِيَّات.

ولم يكفِّرْهُمُ الغَزَّاليُّ في الرياضيَّات، والمنطقيَّات، والسياسيَّات، والخلقيَّات، غيْرَ أنه سَرْعَان ما عاد فَاسْتَدْرَكَ أن تصديقَهُمْ في بعْضِ هذه المَسَائل قد يؤدِّي بالبعْضِ إلى تصديق أقوالِهِمْ في الإلهيَّات؛ اسْتناداً إلَىٰ رجَاحَة أقوالِهِمْ فيما أحْسَنُوا القوْلَ فيه.

ويوضِّح الغَزَّاليُّ أنَّ آرَاءَ الفلاسفَةِ في الطَّبيعيَّات غلطت في عشْرين مسْألَةً، يجبُ تكفيرُهُمْ في ثلاثٍ منها، وتبديعُهُمْ في سَبْعَ عَشْرَةَ مسْألَةً، وقد ذكر كل هذه المسائِلِ في كتابه «تَهَافُت الفَلاَسِفَة».

وسننقُلُ نصَّ الإمامِ الغَزَّالِيِّ في حديثه عن أقْسَامِ عُلُومِ الفَلْسَفَة:

أولاً: رياضيَّة:

ويقول عنها: «أمَّا الرياضيَّة، فتتعلَّق بعلْمِ الحساب، والهنْدَسَة، وعلْم هَيْئَةِ العَالَمِ، وليس يتعلَّق شيء منْها بالأمُورِ الدينيَّة نفياً وإثباتاً، بل هي أمورٌ برهانيَّةٌ لا سبيل إلَىٰ مجاحدتها، بَلْ فهمِهَا ومعرفَتِهَا».

ثانياً: منطقيَّة:

ويقول عنها: «لا يتعلَّق شيْءٌ منها بالدِّين نفياً وإثباتاً، بل هو النَّظَرُ في طُرُقِ الأدلة، والمَقَايِيس، وشُرُوط مقدِّمات البُرْهَان، وكيفيَّة تركيبها وشروطِ الحَدِّ الصحيح، وكيفيَّة ترتيبِهِ، وأنَّ العلْمَ إما تصوُّرٌ؛ وسبيلُ معرفتِهِ الحَدُّ، وإمَّا تصديقٌ؛ وسبيلُ معرفتِهِ البُرْهَانُ، وليس في هذا ما ينبغي أنْ يُنكَرَ، بل هو جنسُ ما ذكره المتكلِّمون، وأهل النَّظَر في الأدلَّة، وإنما يفارقونَهُمْ بالعبارَاتِ والاصطلاحاتِ، وبزيادَةِ الاستقصاءِ في التفريقَات والتَّشْبيهات».

ثالثاً: طبيعيَّة:

ويقول عنها: «وَكَمَا لَيْسَ من شروطِ الدِّينِ إنكارُ علْمِ الطِّبِّ، فليس من شرطِهِ أيضاً إنكارُ ذلك العلْمِ إلا في مسائلَ معيَّنَةٍ، ذكرنَاها في «تَهَافُتِ الفَلاَسِفَة»، وسنذكرها بَعْدُ إتمام حديثنا عَنْ تَقْسِيمِهِ لعلومِ الفَلْسَفَة ـ إنْ شَاءَ الله تعالَىٰ ـ.

رابعاً: سياسيَّة:

ويقولُ عنها: «أمَّا السياسيَّاتُ، فجميع كلامهمْ فيها يَرْجِعُ إلى الحِكَمِ المصلحيَّةِ المتعلِّقة بالأمور الدنيويَّة والإيَالة السلطانيَّة، والحِكَمِ المَأْثُورة عن سَلَف الأنبيَاءِ».

خامساً: خلقيَّة:

ويقولُ عنها: «أمَّا الخلقيَّة، فجميعُ كلامِهِمْ فيها يرجعُ إلَىٰ حَصْرِ صفات النفْسِ، وأخلاقِهَا، وذِكْرِ أخباثِها، وأنواعِهَا وكيفيَّة معالَجَتِهَا، ومجاهدَتِهَا، وإنَّمَا أخذُوها من كلامِ الصوفيَّة».

سادساً: إلـٰهيَّة:

ويقول عنها: «وأما الإلهيَّاتُ، ففيها أكثرُ أغاليطِهِمْ، فما قَدَرُوا على الوفَاءِ بالبراهِينِ؛ على ما شرطُوهُ في المَنْطِقِ، ولذلك كَثُرَ الاختلافُ بينهم فيها.

والناظرُ المتأمِّل يَشْعُرُ بأنَّ السبب في إصابَتِهِمْ وتوفيقِهِمْ في العلوم الرياضيَّة والطبيعيَّة، وأغاليطِهِمْ وتناقضاتِهِمْ وتخيلاتِهِمْ في الإلهيَّات؛ هو أن العلومَ الرياضيَّة والطبيعيَّة مثلاً لها مبادىءُ، ومقدماتٌ، ومحسُوسَاتٌ عرفها الفلاسفَةُ، ومعلوماتٌ أوليَّةٌ توصَّلوا بترتيبِهَا إلَىٰ أمورٍ مجهولةٍ، أما الإلَهيَّاتُ، فبالعَكْسِ ليس فيها مبادىءُ، ومقدِّماتٌ، ومحسُوسَاتٌ، ومعلوماتٌ أوليَّةٌ، فيَتَوَصَّلونَ بها

إلى أمورٍ مجهولةٍ، وليس فيها أساسٌ للقياس ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾[الشورى ١١]؛ لذلك كَثُرَتْ فيها أغاليطُهُمْ وتخيُّلاتُهُمْ، وجاءَتْ فلسفتُهُمْ فيها مجموعَ أوهامٍ وقياسَاتٍ وتخيُّلاتٍ وتخمينَاتٍ، وكان ذلك بطبيعةِ الحَالِ مدْعَاةً إلى خطإٍ تصوُّراتهم عن الأمُور الغيبيَّة التي لا تعرف إلا عَنْ طريقِ الشَّرْعِ المعْصُوم من الخطإ»، ويقول عنها أيضاً: «ويَظُنُّ أن التجمُّل بالكفر تقليدٌ يدلُّ علَى حُسْنِ رأيِهِ، ويُشْعِرُ بِفِطْنَتِهِ وذكائِهِ؛ إذ يتحقَّق أن هؤلاءِ الَّذينَ يتشبَّه بهم من زُعَمَاء الفلاسفةِ، ورؤسائِهِمْ بَرَاءٌ ممَّا عُرِفُوا به من جَحْدِ الشرائعِ، وأنَّهم يؤمِنُونَ باللَّه، ومصدِّقونَ برُسلِهِ، وأنهم قد ٱختبطُوا في تفاصِيلَ بَعْدَ هذه الأصولِ، قد زَلُّوا فيها، فَضَلُّوا، وأضَلُّوا عَنْ سواء السبيل»:

أما المسائلُ السَّبْعَ عَشْرَةَ الَّتي بَدَّعَ فيها الطَّبِيعِيِّينَ فهي:

(١) مَذْهَبُهُمْ في أبديَّة العالَم.

(٢) قولُهُمْ أنَّ اللَّه صانعُ العالَمِ، وأنَّ العالَمَ صُنْعُهُ.

(٣) طريقَتُهُمْ في إثباتِ الصَّانِعِ.

(٤) طريقَتُهُمْ في إقامَةِ الدَّليلِ عَلَى ٱستحالَةِ إلَهَيْنِ.

(٥) مذهبُهُمْ في نَفْس الصِّفَات.

(٦) قولُهُمْ أنَّ ذاتَ الأوَّل لا تنقسمُ بالجنْسِ والفَصل.

(٧) قولُهُمْ أنَّ اللَّهَ موجودٌ بسيطٌ بلا ماهيَّةٍ.

(٨) قولُهُمْ أنَّ الأوَّل ليس بِجِسْمٍ.

(٩) القولُ بالدَّهْرِ، ونَفْسُ الصانع لازمٌ له.

(١٠) قولُهُمْ بأنَّ الأوَّل يَعْلَمُ غَيْرَهُ.

(١١) قولُهُمْ بأنَّه يعْلَمُ ذاتَهُ.

(١٢) قولُهُمْ أنَّ السَّمَاءَ حيوانٌ متحرِّكٌ بالإرادةِ.

(١٣) ما ذَكَرُوهُ من الغَرَضِ المحرِّك للسَّمَاء.

(١٤) قولُهُمْ أنَّ النفوسَ تَعْلَمُ جميعَ الجزئيَّات.

(١٥) قولُهُمْ بٱستحَالَةِ خَرْقِ العَادَات.

(١٦) قولُهُمْ أنَّ نَفْس الإنسانِ جَوْهَرٌ قائمٌ بنفسه، وليس بجسْمٍ ولا عَرَضٍ.

(١٧) قولُهُمْ بٱستحالتِهِ عَلَى النُّفُوسِ البشريَّةِ.

والمسائل التي كَفَّرَهُمْ فيها هي:

(١) قولُهُمْ بِقِدَمِ العالَمِ.

(٢) إنكارُهُمْ علْمَ اللَّهِ بالجزئيَّات.

(٣) إنكارُهُمْ بعْثَ وحَشْرَ الأجسادِ.

ثم يقولُ الغَزَّاليُّ في كتابِ «المُنْقِذِ من الضَّلال»: «وهذه المسائلُ الثَّلاثُ لا تلائمُ الإسلاَمَ بوجْهٍ، ومعتَقِدُهَا معتقِدٌ كَذِبَ الأنبيَاءِ ـ صلوات الله علَيْهم وسلامه، وأنهم ذكَرُوا ما ذكَرُوهُ على سبيل

المَصْلَحَة، تمثيلاً لجماهيرِ الخَلْق وتفهيمها، وهذا هو الكُفْرُ الصُّرَاحُ الذي لم يَعْتَقِدْهُ أحَدٌ من فِرَقِ المسلمين».

تَصَانيفُهُ في الْفَلْسَفَةِ:

كَتَبَ الغَزَالِيُّ في المَنْطِقِ، فألَّف «مِعْيَارَ العِلْمِ»، و«مَحَكَّ النَّظَرِ»، و«مُقَدِّمَةَ المُسْتَصْفَى».

أما مجهودُهُ في الفَلْسَفَة ومؤلَّفاتُهُ فيها، فتتضمَّن كتابَ «مَقَاصِدِ الفَلاَسِفَةِ» وهو يلخِّص فيه النظريَّاتِ الفلسفيَّة علَىٰ نحْوِ ما صَوَّرَهَا الفَارَابِيُّ وابْنُ سِينَا.

وأيضاً كتابُ «تَهَافُت الفَلاَسِفَة» وهو كتابٌ نَقْدِيٌّ، كان الغَرَضُ منه كما يقولُ الغَزَّالِيُّ التَّهْوِيش علَى الفلاسفةِ، وتَسْفِيهَهُمْ، والردَّ عليهم، وإبْطَالَ آرائِهِمْ.

ثالثاً: الغَزَّاليُّ والبَاطِنِيَّةُ:

البَاطِنِيَّةُ أوَّلَ ما نَشَأتْ كانَتْ دعْوَةً سياسيَّةً، ترَىٰ أنَّ عليَّ بْنَ أبي طالِبٍ هو صاحبُ الحقِّ في الخلافَةِ، وتدعو إلىٰ نُصْرَتِهِ ومبايعتِهِ، وٱستمَرَّ بهم التاريخُ والتطوُّرُ إلى أنْ تحوَّلَتْ إلىٰ فِرْقَةٍ دينيَّةٍ، أو مذْهَبٍ دينيٍّ.

وسُمِّيَتْ بالباطنيَّة؛ لأنَّ أتباعها يقولُونَ بالإمامِ البَاطِنِ، أي المَسْتُورِ.

رَوَى الشَّهْرِسْتَانِيُّ عنهم؛ أنَّهم يقولُونَ: لَنْ تخلو الأرْضُ منْ إمَامٍ حَيٍّ قائِمٍ، إمَّا ظاهِرٍ مكشوفٍ، وإما باطِنٍ مستورٍ، فإذا كان الإمام ظاهراً، جاز أن تكونَ حُجَّتُهُ مستورَةً، وإذا كان الإمامُ مسْتُوراً، فلا بُدَّ أن تكونَ حُجَّتُهُ ودُعَاتُهُ ظاهِرين.

وللباطنيَّة حِيَلٌ يوصُونَ بها، ويتحدَّثون عَنْها دَاخِلَ محيطِهِمْ، وهذا عَرْضٌ للألفاظِ ٱلاصطلاحيَّة الَّتي يستخدمُونَهَا.

(١) الزرقُ: وهو الخِدَاع.

(٢) التَّفَرُّسُ، أي: الفطنةُ والقُدْرَة على الخَرْصِ والتخمين.

(٣) التَّأْنِيسُ: بَثُّ الإنْسِ من الداعيَةِ في نَفْس المدعُوِّ حتى يستأْنِسَ ويَنْجَذِبَ.

(٤) التَّشْكِيكُ: وهو إثارةُ الشكوكِ في نَفْس المدْعُوِّ: حول مسائِلِ الدينِ، والقرآن والأحْكَام.

(٥) التَّعْلِيقُ، أي: تركُ الشَّخْصِ الذي ثارَتْ في نفْسِهِ الشكوكُ بُرْهَةً من الزمن؛ لتعمَلَ الشكوكُ في نَفْسه عَمَلَهَا.

(٦) الربْطُ أيْ: ربْطُ المدْعُوِّ المستجيب بأيْمَانٍ مغلَّظَةٍ على الكتمانِ والطاعةِ.

(٧) التَّدْلِيسُ: وهو أنْ يذكُر لِلمَدْعُوِّ بعضاً من الأسرارِ، ويطْوِيَ البعْضَ الآخَرَ؛ ليدَلِّسَ علَيْهِ ويُمَوِّهَ.

(٨) التَّلْبِيسُ: بأن يقدِّم له مقدِّمَاتٍ مقبولةً مسلَّمة، ثم يستنتجَ منه نتائجَ باطلَةً.

(٩) الخَلْعُ: وهو حَمْلُ المدعوِّ علَىٰ تَرْكِ التكاليفِ الشرعيَّةِ.

(١٠) السَّلْخ: وهو حملُهُ علَىٰ تَرْكِ عقيدةِ الدِّين.

وجديرٌ بالذكْرِ أنَّ فرقة الباطنيَّة قد لَعِبَتْ أدواراً خطيرةً في التَّاريخ السياسيِّ، والتاريخ الروحيِّ للإسلام؛ منْذُ القرنِ الثالثِ الهجرِي، ولا يزالُ لهم أنصارٌ حتى اليوم؛ في الهندِ، وبَاكِسْتَانَ، وأفْرِيقيَّا الشَّرقيَّة، والدُّرُوز في سُوريا، ولُبْنَان، والمذاهبِ المَسْتُورة المنشقَّة عن الإسْلام.

دِرَاسَةُ الغَزَّاليِّ لِتَعَالِيمِ البَاطِنيَّة:

أوضَحَ الغَزَّاليُّ في كتابه «المُنْقِذِ مِنَ الضَّلَالِ» سَبَبَ اطِّلاعه علَىٰ مؤلَّفاتهم، ودِرَاسَتِهَا، وتناوُلِهَا بالفَحْصِ والتمْحِيصِ؛ حيثُ يقُولُ:

«وكَانَ قَدْ نَبَغَتْ نابغةُ التعليميَّة، وشاعَ بيْنَ الخَلْقِ تحدُّثُهُم بمعرفةِ معْنى الأمُورِ من جِهَةِ الإمامِ المعصُوم القائمُ بالحَقِّ، فَعَنَّ لي أن أبحثَ عَنْ مقالاتِهِمْ؛ لأطَّلِعَ على ما في كُتُبِهِم، ثم اتَّفَقَ أنْ وَرَدَ عَلَيَّ أمرٌ جازمٌ من حضرة الخلافةِ بتَصْنِيفِ كتابٍ يكشفُ عن حقيقةِ مَذْهَبِهِمْ، فلم يَسَعْنِي مدافعتُهُ، وصار ذلك مستحثّاً مِنْ خَارِجٍ؛ ضَمِيمَةً للباعثِ الأصليِّ من الباطنِ، فابتدأتُ بطلب كُتُبِهِمْ، وجَمْعِ مقالاتِهِم، وكانَ قد بلغني بعْضُ كلماتِهِمُ المستَحْدَثَةِ التي ولَّدَتْها خواطرُ أهْلِ العصْرِ، لا على المنهاجِ المعوَّد من سَلَفِهِمْ، فجَمَعْتُ تلك الكَلِمَاتِ، ورتَّبتها ترتيباً مُحْكَماً مقارناً للتحْقِيقِ، واستوفَيْتُ الجوابَ عنها».

ويقولُ بَعْدَ ذلك ـ رحمه الله ـ «والمقصودُ أنِّي قَرَّرْتُ شُبْهَتَهُمْ إِلَىٰ أقْصَى الإمْكَانِ، ثم أظهرت فسادَهَا بغايَةِ البُرْهَان».

ويقولُ بعد ذلك بسُطُور: «وقد اقْتَنَعْتُ أخيراً بأنَّه «حاصِلَ عند هؤلاء، ولا طائلَ لكلامِهِمْ، ولولا سوءُ نُصْرَةِ الصديقِ الجَاهِلِ، لما انتهَتْ تلك البدعةُ مع ضعْفها إِلَىٰ هذه الدرجَةِ فإنَّ هؤلاءِ لَيْسَ معهم شيْءٌ من الشِّفَاءِ المنْجي من ظلمات الآرَاءِ، بَلْ مع عجزِهِمْ عن إقامة البُرْهَان على تعْيِينِ الإمامِ طَالَمَا جارَيْنَاهم، فصدَّقْناهم في الحاجَةِ إلى التعلِيمِ، وإلى المعلِّم المعصوم، وأنَّه الَّذي عَيَّنوه، ثم سَأَلْنَاهُمْ عن العلْمِ الذي تعلَّموه من هذا المعصُوم، وعرَضْنَا عليهم إشكالاتٍ، فلم يفْهَمُوها؛ فضْلاً عن القيامِ بحَلِّها، فلَمَّا عَجَزوا، أحالوا على الإمامِ الغائبِ، وقالوا: إنه لا بد من السفر إليْه، والعَجَبُ أنهم ضيَّعوا عُمُرَهُمْ في طلب العلْمِ، وفي التبجُّحِ بالظَّفَر به، ولم يتعلَّموا منْهُ شيئاً أصْلاً؛ كالمتضمِّخِ بالنَّجاسة يتْعَبُ في طَلَبِ المَاءِ؛ حتَّىٰ إذا وجده، لم يَسْتَعْمِلْهُ، وبقي متضمِّخاً بالخبائِث. ومنْهُمْ من ادَّعَىٰ شيئاً مِنْ علمهم، فكان حاصلُ ما ذكره شيئاً مِنْ ركيك فَلْسَفَةِ فيثَاغُورَثَ، وهو رجلٌ من قدماءِ الأوائِلِ، ومذهبُهُ أرَكُّ مذاهبِ الفَلْسَفة، وقد رَدَّ عليه أرسْطَاطَالِيسُ، بَلِ اسْتَرَكَّ كلامَهُ واسترذَلَهُ، وهو المحكيُّ في كتاب (إخْوَانِ الصَّفَا)، وهو على التحقيق حَشْوُ الفلسفةِ، فالعَجَبُ ممَّن يَتْعَبُ طوالَ العُمُرِ في طَلَبِ العِلْمِ، ثم يقنَعُ بمثْلِ ذلك العِلْمِ الركيكِ المُسْتَغَثِّ، ويظنُّ بأنه ظَفِرَ بأقْصَىٰ مقاصِدِ العلوم، فهؤلاءِ أيضاً جرَّبناهم، وَسَبَرْنا ظاهِرَهُم وباطِنَهُمْ، فرجَعَ حاصِلُهم إلى استدراجِ العَوَامِّ وضعفاءِ العُقُول، ببيان الحاجةِ إلى العِلْمِ، ومجادَلَتِهِمْ في إنكارِهِمُ الحاجَةَ إلى التعليم؛ بكَلام قويٍّ مُفْحِمٍ،

حتَّىٰ إذا ساعدهم عَلَى الحاجَةِ إلى العلْمِ مُسَاعِدٌ، وقال (هَاتِ علْمَهُ)، وأفِدْنَا مِن تعليمِه، وقَف، وقال: «الآن إذَا سَلَّمْتَ لي هذا فاطْلُبْهُ، فإنما غَرَضي هذا القدْرُ فقطْ، إذ عَلِمَ أنَّه لو زاد علَىٰ ذلك، لافْتَضَحَ، ولَعَجَز عن حَلِّ أدْنَى الإشكالات، بل عَجَز عن فَهْمه؛ فضلاً عن جوابه».

تَصَانِيفُهُ في الرَّدِّ عَلَيْهِمْ:

جاء الإمَامُ الغَزَّاليُّ، وقد عَظُمَ أمْرُ هذه الفِرْقَة، واستفحل ضررُهَا، وانتشرَتْ فضائحُهَا وافتراءَاتُها، وأضَلَّتْ كثيراً من الخَلْقِ تحتَ لوائها، بما تبثُّه من رسُومٍ وادِّعَاءات.

فانْطلَقَ الغَزَّاليُّ يكافحُ هذه الفِرَقَ ويدْمَغُ حُجَجَهَا، وينقضُ عُرَىٰ مذْهَبها، فألَّف كِتابَهُ الشَّهير «فَضَائِح البَاطِنِيَّةِ»، وكان هجُومُهُ علَيْهِمْ عفيفاً مُخْلِصاً، لا هَوَادَةَ فيه؛ إذْ إنه كانَ يعْلَمُ مَدَىٰ خطرِهِمُ الدَّاهِمِ عَلَى الإسْلاَم.

وألَّف أيضاً «قَوَاصِمَ البَاطِنيَّةِ»، و«جَوَابَ المَسَائِلِ الأرْبَعِ» الَّتي سألها الباطنيَّة بـ «هَمَذَان».

وكتب «القِسْطَاسَ المُسْتَقِيم»؛ حيثُ أوضَحَ فيه فَسَادَ القوْلِ بالإمام المعْصُومِ، وأظهر الاستغْنَاءَ عنه لِمَنْ أحَاطَ به.

وكتب «الدَّرَجَ المَرْقُومَ بالجَدَاوِل»؛ حيثُ تناول ركيكَ كلامِهِمْ ومسائِلِهِمْ.

وتكلَّم عليهم في كتاب «مُفَصَّلِ الخِلاَفِ»، وكتاب «حُجَّةِ الحَقِّ».

هذه هي جهودُ إمامِنا الغَزَّاليِّ في الردِّ علىٰ الباطنيَّة، وإفسادِ حِيَلِهِمُ التي كانَتْ تستهدفُ الإسْلاَمَ والمسلمين، رَحِمَ الله هذا الإمامَ بمَا أسْدَىٰ للإسْلاَم، وبما تَرَكَ للمسْلمِينَ من علومٍ ودُرَرٍ ستبقىٰ لؤلؤةً في تاج الزَّمَنِ.

رابعاً: الغَزَّاليُّ والسُّلُوكُ «التَّصَوُّفُ»:

بعدما دَرَسَ الغَزَّاليُّ علْمَ الكَلاَمِ، ووجَد أنَّه لا يَشْفِي غُلَّتَهُ، دَرَسَ الفلْسَفَة، عَسَىٰ أنْ يجدَ عِنْدَهَا إجابَةً لأسئلَتِهِ، أو تبيناً للحقائِقِ، لكنَّ الفلسفة عَجَزَتْ عن تلبيَةِ مَطْلَب الغَزَّاليِّ الأسْنَىٰ، ومقصده الأعظَمِ، وهو الوصولُ إلى اليقينِ الذي لَيْسَ وراءَهُ شَكٌّ، والحقيقةِ التي لَيْسَ وراءَهَا ريْبٌ، أو ضلاَلٌ. ولما لم يجد ضالته في علم الكلام، ولا في الفلسفة، أخذ يبحث وينقِّب حتى وجد ضالَّتَهُ التي يَنْشُدُها في السُّلُوك، أو «التَّصَوُّف»، فيمَّم وجْهَهُ شَطْر الصوفيَّة؛ ليعرفَ حقيقةَ مقاصِدِهِمْ، وليقفَ علَىٰ حقيقةِ مذْهَبِهِمْ؛ وليعرفَ شيْئاً عن منهَجِهِمْ؛ عَسَاهُ أن يتوصَّلَ إلى اليقينِ الَّذي يَسعَىٰ نحوه، والذي لم يَجِدْهُ في كُلِّ الفرق والمَذَاهِبِ التي درَسَها.

يقولُ الغَزَّاليُّ متحدِّثاً عن اتجاهه للصوفيَّة، ودراسَتِه لها، وذلك في كتَابِهِ «المُنْقِذِ مِنَ الضَّلاَلِ»:

«ثم إنِّي لما فَرَغْتُ من هذه العُلُوم، أقْبَلْتُ بهمَّتي علَىٰ طريق الصوفيَّة، وعلِمْتُ أنَّ طريقتَهُمْ إنَّما تتمُّ بعلْم وعملٍ» وهكذا ينتهي الأمْرُ بالغَزَّاليِّ إلى تفضيلِهِ طريقَ الصوفيَّة، فهي عنده أفضلُ الطُّرُق الَّتي

أوصلته إلى اليقين الَّذي كانَ يَنْشُدُه، وإنْ لم يأتِ ذلك عنده بنَظْمِ دليلٍ، أو ترتيبِ كَلَامٍ، بل بنُورٍ قذفَهُ اللهُ تعالَىٰ في صدْرِهِ، كما عبر هو بذلك في «المُنْقِذِ مِنَ الضَّلال».

ويعتبرُ الغَزَّاليُّ نموذجاً صادقاً للتصوُّف المبنيِّ على الأُسُسِ السليمةِ، والتي قِوَامُها الزهْدُ، والتقوَىٰ، والانشغالُ بتربيَةِ النفسِ، وإصْلَاحِ أمْرِهَا، واكْتِسَابها الفضائِلَ الأخلاقيَّة.

أما الدوافعُ الَّتي دفعَتِ الغَزَّاليَّ إِلَىٰ سلوكِهِ طريقَ الصُّوفيَّة، فهيَ كثيرةٌ، مِنْها نَفْسُهُ الصافيةُ المتوثِّبة الباحثَةُ عن اليقين، وطبيعَتُهُ المتديِّنة، وبيئَتُهُ التي نشأ فيها، وكثُرَ فيها المتصوِّفُونَ، وهو يراهُمْ، ويَسمَعُهُمْ، ويَتصِلُ بِهِمْ، كلُّ ذلكَ قد تَرَكَ أثَرَهُ فيه دُونَ شَكٍّ؛ يُضافُ إلى ذلكَ دراسَتُهُ لمؤلَّفاتِ هذا الفَنِّ، واطِّلَاعُهُ علَىٰ ما كُتِبَ فيه، لشيوخه وأقطابه ولقد بذَلَ الغَزَّاليُّ محاولاتٍ مضنيَةً لتدريب النفسِ ورياضتِها، وكبْحِ جِماح الشَّهَوَاتِ والمَلَذَّاتِ؛ حتى يَصِل إِلَىٰ درجة الصوفيَّة، أو إِلَىٰ لحظةِ التذوُّقِ الصوفيَّة، وما يَحْدُثُ فيها من مكاشَفَاتٍ ومُشَاهَدَاتٍ.

وها هو الغَزَّاليُّ يصفُ لنا في «المُنْقِذِ مِنَ الضَّلَالِ» رياضَتَهُ النَّفْسيَّة، وما بَذَلَهُ منَ المجاهَدَاتِ:

«ثم إنِّي لما فَرَغْتُ مِنْ هذه العلوم، أقبلْتُ بهمَّتي علَىٰ طريقِ الصوفيَّة، وعلمْتُ أن طريقَتَهُمْ إنما تَتِمُّ بعلْمٍ وعملٍ، وكان حاصلُ عَمَلِهِمْ قَطْعَ عَقَبَاتِ النفْسِ، والتنزُّهَ عن أخلاقِها المذمُومَة، وصفاتِها الخَبِيثَة، وحتى يتوصَّلَ بها إِلَىٰ تخليَةِ القَلْب عن غَيْرِ الله تعالَىٰ، وتَحليَتِهِ بذكْرِ اللهِ»، ويقولُ بعد ذلك ـ رحمه الله ـ:

«وكانَ العلْمُ أيْسَرَ علَيَّ من العَمَل، فابتدأْتُ بتحْصِيلِ علْمِهِمْ من مطالعَةِ كتبِهِمْ؛ مثلُ «قُوتِ القلوب»، لأبي طَالِبِ المَكِّيِّ ـ رحمه الله ـ، وكتب «الحَارِثِ المُحَاسِبِيِّ»، والمتفرِّقَات المأْثُورَةِ عن الجُنَيْدِ، والشِّبْلِيِّ، وأبي يَزِيدَ البِسْطَامِيِّ ـ قدس الله أرواحَهُمْ ـ وغير ذلك مِنْ كلام مشايخِهِمْ، حتَّى اطلعتُ علَىٰ كُنْهِ مقاصِدِهِمُ العلْمِيَّةِ، وحصَّلْتُ ما يمكنُ أنْ يحصلَ من طريقهم بالتعلُّم والسَّماع، فظَهَرَ لِي أنَّ أخصَّ خواصِّهِمْ ما لا يمكنُ الوصولُ إلَيْه بالتعلُّم، بل بالذوْقِ، والحَالِ، وتبدُّل الصفات».

ويعترف الغَزَّاليُّ بمدَىٰ تقديره للصوفيَّة واحترامِهِ لها، وأنَّ لها في نفْسِهِ مكانةً عَظيمةً، ومقاماً شريفاً؛ إذ يقولُ عنها:

أنِّي علمتُ يقيناً أنَّ الصوفيَّةَ هم السالكُونَ لطريقِ الله تعالَىٰ خاصَّةً، وأنَّ سيرتهم أحْسَنُ السيَر، وطريقَهُمْ أصوبُ الطُّرُق، وأخلاقَهُمْ أزْكَى الأخلاقِ، بلْ لو جُمِعَ عقلُ العقلاءِ، وحِكْمَةُ الحكماء، وعِلْمُ الواقِفِينَ علَىٰ أسرارِ الشَّرْعِ من العلماء، ليغيِّروا شيئاً من سيرهم وأخلاقِهِمْ، ويبَدِّلُوه بما هُوَ خيْرٌ منه، لم يجدُوا إلَيْه سبيلاً، فإنَّ جميع حركاتِهِمْ وسكناتِهِمْ، في ظاهِرِهِمْ وباطِنِهِمْ، مقتبَسَةٌ من نُور مشْكَاةِ النبوَّةِ، وليس وراءَ نورِ النبوَّةِ على وجْهِ الأرْضِ نُورٌ يُستَضاءُ به».

كذلك فإن للصوفيِّ عنْدَهُ خصالاً وصفاتٍ يجبُ أن تتحقَّق فيه؛ حتَّىٰ يبغَى ما يَنْشُدُه، وينالَ السَّعادَةَ التي يَطْلُبُهَا؛ يقولُ الغَزَّاليُّ ـ رضي الله عنه ـ:

«المتصوِّفُ له خَصْلَتَان: الاستقامَةُ والسُّكُونُ عن الخَلْقِ، فمَنِ استقَام، وأحْسَنَ خُلُقَهُ مع النَّاس، وعاملَهم بالحِلْمِ، فهو صُوفيٌّ».

ثم يوضِّح أن للصوفيِّ آداباً يجبُ أنْ يتحلَّىٰ بها، ومِنْ هذه الآداب؛ قلَّةُ الإشارَةِ، وترْكُ الشطْحِ في العبارَةِ، والتمسُّكُ بعلْمِ الشَّريعة، ودَوَامُ الكَدِّ، واستعمالُ الجِدِّ، والاستيحاشُ من النَّاس، واستشْعَارُ التوصُّل، واختيَارُ الفَقْر، ودوامُ الذِّكْر، وكتمانُ المَحَبَّة، وحُسْنُ العِشْرَةِ في الصُّحْبَةِ، ودوامُ دَرْسِ القُرْآنِ؛ إِلَىٰ غيرِ ذلكَ مِنَ الآدابِ التي نَصَّ عليها الغَزَّاليُّ.

نَقْدُ الغزَّاليِّ لغُلاَةِ الصُّوفيَّةِ:

وَرُغْمَ حُبِّ الإمامِ الغَزَّاليِّ لهذا الطَّريق، وسُلُوكِهِ إيَّاه، ومعايشَتِهِ للحَظَاتِ الصوفيَّة الجميلَةِ الَّتي ينْسَى الإنسَانُ معها نَفْسَه، فقد كانَتْ له ـ رحمه الله ـ ملاحَظَاتٌ وآراء تتعلَّق بهذا الفنِّ.

وجديرٌ بالذِّكْر أنَّه شَنَّ حمْلَةً ضاريَةً علَىٰ أدْعِيَاء الصُّوفيَّة، والمُغالينَ منهم، وعَارَضَ بشِدَّةٍ شطَحَاتِهِمْ وضلالَهُمْ؛ لِخُروجِهِمْ عن حَدِّ الأدَبِ مع الله عزَّ وجَلَّ؛ لدرجة أنَّ بعْضَ المغالينَ تَفَوَّهَ بالكُفْرِ في حال شَطْحِهِ، فقال: «سُبْحَاني مَا أعْظَمَ شاني».

وعلى العَكْس من ذلك تَمَاماً، نَرَى الإمَامَ الغَزَّاليَّ، وتصوُّفَهُ المعتدِلَ المطابِقَ لأُصُولِ الشَّريعَةِ، فحينما أدركتْهُ الحالُ الصَوفيَّةُ، لم يَزِدْ علَىٰ قوله: [البسيط]

فكَانَ مَا كَانَ مِمَّا لَسْتُ أذْكُرُهُ ... فَظُنَّ خَيْراً وَلاَ تَسْأَلْ عَنِ الخَبَرِ

ومن نَقْدِهِ للصُّوفيَّة قولُهُ:

الخَطَأُ أنْ يُظَنَّ أنَّ معنَى التوكُّل تَرْكُ الكَسْب بالبَدَنِ، وتَرْكُ التدبير بالقَلْب، والسُّقُوطُ على الأرضِ كالخِرْقَةِ المُلْقَاةِ، وكاللَّحم على الوَضَم، فهذا ظَنُّ الجهالِ؛ لأنك إن انتظَرْتَ أنْ يخلُقَ الله فيكَ شِبَعاً دون الخُبْز، أو يَخْلُقَ في الخُبْز حركَةً إلَيْك، أو يسخِّر مَلَكاً ليمْضُغَهُ لك، ويوصِّله إِلَىٰ مَعِدَتِكَ فقَدْ جَهِلْتَ سُنَّةَ الله، وكذلك لوْ لَم تَزْرَع الأرضَ، وطَمِعْتَ في أنْ يخلُقَ الله نباتاً من غير بَذْر، أو تَلِدَ زَوْجَتُكَ بغَيْرِ وقَاعٍ، فلا يجوزُ لك تَرْكُ الأسبابِ، كما يجبُ أن تَعْلَمَ أنَّ مُسَبِّبَ الأسْبَابِ هو الله تعالَىٰ.

كذلك فَعَلَ ـ رحمَهُ الله ـ في كتابه «إحْيَاءِ عُلُومِ الدِّين»؛ حيثُ قسَّم فرقَ الصُّوفيَّةِ المختلفةَ، وناقَشَ كلَّ فرقةٍ، وما تدعُو إلَيْه، ثم أعْقَبَ هذا التقسيمَ قوْلَهُ:

وأنواعُ الغُرُورِ في طريقِ السُّلوكِ إِلَىٰ الله تعالَىٰ لا تُحْصَىٰ في مجلَّداتٍ، ولا تستقصَىٰ إلاَّ بعْدَ شرْحِ جميعِ علُوم المكاشَفَة، وذلك مما رخص في ذِكْرِه، ولعَلَّ القَدْرَ الذي ذكَرْنَاه أيْضاً، كان الأولَىٰ تركَهُ؛ إذِ السَّالِكُ لهذا الطريقِ لا يحتاجُ إِلَىٰ أن يسمعَهُ من غيرِه، والذي لَمْ يسلُكْه لا ينتفعُ بسَمَاعِهِ، بل ربَّما يستضرُّ به؛ إذْ يورثُهُ ذلك دهْشَةً من حيثُ يسمَعُ ما لا يَفْهَمُ، ولكن فيه فائدةٌ، وهو إخراجُهُ من الغُرُور الذي هو فِيهِ، بل ربَّما يُصَدِّقُ بأن الأمرَ أعْظَمُ مما يظنُّه، ومما يتخيَّلُهُ بذهْنِهِ المخْتَصَر،

وخيالِهِ القَاصِر، وجَدَلِهِ المُزَخرَفِ، ويصدِّق أيضاً بما يُحْكَىٰ له من المكاشَفَاتِ التي أخبَرَ عنها أولياءُ الله، وربَّما أصرَّ مُكَذِّباً بما يسمعُهُ الآنَ، كما يكَذِّبُ بما سمعه من قَبْل.

وأخيراً، فإنَّه من الحقِّ الذي لا مراءَ، فيه أنَّ تصوُّف الغَزَّاليِّ كان تصوُّفاً معتدلاً، وكان نموذجاً لمَنْ أرادَ أنْ يقتدِيَ به في هذا الطَّريق العظيم؛ لأنَّ الغَزَّاليَّ بتوجيهاته وضوابِطِهِ الَّتي وضَعَهَا لِعِلْمِ التصوُّفِ أمنَ مِنْ أن يَقَعَ في الزيْغِ وَالانحرافِ، أو يَرْكَبَ بَحْرَ الشطَحَاتِ والضَّلالاتِ،

نسألُ الله أنْ يُرْشِدَنا إلَى الحَقِّ، ويُرْشِدَ بنا، إنه سميع مجيب.

خامساً: جُهُودُ الغَزَّالِيِّ في عِلْمِ الْفِقْهِ:

وقبل أن نتكلَّم على جهودِ الغَزَّالِيِّ وتصْنيفَاتِهِ في الْفقْهِ، يَجْدُرُ بنا أن نتكلَّم بشيْءٍ من الإيجَازِ عن هَذَا العِلْمِ، ومَنزلتِهِ بين العلوم الإسْلاميَّة.

يعتبر الفقْهُ الإسْلاميُّ حياةً متجدِّدة للأمَّة الإسلاميَّة؛ إذ هو جزءٌ لا يتجزَّأُ من تاريخ حيَاةِ الأمَّة الإسلاميَّة في أقطار المعْمُورَة، وهو مفخرة مِنْ مفاخرها العظيمَةِ، ومن خصائِصِهَا التي لَمْ تكُنْ لأيِّ أمة قبْلَهَا؛ إذ هو فقْهٌ عَامٌ مبيِّن لحقوقِ المجتَمَعِ الإسْلاميِّ، بل البشريِّ، وبه كمال نظامِ العَالَمِ.

فهو جامعٌ للمصَالِحِ الاجتماعيَّة والأخلاقيَّة، والأحوالِ الشخصيَّة التي بين العَبْدِ وربِّه؛ من صلاةٍ، وصوم، وزكاةٍ، وحَجٍّ، ونظافةٍ؛ إلَىٰ غير ذلك مِنْ مباحثِهِ ومسائِلِهِ التي تَهُمُّ الفرْدَ والمجتَمَعَ، وتسعَىٰ إلى تحقيقِ الخَيْرِ.

أمَّا عن تصنيفاتِ الغَزَّالِيِّ في علْمِ الفقْهِ فهي تصانيف محرَّرةٌ، تشمل كتباً مُطَوَّلَةً ووَسِيطَةً ووجيزَةً، وسنعرض لهذه المصنَّفاتِ بشَيْءٍ من الإيجاز.

١ ـ البَسِيطُ

وقد أجْمع كُلُّ مَنْ كتب في التاريخِ والتَّراجِمِ علَىٰ نسْبَة هذا الكتاب للغَزَّالِيِّ، وقد أشارَ بنَفْسِهِ ـ رحمه الله ـ إلى ذلك في مواضِعَ كثيرةٍ من «الإحْيَاءِ»، وفي مقدِّمة «الوَسِيط».

وقد ألَّف الغَزَّاليُّ «البَسيطَ» في الفترة التي كان يُدَرِّسُ فيها فقْهَ الإمَامِ الشَّافِعِيِّ في نَيْسَابُورَ، وبَغْدَاد.

قال أهْلُ الْعِلْمِ: وهو أي «البسيط» كالمُخْتَصَرِ لـ «النِّهَايَةِ».

قال البَابِلِيُّ: إنَّ النِّهَايَةَ «شرْحٌ لمُخْتَصَرِ المُزَنِيِّ، وهو مختصَرٌ من الأُمِّ، اختصر الغَزَّالِيُّ «النِّهَايَةَ» إلى «البَسِيط» . . .

وسنتحدَّثُ عن منْهَج الغَزَّالِيِّ في «البَسِيطِ» عند حديثنا عن منْهَجِهِ في «الوسِيطِ»؛ حَيثُ لا يختلفُ المنهجَانِ إلا في آستقصَاءِ الآراء، والفروعِ الفقهيَّة.

٢ ـ الوَسِيطُ

اختصر المُصَنِّف «الوَسِيطَ» من «البَسيط» مع زياداتٍ، ويُعَدُّ هذا الكتابُ، أي: الوَسِيطُ، مِنْ أهمِّ الكتب التي شَرَحَتِ الفقْهَ الشَّافِعِيَّ.

ويعتبر «الوَسِيطُ» أَحَدَ الكُتُبِ الخَمْسَةِ المُتَدَاوَلَةِ بين الشافعيَّة.

أما منهجُهُ في «الوَسِيطِ»، فقدْ تَكلَّم الغَزَّاليُّ بنَفْسِهِ عن ذلك؛ حيثُ يقولُ:

«أما بعد: فإنّي رأيتُ الهِمَمَ في طَلَبِ العُلُوم قاصرةً، والآراءَ في تحصيلها فاتِرَةً، وكان تصنيفي «البَسِيطَ» في المذهَبِ مع حُسْنِ ترتيبه، وغزارَةِ فوائِدِهِ ونقائِهِ عن الحَشْوِ والتزْوِيق، وآشتمالِهِ على مخضِ المُهِمِّ، يحتاجُ إلى هِمَّة عاليَةٍ، ونيَّةٍ مجرَّدةٍ عمَّا عدا العلْمَ خالِيَةٍ، وهي عزيزة الوجود، مع ما آستولَىٰ على النفُوسِ من الكَسَل والفُتُور، وصار لا يُظْفَرُ بها إلاَّ على النُّدُور، فعلمْتُ أَنَّ النزولَ إلَى حدِّ المُهِمِّ حَتْم، وأَنَّ تقديرَ المَطْلُوب على قَدْر همَّة الطَّالب حَزْم، فصنَّفت هذا الكتاب، وسَمَّيْتُهُ الوسيطَ في المَذْهَب، نازلاً عن البَسِيطِ الذي هو داعيةُ الإمْلاَل، شرقياً عن الإيجازِ القاضي بالإِخْلاَل، ولا يُعْوِزُهُ من مسائلِ «البَسِيطِ» أكثرُ من ثلث العُشْر».

«ولكنِّي صغرت حجْمَ الكتابِ بحَذْفِ الأقوالِ الضَّعيفَة، والوُجُوه المزيَّفة، والتفريعاتِ الشاذَّة، النَّادرة، وتكلَّفت فيه من التأنُّق في تحسين التَّرتِيب، وزيادة تَحَذُّقٍ في التنقيح والتَّهْذِيب، والله يُكْثِرُ به نَفْعَ الطُّلاَّب، ولا يُخْلي في تقريبِهِ عن الأَجْر والثَّوَاب».

وهو نفسُ منهجه في «البَسِيط»، ولا يختلفُ المَنْهَجَانِ إلا في آستقصاءِ الآرَاء، والفُرُوعِ الفقهيَّة.

وقد قسَّم الغَزَّاليُّ «الوَسِيطَ» إلى قِسْمَيْنِ:

القسم الأولُ: في المقدِّمات، وفيه أربعةُ أبوابٍ:

البابُ الأولُ: في الطَّهارة.

البابُ الثاني: في المياهِ النَّجِسَة.

البابُ الثالث: في آلاجتهادِ بين الطَّاهر والنَّجِس.

البابُ الرَّابعُ: في الأوانِي.

والقسم الثاني: في المقاصد، وفيه أربعة أبواب أيضاً:

الباب الأول: في صفةَ الوُضُوء.

الباب الثاني: في آلاستنجاء.

الباب الثالث: في الأَحْدَاث.

الرابع: في الغُسْل.

ولقيمة «الوَسِيط» ومكانَتِه في الفِقْهِ الإسْلاميِّ آهتمَّ العلماءُ والفقهاءُ بهذا الكتاب، وقد صرَّح الإمام النَّوَوِيُّ في مقدِّمة «المَجْمُوعِ» بهذا آلاهتمام؛ حيث يقول:

«ثم إنَّ أصحابنا المصنِّفين ـ رضي الله عنهم أجمعين وعن سائر علماء المسلمين ـ أكثروا التَّصانيفَ؛ كما قدَّمنا وتنوَّعوا فيها، وآشْتَهَرَ منها لتدريس المدرِّسين، وبحثِ المُشْتغِلين: «المُهَذَّبُ»، و«الوَسِيطُ»، وهما كتابان عظيمان، صنَّفهما إمامانِ جليلانِ: أبو إسحاقَ إبراهيمُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ يُوسُفَ الشِّيرَازِيُّ، وأبو حامدٍ محمَّدُ بْنُ محمَّدِ بْنِ محمَّدٍ الغَزَّالِيُّ ـ رضي الله عنهما، وتقبَّل ذلك وسائرَ أعمالِهِمَا منهما ـ وقد وفَّر الله الكريمُ دواعي العُلَمَاء من أصحابِنَا ـ رحمهم الله عَلَى آلاشتغال بهذَيْن الكتابَيْن، وما ذاك إلا لجلالَتِهِمَا، وعِظَمِ فائدَتِهِمَا، وحُسْنِ نيَّةِ ذَيْنِكَ الإمامَيْن، وفي هذين الكتابَيْنِ دروسُ المدرِّسين، وبحثُ المحصِّلين المحقِّقين، وحفظُ الطُّلاَّبِ المعْتَنين فيما مضى، وفي هذه الأعْصَار في جميعِ النواحِي والأمْصَار، فإذا كانا كما وصفنا، وجلالَتُهُمَا عند العلماء كما ذكرنا، كان من أهمِّ الأمور العِنَايَةُ بشرحِهِمَا؛ إذ فيهما أعظمُ الفوائِدِ، وأجذلُ العوائِدِ؛ فإنَّ فيهما مواضعَ كثيرةً أنكرها أهلُ المعرفَةِ، وفيها كتبٌ معروفةٌ مؤلَّفة؛ فمنها ما ليس عنه جوابٌ سديدٌ، ومنها ما جوابُهُ صحيحٌ موجودٌ عتيدٌ؛ فيحتاجُ إلى الوقوف على ذلك مَنْ لمْ تحْضُرْهُ معرفتُهُ، ويفتقر إِلَى العلْمِ به مَنْ لم تُحِطْ به خِبْرَتُهُ، وكذلك فيهما؛ من الأحاديثِ، واللُّغَاتِ، وأَسْمَاءِ النَّقَلَةِ، والرواةِ، وآلاحترازاتِ، والمسائلِ المُشْكِلاَت، والأصولِ المُفْتَقِرة إلى فروعٍ وتتماتٍ ـ ما لا بدَّ من تحقيقه وتبيينه بأوضَحِ العبارات.

فأما الوَسِيطُ، فقد جمعت في شرْحِهِ جملاً مفرَّقات، سأهذِّبُ بها ـ إن شاء الله تعالَىٰ ـ في كتابٍ مفردٍ ـ واضحاتٍ متّمِمات . . . . ».

ونتيجةً لهذا آلاهتمامِ المتَوَاصِل عكَفَ الفقهاءُ على شَرْحِ «الوسِيطِ» وتلخيصِهِ، فظهرتْ كثيرٌ من هذه الشروحِ والتلاخيصِ.

فقد شرَحَهُ تلميذُهُ محي الدين محمد بن يحيى النيسابوريُّ الخبوشاني، وسماه «المحيط»، وتوفى سنة ٥٤٨ ثمان وأربعين وخمسمائة في ستَّةَ عَشَر مجلداً ووقفه بالمدرسة الصَّلاحيَّة في جوار الشَّافِعِيِّ.

وشرحه الشيخ نجم الدين أحمدُ بْنُ محمَّدٍ المعروفُ بآبْنِ الرِّفْعَةِ المتوفى سنة ٧١٠ عشر وسبعمائة في سِتِّينَ مُجَلَّداً، سماه «المطلب»، ولم يكمله.

وشرحه نجمُ الدين أبو العباس أحمدُ بْنُ محمَّدٍ القمليُّ المتوفَّى سنة ٧٧٧ سبع وسبعين وسبعمائة في مجلَّداتٍ سماه «البحر المحيط»، ثم لخصه وسماه «جَوَاهِرَ البَحْرِ»، ولخَّص هذا التلخيصَ سِرَاجُ الدِّينِ عمر بن محمد اليَمَنيُّ المتوفى سنة ٨٨٧ سبع وثمانين وثمانمائة، وسماه «جواهر الجَواهِر»، ومُوَفَّقُ الدينِ حَمْزَةُ بْنُ يوسُفَ الحَمَوِيُّ (المتوفَّى سنة ٦٧٠ سبعين وستمائة)،

أجاب فيه عن الإشكالاتِ التي أوردَتْ عليه، وسماه «منتهى الغنيات».

وشرَحَهُ ظهيرُ الدِّينِ جعْفَرُ بنُ يَحْيِي التِرمنتيُّ المتوفى سنة ٦٨٢ اثنتين وثمانين وستمائة، ومحمَّدُ بنُ عبْدِ الحاكمِ المتوفى سنة. . . ولم يُكْمِلْهُ.

وأبو الفتوح أسعدُ بْنُ محمودِ العجلي المتوفّىٰ سنة ٦٠٠ ستمائة، وعزُّ الدين عُمَرُ بن أحْمَدَ المدلجيُّ المتوفى سنة ٧١٠.

وابنُ أبي الدم شرَحَهُ في نحو (حجم) «الوسيط» مرتَيْن، وهو إبراهيم ابنُ عبدِالله الهَمْدَانِيُّ الحَمَوِيُّ الشافعيُّ المتوفَّى سنة ٦٤٢ اثنتين وأربعين وستمائة، شرح فيه مُشْكَلَه، وهو شَرْحٌ مشتملٌ على نكت غريبةٍ.

وعلَّق أبو عمر وعثمانُ بنُ عبدِالرحْمَنِ بْنِ الصَّلاحِ الشَّهْرَزُورِيُّ المتوفى سنة ٦٤٣ ثلاث وأربعين وستمائة على الرّبْع الأوَّل تعليقةً في جزئَيْن.

وشرحه أبو الفضلِ محمدُ بْنُ محمَّدٍ القَزْوِينيُّ الحنفيُّ.

وشرحه ابنُ الأستاذِ كمال الدِّينِ أحْمَدَ بْنِ عبدِاللهِ الحَلَبيّ المتوفى سنة ٧٢١ إحْدَىٰ وعشرين وسبعمائة «٦٦٢» في أربع مجلَّدَات، ويحي بن أبي الخير اليَمنيّ المتوفَّى سنة ٥٥٨ ثمان وخمسين وخمسمائة، وابن السِّكِّيتِ يَعْقُوبُ بْنُ إسْحَاقَ اللُّغَوِيُّ المتوفَّىٰ سنة ٢٤٤ في عَشْرِ مُجَلَّدَاتٍ، وعليه حَوَاشٍ لعماد الدِينِ عَبْدِالرحمنِ بْنِ عَلِيِّ المِصْرِيِّ القاضِي المتوفَّىٰ سنة ٦٢٤ أربع وعشرين وستمائة.

وخرَّجَ أحاديثَهُ سراجُ الدِّينِ عُمَرُ بْنُ عليِّ المُلَقّن الشَّافِعِيّ، المتوفى سنة ٨٠٤ أربع وثمانمائة، وسماه «تذكرة الأخيار بما في الوسيط من الأخْبَار» وهو في مجلَّد.

واختصره نور الدين إبراهيمُ بْنُ هبَةِ الله الأسْنَوِيُّ المتوفى سنة ٧٢١ إحدى وعشرين وسبعمائة، وصحَّح فيه ما صحَّحه الرَّافِعِيُّ والنَّوَوِيُّ. وشَرَحَ فرائضه شرَفُ الدِّينِ إبراهيمُ بْنُ إسْحَقَ بْنِ إبراهيمَ المُنَاوِيُّ المتوَفَّى سنة ٧٦٥ خمس وستين وسبعمائة شَرْحاً جَيِّداً.

٣ ـ الوَجِيز

وهو أحدُ مؤلَّفات الغَزَاليِّ الفقهيَّة، وهو يتضمَّن فقه مذْهَبِ الإمامِ الشافعيِّ، مع بيان مذْهَب الإمامِ مَالِكٍ، وأبي حنيفة، والمُزَنيِّ، في بعض المسائِلِ التي خالَفُوا فيها ظَاهِرَ مذْهَبِ الشَّافِعِيِّ؛ كما يتضمن «الوَجِيزُ» الأوجُهَ البعيدة لأصْحَابِ الإمَامِ الشافعيِّ بالرمْزِ إلى كلٍّ منها باصطلاحٍ مخصوصٍ.

ويتميَّزُ «الوجيزُ» بعبارته السَّهْلَةِ الواضحَةِ، بالإضَافَةِ إلى جمعه الأحكامَ الفقهيَّة؛ بإيجازٍ؛ مَنْ غير إخلال، وقلَّةِ ألفاظٍ؛ مع جودة تعبيرٍ وبيانٍ.

وكثيراً ما كان يعبِّر الغَزَّاليُّ بإيماء إلى الحَدِيثِ النَّبَوِيِّ، أو يذْكُرُ الحُكْمَ الفقهيَّ بعبارةِ الحديثِ المَأثورِ عن النَبيِّ صلى الله عليه وسلم.

قَالَ الغَزَّاليُّ في مُقَدِّمَةِ «الوَجِيز»:

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ بَارِكْ وَيَسِّرْ

أَحْمَدُ اللهَ عَلَى نِعَمِهِ السَابِغَةِ، ومِنَنِهِ السَّائِغَةِ، وأَتَوَكَّلُ عَلَيْهِ بِمَعْرِفَةٍ يُسْتَحْقَرُ في ضِيَائِهَا نُورُ الشَّمْسِ البَازِغَةِ، وَبَصِيرَةٍ تَنْخَنِسُ دُونَ بَهَائِهَا وَسَاوِسُ الشَّيَاطِينِ النَّازِغَةِ، وهِدَايَةٍ يَنْمَحِقُ في رُوَائِهَا أباطِيلُ الخَيَالاَتِ الزَّائِغَةِ، وطُمَأْنِينَةٍ تَضْمَحِلُّ في أَرْجَائِهَا تَخَايِيلُ المَقَالاَتِ الفَارِغَةِ، وأُصَلِّي عَلَى المُصْطَفَىٰ مُحَمَّدٍ المَبْعُوثِ بالآيَاتِ الدَّامِغَةِ، المُؤَيَّدِ بِالحُجَجِ البَالِغَةِ، وَعَلَىٰ آلِهِ الطَّيِّبِينَ، وأَصْحَابِهِ الطَّاهِرِينَ إِرْغَاماً لأُنُوفِ المُبْتَدِعَةِ النَّابِغَةِ.

﴿أَمَّا بَعْدُ﴾ فإِنِّي مُتحِفُكَ أَيُّهَا السَّائِلُ المُتَلَطِّفُ، والحَرِيصُ المُتَشَوِّفُ بِهَذَا الوَجِيزِ الَّذِي اشْتَدَّتْ إِلَيْهِ ضَرُورَتُكَ وَافْتِقَارُكَ، وَطَالَ في نَيْلِهِ انْتِظَارُكَ، بَعْدَ أَنْ مَخَضْتُ لَكَ فِيهِ جُمْلَةَ الفِقْهِ فَاسْتَخْرَجْتُ زُبْدَتَهُ، وتَصَفَّحْتُ تَفَاصِيلَ الشَّرْعِ، فانتَقَيْتُ صَفْوتَهُ وَعُمْدَتَهُ، وَأَوْجَزْتُ لَكَ المَذْهَبَ البَسِيطَ الطَّوِيلَ، وَخَفَّفْتُ عَنْ حِفْظِكَ ذَلِكَ العِبْءَ الثَّقِيلَ، وأدْمَجْتُ جَمِيعَ مَسَائِلِهِ بأصولِهَا وَفروعِهَا بألْفَاظٍ مُحَررةٍ لَطِيفَةٍ، في أوْرَاقٍ مَعْدُودَةٍ خَفِيفَةٍ وَعَبَّأْتُ فِيهَا الفُرُوعَ الشَّوَارِدَ، تَحْتَ مَعَاقِدِ القَوَاعِدِ، وَنَبَّهْتُ فِيهَا بِالرُّمُوزِ، على الكُنُوزِ، وَاكْتَفَيْتُ عَنْ نَقْلِ المَذَاهِبِ والوجوه البعيدة بنقل الظاهر من مذهب الإمام الشَّافِعِيِّ المُطَّلِبِيِّ رَحِمَهُ اللهُ، ثُمَّ عَرَّفْتُكَ مَذْهَبَ مَالِكٍ وأَبي حَنِيفَةَ والمُزَنِيِّ وَالوُجُوهِ البَعِيدَةَ للأَصْحَابِ بِالعَلاَمَاتِ، والرُّقُومِ المَرْسُومَةِ بِالحُمْرَةِ فَوْقَ الكَلِمَاتِ، فَالمِيمُ عَلاَمَةُ مَالِكٍ، والحَاءُ عَلاَمَةُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَالزَّايُ عَلاَمَةُ المُزَنِيِّ، فَاسْتَدِلَّ بِإِثْبَاتِ هَذِهِ العَلاَمَاتِ فَوْقَ الكَلِمَاتِ عَلَىٰ مُخَالَفَتِهِمْ في تِلْكَ المَسَائِلِ، وبالوَاوِ بالحُمْرَةِ فَوْقَ الكِلَمِة عَلَىٰ وَجْهٍ أو قَوْلٍ بَعِيدٍ مُخَرَّجٍ لِلأصْحَابِ، وبالنَّقْطِ بَيْنَ الكَلِمَتَيْنِ، عَلَى الفَصْلِ بَيْنَ المَسْأَلَتَيْنِ، كُلُّ ذَلِكَ حَذَراً مِنَ الإِطْنَابِ، وَتَنْحِيَةً لِلقِشْرِ عن اللُّبَابِ، فَتَحَرَّرَ الكِتَابُ مَعَ صِغَرِ حَجْمِهِ، وَجَزَالَةِ نَظْمِهِ، وَبَدِيعِ تَرْتِيبِهِ، وَحُسْنِ تَرْصِيعِهِ وَتَهْذِيبِهِ، حَاوياً لقَوَاعِدِ المَذْهَبِ مَعَ فُرُوعٍ غَرِيبةٍ، خَلاَ عَنْ مُعْظَمِهَا المَجْمُوعَاتُ البَسِيطَةُ، فَإِنْ أَنْتَ تَشَمَّرْتَ لِمُطَالَعَتِهَا، وأَدْمَنْتَ مُرَاجَعَتَهَا، وَتَفَطَّنْتَ لِرُمُوزِهَا ودَقَائِقِهَا، المَرْعِيَّةِ في تَرْتِيبِ مَسَائِلِها، اجْتَزَأْتَ بِهَا عَنْ مُجَلَّدَاتٍ ثَقِيلَةٍ، فَهِيَ عَلَى التَّحْقِيقِ إذا تأمَّلْتَهَا قَصِيرَةٌ عَنْ طَوِيلَةٍ، فَكَمْ مِنْ كَلِمٍ كَثِيرَةٍ فَضَلَتْهَا كَلِمٌ قَلِيلَةٌ، فَخَيْرُ الكَلاَمِ مَا قَلَّ وَدَلَّ وَمَا أَمَلَّ، فَنَسْأَلُ اللهَ عَزَّ وجَلَّ، أَنْ يَدْفَعَ عَنَّا كَيْدَ الشَّيْطَانِ إذَا اسْتَهْوَىٰ وَاسْتَزَلَّ، ألاَّ يَجْعَلَنَا مِمَّنْ زَاغَ عَنِ الحَقِّ وَضَلَّ، وَأَنْ يَعْفُوَ عَمَّا طَغَىٰ بِهِ القَلَمُ أَوْ زَلَّ، فَهُوَ أَحَقُّ مَنْ أَسْدَىٰ إِلَىٰ عِبادِهِ سُؤلَهُمْ وَأَزَلَّ.

وقد أخذه الغزالي من البسيط والوسيط له، وزاد فيه أموراً، وهو كتاب جليل، عمدة في مذهب الشافعي، وقد اعتنى به الأئمة، فشرحه الإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي المتوفى سنة ٦٠٦ ست وستمائة.

والقاضي سراج الدين أبو الثناء محمود بن أبي بكر الأرموي المتوفى سنة ٦٨٢ اثنتين وثمانين وستمائة.

وعماد الدين أبو حامد محمد بن يونس الأربلي المتوفى سنة ٦٠٨ ثمان وستمائة.

وأبو الفتوح أسعد بن محمود العجلي المذكور في الإبانة، صنف كتاباً في شرح مشكلات الوجيز والوسيط، تكلم في المواضع المشكلة منهما ونقل من الكتب المبسوطة عليهما.

والإمام أبو القاسم عبد الكريم بن محمد القزويني الرافعي الشافعي المتوفى سنة ٦٢٣ ثلاث وعشرين وستمائة شرحه شرحاً كبيراً، سماه فتح العزيز على كتاب الوجيز، وقد تورع بعضهم عن إطلاق لفظ العزيز مجرداً على غير كتاب الله تعالى، فقال: فتح الغريز، وهو الذي لم يصنف في المذاهب مثله، وله شرح آخر أصغر منه وأخصر،

وقد اختصر الشيخ محي الدين يحيى بن شرف النووي «المتوفى سنة ٦٧٧ سبع وسبعين وستمائة» كتاب الروضة من شرح الرافعي، كما ذكر في تهذيبه.

وقد اختصر الشيخ الإمام إبراهيم بن عبد الوهاب الزنجاني المتوفى سنة «٦٥٥» الشرح الكبير وسماه نقاوة (فتح) العزيز، فرغ منه في شعبان سنة ٦٢٥ خمس وعشرين وستمائة قال فيه بعد مَدْحِ الرافعي، وشرحه لكنه قد بسط فيه الكلام، وكاد يفضى بالناظر إلى الملال، فاردت اختصاره مع جواب ما أورده من السؤالات والإشارة إلى حل إشكاله، بدأ في تصنيفه في حياة الرافعي.

واختصره أيضاً ابن عقيل عبدالله بن عبد الرحمن المصري (الهاشمي العقيلي) المتوفى سنة ٧٦٩ تسع وستين وسبعمائة، وعليه حاشية مسماة بـ «الدر النظيم المنير في شرح إشكال الكبير» لمحمد بن أحمد المعرف بـ «ابن الرَّبْوة» المتوفى سنة ٧٦٤ أربع وستين وسبعمائة... ونشر العبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير لجلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ إحدى عشرة وتسعمائة. وصنف شمس الدين محمد بن محمد الأسدي القدسي المتوفى سنة ٨٠٨ ثمان وثمانمائة تعليقة سَمَّاها الظهير على فقه الشرح الكبير في أربع مجلدات، وضوء المصباح المنير لغريب الشرح الكبير، كما مر في الميم.

وخرج ابن الملقن عمر بن علي المتوفى سنة ٨٠٤ أربع وثمانمائة أحاديثه في كتاب سماه البدر المنير في سبع مجلدات، ثم لخصه في مجلدين وسماه الخلاصة، ثم انتقاه في جزء، وسماه المنتقى، ولخصه ابن حجر العَسْقلاني كما ذكره في تخريج أحاديث الهداية أنه لخص تخريج الأحاديث التي ضمنها شرح الوجيز للرافعي، وتوفى سنة ٨٥٢ اثنتين وخمسين وثمانمائة وخرج أحاديثه أيضاً بدر الدين ابن جماعة المتوفى سنة ٧٦٧ سبع وستين وسبعمائة، وبدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي المتوفى سنة ٧٩٤ وشهاب الدين أحمد بن إسماعيل المتوفى سنة ٨١٥ خمس عشرة وثمانمائة خرجه أيضاً وشرح «الوجيز» الإمام أبو حامد محمد بن إبراهيم السهيلي الحاجرمي المتوفى سنة ٦١٠ عشر وستمائة في مجلدين سماه «إيضاح الوجيز» وقد أحسن فيه، وتاج الدين عبد الرحيم بن محمد (بن منعة) الموصلي المتوفى سنة ٦٧١ إحدى وسبعين وستمائة اختصره، وسماه «التعجيز في مختصر

الوجيز»، وهو كتاب اعتنى به جماعة ونظمه الشيخ الإمام عبدالعزيز بن أحمد المعروف بسعد الديري المتوفى سنة ٦٩٧ سبع وتسعين وستمائة، وموسى بن علي الرازي المتوفى سنة ٧٣٠ ثلاثين وسبعمائة، واختصره الإمام سراج الدين عمر بن محمد الزبيدي، وسماه «الإبريز في تصحيح الوجيز»، وتوفى سنة ٨٨٧ سبع وثمانين وثمانمائة، وهو الذي قال: إنه لم يسبق لمثله.

وقال السلفاني: وقفت للوجيز على سبعين شرحاً، وقد قيل: لو كان الغزالي نبياً لكان معجزته «الوجيز».

وفي «الطالع السعيد» أن ابن دقيق العيد لما وصل إليه الشرح الكبير للرافعي اشتغل بمُطَالعته، وصار يقتصر من الصلوات على الفرائض فقط، ولعلَّ المراد مع توابعها من جواهر العقدين.

٤ ـ خُلَاصَةُ المُخْتَصَرِ وَنَقَاوَةُ المُعْتَصَرِ

وهذا الكتاب يُعَدُّ خُلَاصَةً لمختصر المزنى.

و«مختصر المزنى» هو أحد الكتب الخَمْسِ المشهورة بين الشافعية، وهو أوَّلُ تصنيف في مَذْهَبِ الشافعي، قال ابن سُرَيْجٍ: تخرَّج مختصر المزنى من الدنيا عذراء، وعلى منواله رتبوا، وكلامه فسَّروا، وشَرَحُوا، والشافعية عاكفون عليه، ودارسون له، ومطالعون به دهراً، ثم كانوا بين شارحٍ مطوّل، ومختصر معلّل، والجمع منهم معترف أنه لم يدرك من حقائقه غير اليسير. وقد أفْصَحَ الغَزَالِيُّ عن هذا الكتاب، وأنه أكثر الكتب اختصاراً في المذهب الشافعي في كتابه «جَوَاهر القرآن» بقوله:

«وهذا ـ أي الفقه ـ علم تعمُّ إليه الحَاجَةُ لتعلُّقه بصلاح الدنيا إولاً، ثم بصَلَاحِ الآخرة، ولذلك تميز صاحب هذا العلم بمزيد الاشتهار والتوفير، وتقديمه على غيره من الوُعَاظِ، والقَصَّاصين والمتكلِّمين.

وقد صرفنا قدراً صالحاً من العُمْرِ إلى تصانيف المذهب، وترتيبه إلى بسيط ووَسِيطٍ ووَجِيزٍ، مع إيغال، وإفراط في التَّشْعِيبِ، والتفريع، وفي القَدْرِ الذي أودعناه كتاب خُلَاصَة المختصر كفاية، وهو تصنيف رابع، وهو أصغر التَّصَانيف، ولقد كان الأوَّلُونَ يفتون في المسائل، وما على حفظهم أكثر منه، وكانوا يوفقون للإصابة، أو يتوقَّفُونَ، ويقولون: لا ندري، ولا يستغرقون جُمْلَةَ العمر فيه، بل يَشْتَغِلُونَ بالمهم، ويحيلون ذلك على غيرهم».

٥ ـ «بَعْضُ فَتَاوَى الإمَامِ الغَزَّاليِّ»

للإمامِ الغَزَّاليِّ كتَابٌ عن الفتاوِي مجموعةٌ مشهورةٌ، ونُورِدُ في هذه السطور بعضاً من فتاوية ـ رحمه الله ـ في بعضِ المسائل الفقهيَّة التي كانت تُعْرَضُ عَلَيه، أو يُسْأَلُ عنها.

«فتواه في صَلاَةٍ في جَمَاعَةٍ بلا خُشُوعٍ، وفي ٱنفرادٍ بخُشُوعٍ».

سُئِل الغَزَّاليُّ رحمه الله تعالَى، عمَّن يتحقَّقُ من نفسه أنه يَخْشَعُ في صلاته، إذا كان منفرداً، وإن صلَّى في جماعة، تشتَّتَتْ هِمَّتُهُ، ولم يُمْكِنْهُ الخشوعُ، ما الأَوْلَىٰ؟

فأجاب، رحمه اللهُ؛ بِأَنَّ ٱلانفرادَ حينئذٍ أوْلَىٰ وأصَحُّ؛ لحديث: «يُصَلِّي العَبْدُ وَلاَ يُكْتَبُ لَهُ مِنَ الصَّلاَةِ عُشْرُهَا».

قال: وفضَّل رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم صلاةَ الجماعة على ٱلانفرادِ بِسبْعٍ وعشرين درجةً[1]، فكأنه لو خضع في صلاةِ الجماعة في لحظةٍ، كان كما لو خضع في ٱلانفراد في سبعٍ

(١) ورد هذا الحديث عن ابن عمر، وأبي هريرة، وحديث ابن عمر فيه: بسبع وعشرين درجة.
أما حديث أبي هريرة ففيه: بخمس وعشرين، وله شواهد، عن جماعة من الصحابة.
ـ حديث ابن عمر: أخرجه.
أخرجه مالك (١/ ١٢٩): كتاب صلاة الجماعة: باب فضل صلاة الجماعة، الحديث (١)، ومن طريق أحمد (٢/ ٦٥)، والبخاري (١/ ١٣١) كتاب الأذان: باب فضل صلاة الجماعة، الحديث (٦٤٥)، ومسلم (١/ ٤٥٠): كتاب المساجد: باب فضل الصلاة الجماعة، الحديث (٢٤٩/ ٦٥٠)، وأبو عوانة (٢/ ٣): كتاب الصلاة: باب فضل صلاة الجماعة، والبيهقي (٣/ ٥٩) كتاب الصلاة: باب ما جاء في فضل صلاة الجماعة، وأحمد (٢/ ١٠٢) والدارمي (١/ ٢٩٣): كتاب الصلاة: باب في فضل صلاة الجماعة، ومسلم (١/ ٤٥١): كتاب المساجد: باب فضل صلاة الجماعة، ومسلم (١/ ٤٥١): كتاب المساجد: باب فضل صلاة الجماعة الحديث (٢٥٠)، والترمذي (١/ ١٣٨) كتاب الصلاة: باب ما جاء.. الحديث (٢١٥)، وابن ماجة (١/ ٢٥٩) كتاب المساجد: باب فضل الصلاة في جماعة، الحديث (٧٨٩)، وأبو عوانة (٢/ ٣) من رواية عبيد الله بن عمر.
وأخرجه البيهقي (٣/ ٥٩) من طريق أيوب السختياني عن نافع، عن ابن عمر: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة، وخالفهم عبدالله بن عمر العمري فقال عن نافع بخمس وعشرين درجة، أخرجه عبدالرزاق (١/ ٥٢٤): كتاب الصلاة: باب فضل الصلاة في جماعة، الحديث (٢..٥) عنه وعبدالله بن عمر العمري ضعيف وينظر التقريب (١/ ٤٣٤).
ـ حديث أبي هريرة:
أخرجه مالك (١/ ١٢٩): كتاب صلاة الجماعة باب فضل صلاة الجماعة، الحديث (٢)، وأحمد (٢/ ٤٧٣)، والبخاري (٢/ ١٣٧) كتاب الأذان: باب فضل صلاة الفجر، الحديث (٦٤٨)، ومسلم (١/ ٤٤٩): كتاب المساجد: باب فضل صلاة الجماعة، الحديث (٢٤٥/ ٦٤٩)، والترمذي (١/ ١٣٩): كتاب الصلاة: باب=

= فضل الجماعة، الحديث (٢١٦)، والنسائي (٢/ ١٠٣) كتاب الإمامة: باب فضل الجماعة، وابن ماجة (١/ ٢٥٨): كتاب المساجد: باب فضل الجماعة، الحديث (٧٨٧)، وابن الجارود (١/ ١١٢): كتاب الصلاة: باب الجماعة والإمامة، الحديث (٣٠٣)، وأبو عوانة (٢/ ٢): كتاب الصلاة: باب فضل صلاة الجماعة، والبيهقي (٣/ ٦٠): كتاب الصلاة: باب ما جاء في فضل صلاة الجماعة، من رواية سعيد بن المسيب عنه.
وأخرجه أحمد (٢/ ٥٠١)، والبخاري (٢/ ١٣٧)، رقم (٦٤٨) ومسلم (١/ ٤٥٠): كتاب المساجد: باب فضل صلاة الجماعة (٤٢)، الحديث (٢٤٦)، والطبراني في الصغير (١/ ٢٦) من رواية أبي سلمة عنه.
وأخرجه أحمد (٢/ ٤٨٥) من رواية عباد بن أنيس عنه.
وأخرجه مسلم (١/ ٤٥٠): كتاب المساجد، الحديث (٢٤٨)، وأبو عوانة (٢/ ٣) من رواية نافع بن جبير عنه.
وأخرجه أحمد (٢/ ٤٨٥)، ومسلم (١/ ٤٥٠) كتاب المساجد: باب فضل صلاة الجماعة، الحديث (٢٤٧)، وأبو عوانة (٢/ ٢)، والبيهقي (٣/ ٦٠) رواية سلمان الأغر كتاب الصلاة: باب ما جاء في فضل صلاة الجماعة.
وأخرجه أحمد (٢/ ٥٢٠)، والبخاري (٢/ ١٣١): كتاب الأذان باب فضل صلاة الجماعة، الحديث (٦٤٧)، وأبو داود (١/ ٣٧٨): كتاب الصلاة: باب فضل المشيْ إلى الصلاة، الحديث (٥٥٩)، من رواية أبي صالح عنه.
وأخرجه أحمد (٢/ ٤٥٤) من رواية أبي الأحوص عنه.
وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١٥٦)، والبيهقي (٣/ ٦٠)، من رواية الأعرج، كلهم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «صلاة الجماعة تعدل خمساً وعشرين من صلاة الفذ» وفي لفظ: تفضل صلاة في الجميع على صلاة الرجل وحده خمساً وعشرين درجة.
وأخرجه الدارمي (١/ ٢٩٣) من طريق سعيد بن المسيب.
وأخرجه أبو داود الطيالسي (١/ ١٢٩): كتاب الصلاة: باب صلاة الجماعة، الحديث (٦٠٥)، وأحمد (٢/ ٢٥٢)، وابن ماجة (١/ ٢٥٨): كتاب المساجد: باب فضل الصلاة في جماعة، الحديث (٧٨٦)، وأبو عوانة (٢/ ٤) كتاب الصلاة: باب فضل صلاة الجماعة، من طريق الأعمش، عن أبي صالح كلاهما عن أبي هريرة بلفظ تفضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ بضعا وعشرين درجة؛ وخالفهم شريك فرواه عن الأشعث بن سليم عن أبي الأحوص عن أبي هريرة بلفظ، تفضل صلاة الجماعة على الوحدة سبعاً وعشرين درجة.
وأخرجه أحمد (٢/ ٣٢٨) عن النضر عن شريك.
وأخرجه أحمد (٢/ ٤٥٤)، عن حجاج عنه فذكره بالشك تفضل صلاة الجماعة على صلاة الوحدة سبعاً وعشرين درجة أو خمسا وعشرين درجة.
وأخرجه أيضاً (٢/ ٥٢٥) مرة أخرى عن يحيى بن آدم عنه فذكره على موافقة الجمهور فقال: تفضل الصلاة في جماعة على صلاة الفذ بخمس وعشرين درجة.
وفي الباب عن جماعة من الصحابة موافقه لرواية أبي هريرة بلفظ: خمس وعشرين درجة منهم: أبو سعيد الخدري، وابن مسعود، وعائشة، وأبي بن كعب، وأنس، ومعاذ بن جبل، وصهيب، وزيد بن ثابت.
ـ حديث أبي سعيد الخدري:
أخرجه أحمد (٣/ ٥٥)، والبخاري (٣/ ١٣١): كتاب الأذان: باب فضل صلاة الجماعة، الحديث (٦٤٦) وأبو داود (١/ ٣٧٩): كتاب الصلاة: باب فضل المشى إلى الصلاة، الحديث (٥٦٠)، وابن ماجة(١/ ٢٥٩): =

وعشرين لحظة، فإن كان نسبةُ خضوعِهِ في الجماعة إلى خضوعه منفرداً أقلَّ من نسبة واحدٍ إلى سبعة وعشرين، فالانفرادُ أولى، وإن كان أكثرَ من ذلك، فالجماعةُ أَوْلَى.

فتواه في السُّنَّةِ بَعْدَ صلاةِ الجُمُعَةِ

قال ابن الصَّلَاح: من تفرُّداتِ الغَزَّاليِّ: أنه ذكر في «بداية الهِدَايَة» في سُنَّة الجمعة بعدَها؛ أن له أن يصلِّيها ركعتين، وأربعاً، وسِتاً.

قال: فأبعد في سِتٍّ، وشَذَّ.

قال النَّوويُّ: رَوَى الشَّافعيُّ بإسناده في «كتاب عَليٍّ وَابنِ مَسْعُودٍ»، عن عَليٍّ، رضي الله عنه؛ أنه قال: مَنْ كَانَ مِنكُمْ مُصَلِّياً بَعْدَ الجُمُعَةِ، فَلْيُصَلِّ بَعْدَهَا سِتَّ رَكَعَاتٍ.

ومن فتاويه أيضاً:

● إذا قال: مَنْ رَدَّ عبْدي، فله دِرْهَمٌ قبْلَهُ، بَطَلَ، كما إذا قال: إذا جاء رأسُ الشهر، فلفلانٍ

= كتاب المساجد: باب فضل الصلاة في جماعة، الحديث (٧٨٨)، والحاكم (١/ ٢٠٨): كتاب الصلاة: باب الصلاة في جماعة، والبيهقي (٣/ ٦٠): كتاب الصلاة: باب فضل صلاة الجماعة واستدركه الحاكم لزيادة وقعت عنده في متنه ولفظه: الصلاة في الجماعة تعدل خمسا وعشرين صلاة، فإذا صلاها في الفلاة فأتم ركوعها وسجودها بلغت خمسين صلاة.

ـ حديث عبدالله بن مسعود:

أخرجه أحمد (١/ ٣٧٦)، وله رواية أخرى بلفظ: بضع وعشرين.

ـ حديث عائشة:

أخرجه أحمد (٦/ ٤٩) والنسائي (٢/ ١٠٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٣٨٦).

ـ حديث أبي بن كعب

أخرجه ابن ماجة (١/ ٢٥٩): كتاب المساجد: باب فضل الصلاة في جماعة (٧٩٠).

ـ حديث أنس:

أخرجه البزار (١/ ٢٢٧ ـ كشف) رقم (٤٥٩) وذكره الهيثمي في «المجمع» (٢/ ٤٣) وقال: رواه البزار والطبراني في «الأوسط» ورجال البزار ثقات وأخرجه الحارث في مسنده (١٥٤ ـ زوائده) بسند فيه داود بن المحبر وهو ضعيف جدا ولكن جاء بلفظ: أربع وعشرين.

ـ حديث معاذ:

أخرجه البزار (١/ ٢٢٥) رقم (٤٥٤) من طريق عبد الحكيم بن منصور الواسطي، عن عبد الملك بن عمير بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ بن جبل به، قال البزار: عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من معاذ.

وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٤٣) وقال: رواه البزار، والطبراني في الكبير، ورجال الطبراني موثقون.

ـ حديث صهيب:

ذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٤٢) وقال: رواه الطبراني في الكبير، وفيه الربيع بن بدر، وهو ضعيف.

عليَّ درهمٌ، لا يصحُّ؛ لأن التعليق إنما يكون لِلاستحقاق بعملٍ مقصودٍ، هو عِوَضُ الدرهَم، والموجَبُ لا يتقدَّم على الموجِبِ، والمتقدِّمُ على العملِ زمانٌ، والزمانُ لا يصلح لأنْ يُعَلَّقَ به آستحقاقُ المال.

قاله الغَزَّاليُّ، في كتاب «عِلْمِ الغَوْرِ في دِرَايَةِ الدَّوْرِ».

● إذا قالتِ المطلَّقةُ: آنْقَضَتْ عِدَّتِي، وقَبِلْنَا قولهَا، ثم أتتْ بولدٍ لزمانٍ يَحْتَمِلُ أنْ يكون العُلُوقُ به في النِّكَاحِ، لَحِقَ النَّسَبُ، إلا إذا تزوَّجَتْ، وآحْتَمَلَ أن يكونَ من الثاني.

فلو قالتْ: نَكَحْتُ زوْجاً آخر، ولم يظهر لنا؛ قال الغَزَّاليُّ، في كتاب «التَّحْصِينِ»: فلا نصَّ فيه، وفيه احتمالٌ ونَظَرٌ مَذْهَبِيٌّ.

● إذا قال الزوجُ لامرأتِهِ: أَحْلَلْتُ أُخْتَكِ لي، ونوَى الطلاقَ، فهل يقعُ، ويكون هذا اللفظُ كنايةً عن طلاقها؛ لأن حِلَّ أختها يتضمَّن تحريمَها، المُؤْذِنَ بطلَاقِها؟

قال الغَزَّاليُّ، في «التَّحْصِينِ»، في مسألة «أَنَا مِنْكِ طَالِقٌ»: هذه المسألة غيرُ منصوصةٍ، وإنما ولَّدها الخَاطِرُ.

ثم ذكر ما حاصلُهُ الترَدُّد في أنَّها، هَلْ تَلْحَقُ بقوله: «آعْتَدِّي»؛ لأن العِدَّةَ حِلٌّ شَرْعِيٌّ، وكذلك حِلُّ الأُخْتِ، أو يُفَرِّقُ بينهما؛ بأن دلالةَ العدَّة على الطلاقِ أَظْهَرُ مِنْ حِلِّ الأُخْتِ؛ لغلبته، وحضورِهِ في الذِّهْنِ؟

● يَلْزَمُ المُسَافِرَ أَنْ يَشْتَرِيَ المَاءَ؛ للطَّهَارةِ، بثمن المِثْلِ.

وقيل: ثَمَنُ المِثْلِ هو مُوَاجَرَةُ نَقْلِهِ إِلَىٰ موضعِ الشِّراءِ؛ أَخْذاً من أن الماءَ لا يُمْلَكُ بعد الحَوْزِ في الإناء، وهو بعيدٌ جِدًّا، لا يُعْرَفُ إلاَّ في «النِّهَايَةِ».

والغَزَّاليُّ ذهَبَ إلَيْه في كتبِهِ، وادَّعَىٰ أنه جَارٍ، وإنْ قلنا: الماءُ مَمْلُوكٌ، فَأَبْعَدَ وزاد في البُعْدِ.

قال الرَّافِعِيُّ: ولم أَرَ مَنْ رَجَّحَهُ غَيْرَهُ.

٦ ـ جهود الغزاليّ في أصول الفقه

وقبل الخَوْضِ في الكلام على جهود الغزالي، وإسهاماته، وما ألَّفه في أصول الفقه، يجدر بنا أن نلقى نظرةً على هذا العلم؛ لنعرف شيئاً عن مكانته السامية، وأهميته الكبيرة بين العلوم الإسلامية:

علم أصول الفقه هو العِلْمُ الذي أزدَوَجَ فيه العَقْلُ والسمع، والرأي والشرع، وهو الأسَاسُ لعلم الفقه، ولا غنى لأي فقيه عن تعلّمه ودرايته؛ لأنه العاصم له عن الخطأ في استنباط الأحكام من أدلّتها التفصيلية. وكذلك يستعين به المشرِّع على مراعاة المصلحة العامة، والوقوف عند الحدّ الإلهي في تشريعه.

ويجب أن تتوفَّر في الأُصُولي شَرَائط مهمَّة، هذه الشرائط لا تخرج عن أبحاث علم الأصول ومَسَائله؛ حيث يجب أن يعرف عِلْمَ كتاب الله ـ عزَّ وَجَلَّ ـ، وسُنَّة رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأقاويل السَّلَفِ، ولغة العَرَبِ، ووجوه القياس.

ـ فيعرف من كتاب الله ـ عزَّ وَجَلَّ ـ نَاسِخَهُ ومَنْسُوخَهُ، وخاصَّه وعامه، ومُجْمَلَهُ ومُفَصَّله، ويعرف آيات الأحكام.

ـ ويعرف من السُّنة صَحِيحَهَا وسقيمها، ومَسَانِيدَهَا ومراسيلها، ويعرف ترتيب الكتاب على السُّنة، والسُّنَّة على الكتاب.

ـ ويعرف أقاويل السَّلَفِ ـ في الأحكام ـ من الصَّحَابة فمن بعدهم، إلى عَصْرِ إجماعهم واختلافهم.

ـ ويعرف علم اللُّغَةِ: لأن الخطاب وَرَدَ بلسان العَرَبِ، فمن لم يعرف لُغَتَهُمْ لا يعرف مراد الشَّارِعِ.

ـ ويعرف وجوه القِيَاسِ من الجَلِيِّ والخَفِيِّ، وهو كيفية رَدِّ الفرع الذي لا يجد فيه حكماً إلى نظائره من الأصول التي وَرَدَتْ في الكتاب والسنّة.

وهذه الخمسة لا تخرج عن أبحاث عِلْمِ «أصول الفقه».

أما عن جُهُودِ الإمام الغزالي في أُصُول الفقه، فهي كثيرة ومتعدّدة، إذ ألَّف فيه ـ رحمه الله ـ أكثر من مصنّف كبير، يُعَدُّ كل منها مرجعاً أساسيّاً لدراسة أصُول الفقه، وتعلّمه، وسنتكلم عن مؤلفاته فيما يلي بشيء من الإيجاز:

أولاً: كتاب المَنْخُول من تعليق الأُصُول.

وقد أجمع كُلُّ من كتب في التَّرَاجم والتاريخ على صحَّة نِسْبَةِ هذا الكتاب للإمام الغزاليِّ رضي الله عنه.

وقد ذكر هو بنفسه في أكثر من مَوْضِعٍ، مثل مقدّمة «المستصفى»، وأحال عليه في كتاب «شفاء الغليل».

ويعتبر كتاب «المَنْخُول» من أوائل الكتب التي أَلَّفَهَا الغَزاليُّ في أصول الفقه، ولهذا نجده في هذا الكتاب تابعاً لآراء أستاذه إمام الحرمين، وناقلاً لآرائه، ولم تظهر فيه بوضوح ملامح شَخْصيَّتِهِ المستقلّة، وقد أشار الغزالي إلى ذلك بنفسه من آخر الكتاب حيث يقول:

«هذا تَمَامُ القول في الكتاب، وهو تَمَامُ «المنخول من تعليق الأصول» بعد حذف الفُضُول، وتحقيق كل مسألة بماهيَّةِ العقول مع الإقلاع عن التَّطْويلِ، والتزام ما فيه شفاء الغليل، والاقتصار على ما ذكره إمام الحَرَمَيْنِ ـ رحمه الله ـ في تعاليقه من غير تَبْدِيلٍ وتزييد في المعنى، وتقليل، سوى تكلّف في تهذيب كل كتاب بِتَقْسِيمِ فصول، وتبويب أبواب، رَوْماً لتسهيل المُطَالَعَةِ عند مَسِيسِ الحاجة إلى المُرَاجَعَةِ..».

أما مضمون الكتاب:

فهو يتضمن الموضوعات الآتية:

١ ـ القول في الأحكام الشَّرعيَّة.

٢ ـ القول في الأحكام التكليفيَّة.

٣ ـ القول في حقائق العُلُوم.

٤ ـ في مآخذ العُلُوم ومَصَادرها.

٥ ـ القول في اللُّغَات.

٦ ـ القول في مِقْدَارِ من النحو، ومعاني الحروف.

٧ ـ كتاب الأوَامر.

٨ ـ القول في النَّوَاهي.

٩ ـ باب في بيان الوَاجِبِ، والمَنْدُوبِ، والمحظور، والمَكْرُوهِ.

١٠ ـ كتاب العُمُومِ والخصوص.

١١ ـ القول في الاستثناء.

١٢ ـ كتاب التأويل.

١٣ ـ كتاب المَفْهُومِ.

١٤ ـ القول في أفعال الرَّسُول عليه الصلاة والسلام.

١٥ ـ القَوْلُ في شرائع مَنْ قبلنا.

١٦ ـ كتاب الأَخْبَار.

١٧ ـ كتاب النَّسْخِ.

١٨ ـ كتاب الإجماع.

١٩ ـ كتاب القياس.

٢٠ ـ كتاب الترجيح.

٢١ ـ كتاب الفتوى؛ وفيه بابان. أحدهما: في الاجتهاد وأحكامه، والثاني في أحكام التقليد.

٢٢ ـ باب في بيان سبب تقديم مذهب الشَّافعي ـ رضي الله عنه ـ على سائر المذاهب.

ثانياً: كتاب تَهْذِيب الأُصُول:

وقد صَحَّت نسبته أيضاً إلى الإمام الغزالي، كما أنه ـ رضي الله عنه ـ قد أشار إليه في كتابه «المستصفى». عندما أوضح سبب تأليفه للمستصفى، إذ يقول:

«فاقترح عَلَيَّ طَائِفَةٌ من مُحَصِّلي علم الفقه ـ تَصْنِيفاً في أصول الفقه، أَصْرِفُ العناية فيه إلى التَّلْفِيقِ بين الترتيب، والتحقيق، وإلى التوسُّط بين الإخلال والإِمْلاَل، على وجه يقع في الفَهْمِ دون كتاب «تهذيب الأصول» لميله إلى الاستقصاء والاستكثار، وَفَوْقَ كتاب «المنخول»، لميله إلى الإيجاز والاختصار».

ثالثاً: كتاب شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل

وقد ذكره الإمام الغزاليُّ في كتابه «المستصفى»، واقتصر على اسم «شفاء الغليل»، كما ذكره في أكثر من موضع آخر.

هذا الكتاب ذو قيمة حقيقية في علم الأصول؛ إذ ينمُّ عن عقلية واعية فاهمة لأسرار الشريعة، وقواعدها، وضوابطها، وهو مليء بكثير من الأمثلة والتطبيقات لمسائل التعليل والقياس، لا نجدها في كثير من كتب أُصُول الفِقْهِ المختلفة، مما يجعل هذا الكتاب مَرْجعاً عملياً للاسْتِفادة من القواعد الأُصُولية، وإخراج تلك القواعد من الجُمُود النظريِّ إلى التطبيق العمليِّ.

يقول الغزاليُّ عن هذا الكتاب:

«وبعد، فإن إلْحَاحَكَ أيها المُسْتَرْشِدُ في اقتراحك، ولَجَاجَكَ في إظهار احتياجك إلى «شفاء العليل في بيان مَسَائِلِ التعليل من المناسب والمحيل» والشبه والطرد أتيت فيه بالعَجَبِ العُجَابِ، ولباب الألباب الخ أوله: الحمدلله المُسَبَّحِ بالغُدُوِّ والآصال المقدَّسِ عن مُضَاهَاةِ الأمثال.

رتبه على مقدّمة، وخمسة أركان.

المقدمة: في بيان معاني القياس، والعلة، والدّلالة.

الركن الأول: في إثبات علة الأصل.

الثاني: في العلة.

الثالث: في الحكم.

الرابع: في القياس.

الخامس: في الفَرْعِ المُلْحَقِ بالأصل».

أما إذا تكلّمنا عن مضمون الكتاب، فهو يتألّف من مقدمة، وخمسة أركان، كما هو واضح في كلام الغزاليِّ السابق:

أما المقدّمة: فهي تَدُورُ حول معنى القياس والعلّة والدلالة، والفرق بين القياس والعلّة، وبين العلّة والدلالة.

الرُّكْنُ الأَوَّلُ: ويدور حَوْلَ طُرُقِ إثبات العليَّة بالنَّصِّ، والتنبيه والإيماء والإجماع، والمناسبة، ثم تكلّم عن المصالح المرسلة، وشروط صحّة التعليل بها، وفي كل هذا يعرض مذاهب العلماء المختلفة، مع الأمثلة والتطبيقات.

الركن الثّاني: ويدور حول العِلَّة، وما يجوز أن يجعل علَّةً، ومسائل تخصيص العلّة، والجمع بين علّتين لحكمٍ واحدٍ، إلى غير ذلك من المباحث المتعلّقة بالعلة والممزوجة بالأمثلة والتَّطبيقاتِ الكثيرة.

الرُّكْنُ الثالث: ويدور حول حكم الأَصْلِ، وما يجوز أن يثبت بالقياس، وما لا يجوز، ومسألة البقاء على الحكم الأصلي قبل الأصل، وهل يُعْرَفُ بالقياس؟

الركن الرابع: ويدور حول الأَصْلِ، وشَرَائِطِهِ، ومتى يصحُّ القياس عليه؟

الركن الخامس: ويَدُورُ حول الفَرْعِ، وشرائط الفرع المقيس على الأصل.

رابعاً: كتاب المُسْتَصْفَىٰ

وقد أَلَّفَهُ الإمام الغزاليُّ من آخر حَيَاتِهِ العلميَّة، ويعدُّ هذا الكتاب العِمَادَ الثَّالِثَ من أصول الشافعية. و«المستصفى» وَسَطٌ بين الإيجاز والإِطْنَاب، فهو فوق «المنخول»، ودون «تهذيب الأصول»، وقد أشار الغزاليّ إلى ذلك في مقدّمة الكتاب، موضّحاً الدافع لتأليف هذا الكتاب، حيث يقول:

«فاقترح عَلَيَّ طائفة من مُحَصِّلي علم الفقه تصنيفاً في أصول الفِقْهِ، أصرف العِنَايَةَ فيه إلى

التلفيق بين الترتيب والتَّحْقِيقِ، وإلى التوسُّطِ بين الإخلال والإملال، على وَجْهٍ يقع في الفَهْمِ دون كتاب «تهذيب الأصول» لميله إلى الاستقصاء والاسْتِكْثَارِ، وفوق كتاب «المَنْخُولِ» لميله إلى الإيجاز والاختصار، فأجبتهم إلى ذلك مُسْتَعِيناً باللَّهِ، وجمعت فيه بين التَّرْتِيب والتَّحْقِيق لِفَهْمِ المعاني، فلا مَنْدُوحَةَ لأحدهما عن الثَّاني، فصنَّفته، وأتيت فيه بترتيب عَجِيبٍ يطلع الناظر لأول وَهْلَةٍ على جميع مَقاصِدِ هذا العلم، ويفيده الاحْتِوَاء على جميع سارح النظر فيه».

ومضمون الكتاب: أمّا إذا تحدّثنا عن مضمون كتاب «المستصفى» فهو يتكوّن من مقدّمة وأربعة أركان.

المقدّمة: حيث مهّد الغزالي فيها الحديث عن هذه الأركان الأربعة، يقول الغزالي: «اعلم أنك إذا فهمت أنّ نَظَرَ الأُصوليِّ في وجوه دَلاَلَةِ الأدلّة السَّمعيَّة على الأحكام الشرعية، لم يَخْفَ عليك أن المقصود مَعْرِفَةُ كيفية اقتباس الأحكام من الأدِلَّةِ، ثم في الأدلَّة وأقسامها، ثم في كيفية اقتباس الأحْكَامِ من الأدلَّة، ثم في صفات المُقْتَبِسِ الذي له أن يقتبس الأحْكَامَ، فإن الأحكام ثمرات وكل ثمرة فيها صفة وحقيقة في نفسها، ولها مثمر، ومستثمر، وطريق استثمار. والثمرة: هي الأحكام أعني الوجوب، والحظر، والندب، والكراهة، والحُسْن والقبح، والقضاء والإداء، والصحة، والفساد وغيرها. والمثمر: هي الأدلة، وهي ثلاثة: الكتاب والسُّنة، والإجماع فقط، وطريق الاستثمار هي: وجود دَلاَلَةِ الأدلَّة، وهي أربعة؛ إذ الأقوال إما أن تَدُلَّ على الشيء بصفتها، ومنظومها أو بفَحْوَاهَا ومَفْهُومها، وباقتضائها وضرورتها، أو بمعقولها، ومعناها المستنبط منها.

والمستثمر: هو المجتهد، ولا بُدَّ من معرفة صِفَاتِهِ، وشُرُوطِهِ، وأحكامه.

أمَّا الأرْكَانُ الأربعة فهي:

الركن الأول: في الأحكام، والبَدَاءَةُ بها أولى؛ لأنها الثمرة المَطْلُوبَةُ.

الركن الثاني: في الأدلَّة.

الركن الثالث: في طريق الاستثمار، وهو وجوه دلالة الأدِلَّةِ.

الركن الرابع: في المستثمر، وهو المجتهد الذي يحكم بظَنِّهِ، ويقابله المقلّد الذي يلزمه اتباعُهُ، فيجب ذِكْرُ شروط المقلّد والمجتهد وصفاتهما.

ولأهمية الكتاب ومَكَانَتِهِ العلميّة في أُصُول الفقه، فقد اهتمَّ العلماء بكتاب «المستصفى»، وعكفوا عليه زَمَناً طويلاً يدرسونه ويشرحونه ويُلَخِّصُونه، وسنعرض بإيجاز لهذه الجهود:

أولاً: شروح المُسْتَصْفَىٰ:

قام بشرحه أبو علي حُسَيْنُ بن عبد العزيز الفِهْرِيُّ البَلَنْسِيُّ المتوفى سنة ٦٧٩ هـ، وأبو عبدالله محمد بن محمد بن علي العَبْدَرِيُّ في كتابه المسمى «المستوفى» وعليه تعليقه لسليمان بن داود بن محمد القرناطي المتوفى سنة ٦٣٩ هـ.

ثانياً: اخْتِصَارُهُ أو تلخيصه:

لخصه أبو العَبَّاسِ أَحْمَدُ بن مُحَمَّدٍ الاشبيلي المتوفّى سنة ٦٤٧ هـ أو ٦٥١ هـ أو الوليد بن رشد (الحفيد) المتوفى سنة ٥٩٥ هـ.

وابن شاس، وابن رشيق، والسّهروردى الحكيم، وابن قُدَامَةَ المَقْدِسيّ المتوفى سنة ٦٢٠ هـ في كتابه المُسَمَّىٰ «روضة الناظر وجنّة المناظر».

مُصنَّفَاتُ الإمَامِ الْغَزَّاليِّ

لقد ترك الغَزَّاليُّ ثروةً ثمينةً من المؤلَّفات العلميَّة التي تشمَلُ كثيراً من فُنُونِ المعْرِفَةِ والفكْر؛ حتَّىٰ إن المكتباتِ الكبيرةَ تتباهَىٰ وتتسَابَقُ في ضمِّ مؤلَّفاتِهِ إلَيْها.

ولعلَّ القِيمَةَ العلميَّة لهذه المؤلَّفات تَرْجِعُ إلَىٰ ما أسْلَفْناه منْ نُبُوغِ هذا العَالِمِ الجَلِيلِ، واتِّسَاعِ ثقافاتِهِ التى اطَّلَعَ عَلَيْها، وحواهَا صدْرُهُ، وتَرجِعُ إلَىٰ تَلْمَذَتِهِ لأساتذةٍ كبارٍ مِنْ علماءِ هَذِهِ الأمَّة.

لقد ترك الغَزَّاليُّ بَصْمَةً واضحةً في الفِكْرِ الإِنْسَانِيِّ بصفة عامَّة، والفكر الإسلاميِّ بصفةٍ خاصَّة، وغدا علمه صَرْحاً كبيراً في سِلْسِلَة الحَضَارَات المختلفَة، بل لا نعدو الحقيقة، إذا قلنا: إنه حضارةٌ قائمةٌ بذاتها علَىٰ أسُسٍ ومناهجَ علميَّة تضارعُ تلْكَ التي يتباهَىٰ بها علماءُ الغَرْبِ في العصُورِ الحديثَةِ.

جديرٌ بالذِّكْرِ أنَّ شهرةَ هذا الإمَامِ قدْ ذَاعَ صيتُهَا شَرْقاً وغرباً، وعَكَفَ الباحثُونَ والمستشْرقُونَ في شتَّى البقَاعِ علَىٰ دراسَة كتُبِهِ، وإزالَةِ الغموض عَنْ كَثيرٍ من مؤلَّفاتِ هذا العَالِمِ الجليل، وترجعُ أوَّلُ محاوَلَةٍ دراسيَّة أُجْرِيَتْ عن حياة الغزاليِّ ومؤلَّفاتِهِ، تلْكَ التي قام بها الفَيْلَسُوفُ والشاعرُ الألْمَانيُّ «جُوتِه» في منتصفِ القَرْن التَّاسِعَ عَشَرَ، حَيْثُ تناوَلَ في بَحْثِهِ أرْبَعِينَ مُؤَلَّفاً للإمام الغَزَّاليِّ، وحاول أن يحقِّق صحَّةَ نسبتها إليه.

ثم توالَى البَحْثُ، فكتَبَ مَكْدُونَالْد بَحْثاً عن حياةِ الغَزَّاليِّ، وتعرَّض فيه لبعض الكُتُبِ الموضوعَةِ على الإمامِ الغَزَّاليِّ، وبخاصَّة كتابُ «المَضْمُون به على غَيْرِ أَهْلِهِ».

وجاء بعْدَ ذلك المستَشْرِقُ «جُولْدْتسِهَر» فكتَبَ عن الإمامِ الغَزَّاليِّ، وأنكر صحَّة نسبة كتاب «سِرُّ العَالَمِينَ» له؛ ودلَّل على ذلك بأدلَّة.

ثم قام المُسْتَشْرِقُ «مَاسِّينيُون» بمحاولة جديدةٍ بترتيب مؤلَّفات الغَزَّاليِّ، غير أنه لم يبحث المؤلَّفات المنْحُولَةَ.

ثم قام المُسْتَشْرِقُ «أسين بَلاَثيُوس» بِوَضْعِ كتاب أسْمَاهُ «رُوحَانِيَّةُ الغَزَّاليِّ» يقع في أربع مُجلدات، طبع في «مَدْرِيد» عام ١٩٣٤ م، وهو يُعَدُّ مبحثاً مفصَّلاً ميَّز فيه بين المنحول وغيره.

ثم جاء المُسْتَشْرِقُ «موريس بويج» عام ١٩٥٩ م بدراسة لمؤلَّفات الغَزَّاليِّ دراسةً تاريخيَّة وقد نَشَرَ بحثَهُ وأكْمَلَهُ المستَشْرِقُ «ميشيل ألاَر» ثم جاء المصرِيُّ عبْدُالرَّحْمَن بَدَوِيّ، فكتب كتاباً عن مؤلَّفات الغزاليِّ رتَّبَهُ على سَبْعَةِ أقسامٍ هي كالتَّالي:

الأوَّلُ: في الكُتُبِ المَقْطُوعِ بصحَّة نسبتها للغَزَّاليِّ.

الثَّاني: كُتُبٌ يدُورُ الشَّكُّ في صحَّةِ نسبتها له.

الثَّالِثُ: كتُبٌ من المُرَجَّح أنها ليْسَتْ له.

الرَّابعُ: كتُبٌ أُفْرِدَتْ بعناوِينَ مستقلَّةٍ، وكُتُبٌ وَرَدَتْ بعناوينَ متغيِّرةٍ.

الخَامِسُ: كُتُبٌ منحولةٌ.

السَّادِسُ: كُتُبٌ مجهولةُ الحَقِيقَةِ.

السَّابعُ: مخطوطَاتٌ موجودةٌ ومنسوبةٌ إلى الغَزَّاليِّ.

بعد هذا العَرْض للباحثينَ والمحققِّين الَّذين تناوَلُوا مؤلَّفاتِ الغَزَّاليِّ ودرَسُوها دراسةً تاريخيَّةً، وأثبتوا مَا نُسِبَ إلَيْهِ مِمَّا ألَّفه نذكر بشَيْءٍ من الإيجاز هذه المؤلَّفاتِ؛ وها هي ذي:

١ ـ إحياء علوم الدين.

٢ ـ الإملاء على إشكالات الإحياء

٣ ـ الاقتصاد في الاعتقاد

٤ ـ إلجام العوام عن علم الكلام

٥ ـ الأربعين.

٦ ـ أيها الولد.

٧ ـ أسرار معاملات الدين.

٨ ـ أساس القياس.

٩ ـ الاستدراج.

١٠ ـ البسيط في الفروع

١١ ـ بداية الهداية.

١٢ ـ تلبيس إبليس أو تدليس إبليس

١٣ ـ تهذيب الأصول.

١٤ ـ تحقيق المآخذ.

١٥ ـ تهافت الفلاسفة.

١٦ ـ التعليقة في فروع المذهب.

١٧ ـ جواب الأربع مسائل التي سألها الباطنية بهمذان.

١٨ ـ جامع الحقائق بتجريد العلائق.

١٩ ـ جواهر القرآن.

٢٠ ـ جواب مفصل الخلاف.

٢١ ـ الحكمة في مخلوقات الله.

٢٢ ـ حقيقة القرآن.

٢٣ ـ حقيقة القولين.

٢٤ ـ حجة الحق.

٢٥ ـ خلاصة المختصر ونقاوة المعتصر.

٢٦ ـ الدرة الفاخرة في كشف علوم الآخرة.

٢٧ ـ الدرج الرقوم في الجداول.

٢٨ ـ رسالة في الوعظ والاعتقاد.

٢٩ ـ رسالة إلى بعض أهل عصره.

٣٠ ـ رسالة المعرفة.

٣١ ـ رسالة الأقطاب.

٣٢ ـ الرسالة القدسية.

٣٣ ـ الرسالة اللدنية.

٣٤ ـ زاد الآخرة (بالفارسية).

٣٥ ـ سر العالمين وكشف ما في الدارين.

٣٦ ـ كتاب شفاء الغليل في القياس والتَعليل.

٣٧ ـ غاية الغور في مسائل الدور.

٣٨ ـ غور الدور في المسألة السريجية.

٣٩ ـ فضائل القرآن.

٤٠ ـ فتاوى الغزالي.

٤١ ـ قواصم الباطنية.

٤٢ ـ القسطاس المستقيم.

٤٣ ـ القانون الكلي في التأويل.

٤٤ ـ الكشف والتبين في غرور الخلق أجمعين.

٤٥ ـ كيمياء السعادة والعلوم (بالفارسية).

٤٦ ـ لباب النظر.

٤٧ ـ المستصفى في أصول الفقه.

٤٨ ـ المنخول في الأصول.

٤٩ ـ المنقذ من الضلال.

٥٠ ـ مشكلة الأنوار في لطائف الأخبار.

٥١ ـ المضنون به على غير أهله.

٥٢ ـ المضنون به على أهله.

٥٣ ـ المنتحل في علم الجدل.

٥٤ ـ ميزان العمل.

٥٥ ـ المستظهري في الرد على الباطنية.

٥٦ ـ المعارف العقلية ولباب الحكمة الإلهية.

٥٧ ـ المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى.

٥٨ ـ مقاصد الفلاسفة.

٥٩ ـ محك النظر.

٦٠ ـ معيار العلم في المنطق.

٦١ ـ المبادىء والغايات.

٦٢ ـ المآخذ في الخلافيات.

٦٣ ـ منهاج العابدين.

٦٤ ـ معارج القدس في مدارج معرفة النفس.

٦٥ ـ نصيحة الملوك (فارس).

٦٦ ـ الوجيز في الفروع.

٦٧ ـ الوسيط.

٦٨ ـ ياقوت التأويل.

«الغَزَّاليُّ مُجَدِّدُ القَرْنِ الخَامِسِ الْهِجْرِيِّ»

يُعَدُّ الغَزَاليُّ عند كثير من عُلَماءِ الأُمَّةِ مجدِّدَ المائةِ الخَامِسَة؛ وذلك لما له مِنَ الإِسْهَامَاتِ الواضحَةِ في شتَّى الفنونِ الإسلاميَّة، ومؤلَّفاتِهِ العظيمَةِ؛ في التصوُّف، وعلْمِ الكلامِ، والفَلْسَفَة، والفقه، وأصوله، وجهودِهِ المتوالية في إحيَاءِ السُّنَّةِ، ومحاربة الْبِدْعَة، وحَرْبِهِ الشعواء على الزنَادِقَةِ، والباطنيَّة، والفلاسفة المُلْحِدِينَ، وسَائر طوائِفِ الضَّلاَلِ والانحرافِ.

وتستندُ هذه الحقيقةُ أيْضاً علَىٰ مَدَىٰ تأثيرِهِ الفَعَّال والمُبَاشِرِ على الفَرْد، والمجتمع، والعلوم المختلفة التي أسْهَمَتْ في بناء صَرْحِ الحضارة الإِسْلاميَّة العريقة.

والقائلُونَ بأنَّ الغَزَاليَّ مجدِّدُ المائة الخَامِسَة أخَذُوا ذلك مِنَ استدلالِهِمْ بالحديث النبويِّ الشريفِ الذي رواه أبو هُرَيْرَةَ ـ رضي الله عنه ـ، عن رَسُول الله صلى الله عليه وسلم:

«إنَّ الله تَعَالَىٰ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الأمَةِ عَلَىٰ رَأسِ كُلِّ مائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا أمْرَ دِينَها»[1].

رواه العراقيُّ، والحاكمُ في المستدركِ.

وفي لفظٍ آخرَ: «في رَأس كُلِّ مائَةِ سَنَةٍ رَجُلاً مِنْ أَهْلِ بَيْتي يُجَدِّدُ لَهُمْ أمْرَ دِينِهِمْ» ذكره الإمامُ أحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ـ رضي الله عنه ـ، وقال عَقِيبَهُ: نَظَرْتُ في سنة مائَةٍ، فإذا هو رجُلٌ من آل رَسُولِ الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ، وَنَظَرْتُ في المائَة الثَّانِيَة فإذا هُوَ رَجُلٌ مِنْ آلِ رَسُولِ الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ مُحَمَّدُ بْنُ إدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ.

قال بعْضُ أئمَّة الْعِلْمِ: ولا يكونُ إلاَّ عالماً بالعُلُومِ الدينيَّة الظاهرة والباطنية.

ولابن السُّبْكِيِّ في هذه المَسْألة كلامٌ نفيسٌ في «طَبَقَاتِ الشَّافعيَّة» يجب أنْ نَذْكُرَهُ، لتعمَّ الفائدةُ به.

قال ابنُ السُّبْكِيِّ:

«لمَّا لم نجدْ بعد المائةِ الثَّانيةِ من أهْلِ البَيْتِ مَنْ هو بهذه المَثَابَةِ، ووجَدْنا جميعَ مَنْ قيل: إنه المبعوثُ في رأسِ كُلِّ مائةٍ ممَّنْ تمذهَبَ بمذْهَب الشافعيِّ، وانْقَاد لقَولِهِ، علمنا أنه الإمامُ المبعوثُ الَّذي استقرَّ أمْرُ الناسِ علَىٰ قوله، وبُعِثَ بعده في رأسِ كُلِّ مائةٍ من يقرِّر مذهبه، وبهذا تعيَّنَ عندي تقديمُ ابْنِ سُرَيج في الثالثةِ عَلَى الأشْعَرِيِّ؛ فإن أبا الحَسَنِ الأشعريَّ رضيَ اللهُ عنه، وإن كان أيضاً شَافِعِيَّ المَذْهَبِ، إلا أنه رجُلٌ متكلِّمٌ، كان قيامه للذَّبِّ عن أصولِ العقائِدِ، دون فروعها، وكان ابن سُرَيْجٍ رجلاً فقيهاً، وقيامه للذَّبِّ عن فروعِ هذا المَذْهَبِ الذي ذكَرْنا أن الحال استقرَّ عليه، فكان ابن سُرَيْجٍ أوْلَىٰ بهذه المنزلةِ، لا سيَّما ووفاةُ الأشعريِّ تأخَّرَتْ عن رأسِ القَرْنِ إلى بعد العِشْرِينَ.

---

(١) أخرجه أبو داود (٢/ ٥١٢) كتاب الملاحم: باب ما يذكر في قرن المائة حديث (٤٢٩١) والحاكم(٤/ ٥٢٢) والخطيب (٢/ ٦١) من حديث أبي هريرة.

وقد صَحَّ أن هذا الحديثَ ذُكِرَ في مَجْلِسِ أبي العَبَّاسِ بنِ سُرَيْجٍ، فقام شيخٌ من أهل الْعِلْمِ، فقال: أَبْشِرْ أَيُّهَا الْقَاضِي؛ فإنَّ الله تعالَىٰ بَعَثَ علَىٰ رأس المائة عُمَرَ بْنَ عبدِ العزيزِ، وعلى الثانية الشافعيَّ، وبَعَثَكَ عَلَىٰ رأسِ الثَّلاَثِمِائَةِ، ثم أنشأ يقول: [الكامل]

إثْنَانِ قَدْ مَضَيَا فَبُورِكَ فِيهِمَا ... عُمَرُ الخَلِيفَةُ ثُمَّ حِلْفُ السُّؤْدَدِ

أَلشَّافِعِيُّ الأَلْمَعِيُّ مُحَمَّدٌ ... إرْثُ النُّبُوَّةِ وَابْنُ عَمِّ مُحَمَّدِ

أَرْجُو أَبَا الْعَبَّاسِ أَنَّكَ ثَالِثٌ ... مِنْ بَعْدِهِمْ سُقْياً لِتُرْبَةِ أَحْمَدِ

قال: فصاح أبو العبَّاسِ بْنُ سُرَيْجٍ، وبَكَىٰ، وقال: لقد نَعَىٰ إِلَيَّ نَفْسِي.

ورُوِيَ أنه مَاتَ في تِلْكَ السَّنَةِ.

وقال آخَرُونَ: إنما المبعوثُ علَىٰ رأسِ المائةِ الثالثةِ أَبُو الحَسَنِ الأَشْعَرِيُّ؛ لأنه القائمُ في أَصْلِ الدِّينِ، المناضلُ عنْ عقيدةِ المُوَحِّدِينَ، السَّيْفُ المسلولُ على المعتزلةِ المَارِقِينَ، المعْبِّرُ في أَوْجُهِ المبتدعة المخالفين.

وعنْدي: أنه لا يَبْعُدُ أن يكون كلٌّ منهما مبعوثاً؛ هذا في فروعِ الدِّينِ، وهذا في أصولِهِ، وكلاهما شافعيُّ المَذْهَبِ، والأرجحُ إنْ كان الأَمْرُ مُنْحَصِراً في واحِدٍ أن يكونَ هو ابْنَ سُرَيْجٍ.

وأما المائةُ الرابعةُ، فقد قيل: إنَّ الشَّيْخَ أَبَا حَامِدٍ الأَسْفَرَايِنِيَّ هو المبعوثُ فيها، وقيلَ: بَلِ الأستاذُ سَهْلُ بْنُ أبي سَهْلٍ الصَّعْلُوكِيُّ، وكلاهما من أئمة الشافِعِيِّينَ، وعظماءِ الراسخين.

قال أبو عبدالله الحَاكِمُ: لما رَوَيْتُ أنا هذه الروايةَ ـ يَعْنِي ابْنَ سُرَيْجٍ والأَبْيَات ـ كتَبُوهَا، يعني أَهْلَ مَجْلِسِهِ، وكان ممَّنْ كتبها شيخٌ أديبٌ فقيهٌ؛ فلما كان في المجلِسِ الثَّاني، قال لي بعضُ الحاضِرِينَ: إنَّ هذا الشَّيْخَ قد زاد في تِلْكَ الأبياتِ، ذِكْرَ أبي الطَّيِّبِ سَهْلٍ، وجعله على رأس الأربعمائةِ، فقال من قصيدة مدحه بها: [الكامل]

وَالرَّابِعِ المَشْهُورُ سَهْلُ مُحَمَّدِ ... أَضْحَىٰ عَظِيماً عِنْدَ كُلِّ مُوَحِّدِ

يَأْوِي إِلَيْهِ المُسْلِمُونَ بِأَسْرِهِمْ ... فِي الْعِلْمِ أرْجَا وَالخَطِيبُ مُؤَيَّدِ

لاَ زَالَ فِيمَا بَيْنَنَا حِبْرَ الْوَرَىٰ ... لِلْمَذْهَبِ المُخْتَارِ خَيْرَ مُجَدِّدِ

قال الحاكمُ: فلما سمعتُ هذه الأبياتَ المزيدة، سَكَتُّ، ولم أَنْطِقْ، وغَمَّنِي ذلك، إلى أنْ قَدَّرَ الله وفاتَهُ تِلْكَ السَّنَةِ.

قلتُ: وَالخَامِسُ الغَزَّالِيُّ.

والسادِسُ: الإمامُ فَخْرُ الدينِ الرَّازِيُّ، ويحتملُ أن يكونَ الإمامَ الرَّافِعِيَّ، إلاَّ أن وفاته تأَخَّرَتْ إلى بعد العِشْرِينَ وستمائة، كما تأَخَّرت وفاة الأشعريِّ، ومن العَجَبِ موتُ ابْنِ سُرَيْجٍ سنةَ سِتٍّ وثلثمائة، والاختلافُ فيه وفي الأشعريِّ، وموتُ الأشعريِّ بعد العشرين، وكذلك موتُ الإمامِ فَخْرِ الدِّينِ بْنِ الخَطِيبِ سنةَ سِتٍّ وستمائة، والنَّظَرُ فيه وفي الرافعيِّ، وتَأَخَّرَتْ وفاته هكذا.

والسابعُ: الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ابْنُ دَقِيقِ العيدِ.

وهؤلاءِ لا يحسُنُ مِنْ أحدٍ أن يخالفَ فيهم، ومتَىٰ دفعنا الأشعريَّ، وسهلاً، والرافعيَّ عن هذا المقام، كان الجميعُ، من الشافعيِّ إلى ابْنِ دقيقِ العيدِ، أسماؤهم دائرة ما بين مُحَمَّدٍ وأَحْمَدَ.

وقد نَظَمْتُ أنا هذا المعنَىٰ كلَّه، وأضفتُ إِلَيْهِ الأبياتَ السابقَ ذكْرَهَا، وافتتحتُ بالشعْرِ السابقِ، ثم ذكرتُ الاختلافَ في الأشعريِّ، ثم ذكرتُ البَيْتَ الرَّابِعَ الصَّعْلُوكِيَّ، وقد كان سَهْلٌ ممن لا يُدْفَعُ عن هذا المقام بوجْهٍ يتضحُ؛ لمشاركته للشيْخِ أبي حَامِدٍ في الفِقْهِ، وقُرْبِ الوفاةِ من رأس المائةِ؛ بخلافِ الأشعريِّ مع ابنِ سُرَيْجٍ ـ كما ستعرف إنْ شاء الله تعالَىٰ في تراجمهما ـ مع زيادةِ تصُّوفه، وتبحُّره في بَقِيَّةِ العلومِ، ثم ذَكَرْتُ الاختلافَ في الشيخ أَبي حَامِدٍ، وذكرتُ مَنْ بعده إلى السَّابِعَةِ.

وهذه الأبياتُ: [الكامل]

إثْنَانِ قَدْ مَضَيَا فَبُورِكَ فِيهِمَا ... عُمَرُ الخَلِيفَةُ ثُمَّ حِلْفُ السُّؤْدَدُ

أَلشَّافِعِيُّ الأَلْمَعِيُّ مُحَمَّدٌ ... إرْثُ النُّبُوَّةِ وَابْنُ عَمِّ مُحَمَّدِ

أَرْجُو أَبَا الْعَبَّاسِ أَنَّكَ ثَالِثٌ ... مِنْ بَعْدِهِمْ سُقْياً لِتُرْبَةِ أَحْمَدِ

وَيُقَالُ: إنَّ الأشْعَرِيَّ الثَّالِثُ الْـ ... مَبْعُوثُ لِلدِّينِ القَوِيمِ الأَيِّدِ

وَالحَقُّ لَيْسَ بِمُنْكِرٍ هَذَا وَلاَ ... هَذَا وَعَلَّهُمَا أمْرَانِ فَعَدِّدِ

هَذَا لِنُصْرَةِ أَصْلِ دِينِ مُحَمَّدٍ ... كَنَظِيرِ ذَلِكَ في فُرُوعِ مُحَمَّدِ

وَضَرُورَةُ الإسْلاَمِ دَاعِيَةٌ إِلَىٰ ... هَذَا وَذَاكَ لِيَهْتَدِي مَنْ يَهْتَدِي

وَالرَّابِعُ المَشْهُورُ سَهْلُ مُحَمَّدِ ... أَضْحَىٰ عَظِيماً عِنْدَ كُلِّ مُوَحِّدِ

وَقَضَىٰ أُنَاسٌ أَنَّ أَحْمَدَ الأَسْفَرَا ... يِينِيَّ رَابِعُهُمْ وَلاَ تَسْتَبْعِدِ

فَكِلاَهُمَا فَرْدُ الوَرَىٰ المَعْدُودُ مِنْ ... حِزْبِ الإِمَامِ الشَّافِعِيِّ مُحَمَّدِ

وَالخَامِسُ الحَبْرُ الإمَامِ مُحَمَّدٌ ... هُوَ حُجَّةُ الإسْلاَمِ دُونَ تَرَدُّدِ

وابنُ الخطيبِ السادسُ المبعوثُ إذ ... هو للشَّريعةِ كانَ أيَّ مؤيِّدِ

والرَّافعيُّ كمثلِهِ لولا تأخُّرُ ... موتِهِ كالأشعريِّ وأحمدِ

والسّابعُ ابن دقيقِ عيدٍ فاستمعْ ... فالقومُ بين محمّدٍ أو أحمدِ

إنْ تنسفِ عَنْ عَبْدِالكَرِيمِ وَالاشْعَرِيِّ وَسَهْلِ المَأْثُورَ في ذَا المُسْنَدِ

فَانْظُرْ لِسِرِّ الله إنَّ الْكُلَّ مِنْ ... أَصْحَابِنَا فَافْهَمْ وَأَنْصِفْ تَرْشُدِ

هَذَا عَلَىٰ أَنَّ المُصِيبَ إمَامُنَا ... أجْلَىٰ دَلِيلٍ وَاضِحٍ لِلْمُهْتَدِي

يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ المُرِيدُ نَجَاتَهُ ... دَعْ ذَا التَّعَصُّبَ والمِراءَ وَقَلِّدِ

هَذَا ابْنُ عَمِّ المُصْطَفَىٰ وَسَمِيُّهُ ... وَالعَالِمُ المَبْعُوثُ خَيْرُ مُجَدِّدِ

وَضَحَ الهُدَىٰ بِكَلاَمِهِ وَبِهَدْيِهِ ... يَا أَيُّهَا المِسْكِينُ، لِمْ لاَ تَهْتَدِي»

وللعلامة جلال الدِّين السُّيوطِيِّ بحثٌ نفيسٌ في هذه المَسْأَلة في كتابه «التنبئة» ينبغي الرجوعُ إِلَيْه

لمن أراد أن يستفيض في هذا الموضوع أو يستقصيَهُ.

يقول جلالُ الدِّينِ السُّيُوطِيُّ في أرجوزته:

وَالشَّرْطُ فِي ذَلِكَ أَنْ تَمْضِي الْمِائَةْ … وَهْوَ عَلَىٰ حَيَاتِهِ بَيْنَ الْفِئَةْ
يُشَارُ بِالْعِلْمِ إِلَىٰ مَقَامِهِ … وَيَنْصُرُ السُّنَّةَ فِي كَلامِهِ
وَأَنْ يَكُونَ فِي حَدِيثٍ قَدْ رُوِي … مِنْ أَهْلِ بَيْتِ الْمُصْطَفَىٰ وَقَدْ قَوِي
وَكَوْنُهُ فَرْداً هُوَ الْمَشْهُورُ … قَدْ نَطَقَ الْحَدِيثُ وَالْجُمْهُورُ

ويقول أيضاً:

وَالْخَامِسُ الْحِبْرُ هُوَ الْغَزَالِي … وَعَدُّهُ مَا فِيهِ مِنْ جِدَالِ

ومن الواضح البَيِّن أنَّ الشُّرُوطَ والمواصَفَاتِ الَّتي ذِكَرَها جلالُ الدِّين السُّيُوطيُّ تنطبق تماماً علَى إمامِنَا أبي حَامِدٍ الغَزَّاليِّ ـ رحمه الله تعالى ـ وطيَّب ثَرَاهُ.

ومن المؤسِفِ أنَّ بَعْضَ من تَرْجَمَ للإمامِ الغَزَّاليِّ، من الباحِثِينَ في العَصْرِ الحديث ـ قد هَضَمَ الغَزَّاليَّ حقَّهُ، فعلَىٰ سبيلِ المِثَالِ نجدُ زكي مُبَارك في كتابه «الأخلاق عِنْدَ الغَزَّاليّ» قد جَحَدَ الغَزاليَّ بعْضَ مكانتِهِ السَّاميَة، ولم يُوَفِّهِ حقَّهُ الذي يستحقُّهُ، والذي لا مِرَاءَ فيه، عند أئمَّة التحقيقِ، والتَرْجَمَة.

فها هو يتهكَّم علَىٰ مَنْ يصفُ الغَزَّاليَّ بأنَّه مجدِّدُ القَرْنِ الخَامِسِ، ويصف هذه الفكرة بأنَّها سخيفةٌ، ونحنُ نرَىٰ أنَّ السَّخافة حقاً فيما سَطَّرَ زكي مبارك، وفيما خَطَّتْ يمينُهُ، إذْ إنَّ رأيَهُ محْضُ هُرَاءٍ، ولا يستندُ عَلَىٰ أساسٍ صحيحٍ أو دليلٍ يُعضِّده.

وأنَّى لمثل هَذَا المُتَطَاوِلِ علَىٰ علماءِ الأمَّة مِنْ كلام الحافظِ ابْنِ عَسَاكِرَ سَيِّدِ العُلَماء في كتَابِهِ القَيِّم «تَبْيين كَذِبِ المُفْتَرِي فيما نَسَبَ إلى أبي الحَسَن الأشْعَري»؛ أنَّه نقل عن بعضهم أنَّ الذي كانَ على رأسِ المائَةِ الخَامِسَة أَمِيرُ المؤمنينَ المسترشِدُ بالله، ثم قال: «وعندي أن الذي كانَ علَىٰ رأسِ الخَمْسِمائَةِ الإمامُ أبُو حَامِدٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الغَزَّاليُّ الطُّوسيُّ الفَقِيهُ؛ لأنه كان عالماً، عاملاً، فقيهاً فاضلاً، أصولياً كاملاً، مصنِّفاً عاقلاً، أنْتَشَرَ ذكْرُهُ بالعلْمِ في الآفاقِ، وَبَرَّزَ علَىٰ مَنْ عاصَرَهُ بِخُرَاسَانَ والشَّامِ والعِرَاقِ.

وحيث إنَّ زكي مبارك يُعَضِّد كلامَهُ بحجج أو أدلَّة، فإننا أيضاً نتركُ كلامَهُ هَمَلاً دُونَ رَدٍّ أو أستدلالٍ، بل يكفينا ما قاله العلماءُ والفقهاءُ في حقِّهِ قديماً وحديثاً؛ حيث سنتعرضُ لثناءِ العُلَمَاءِ عليْهِ في هذه السُّطُورِ القادمة ـ إن شاء الله تعالى ـ قال شيخُهُ إمامُ الحَرَمَيْنِ: الغَزَّاليُّ بَحْرٌ مُغْدِق».

وقال الحافظُ أبو طَاهِرٍ السِّلَفِيُّ: سمعتُ الفقهاءَ يقولُونَ: كان الجُوَيْنِيُّ، يعني إمامَ الحرمَيْنِ، يقولُ في تلامذَتِهِ، إذا ناظرُوا: التحقيقُ لِلْخَوَافِيِّ، والْحَدْسِيَاتُ لِلْغَزَّالِيِّ، وَالبَيَانُ لِلْكِيَا.

وقال تلميذُه الإمامُ محمَّدُ بنُ يَحْيَىٰ: الغَزَّالِيُّ هو الشَّافِعِيُّ الثَّاني.

وقال أَسْعَدُ المِيَهنِيُّ: لا يصلُ إلَىٰ معرفةِ عِلْمِ الغَزَّاليِّ، وفَضْلِهِ إلاَّ من بلَغَ، أو كان يَبْلُغُ الكمالَ

في عَقْلِه.

قال ابنُ السُّبْكِي في «الطبقات»: يعجبني هذا الكلامُ، فإنَّ الذي يحبُّ أن يَطَّلِعَ على منزلةِ مَنْ هو أعْلَى منه في العلْمِ، يحتاجُ إلى العَقْلِ والفَهْمِ، فبالعقْلِ يُمَيِّزُ، وبالفَهْمِ يقْضِي، ولَمَّا كان علْمُ الغَزَّاليِّ في الغايةِ القُصْوَى، أحتاجَ مَنْ يريدُ الاطِّلاعَ علَىٰ مقداره فيه أنْ يكُونَ هو تامَّ العَقْلِ.

وقال أيضاً: لا بُدَّ مع تَمامِ العَقْلِ من مُداناةِ مرتبتِه في العلْمِ لمرتبةِ الآخَرِ؛ وحينئذٍ فلاَ يَعْرِفُ أحدٌ مِمَّنْ جاءَ بعد الغَزَّاليِّ قَدْرَ الغَزَّاليِّ، ولا مُقْدَارَ علْم الغَزَّاليِّ، إلا بمقدارِ عِلْمِهِ، أما بمقدار عِلْمِ الغَزَّاليِّ، فلا؛ إذ لم يجىء بعده مِثْلُهُ، ثم المُداني له إنما يَعْرِفُ قَدْرَهُ بِقَدْرِ ما عنده، لا بقدْرِ الغَزَّاليِّ في نفسه.

وقال: سمعتُ الشيخَ الإمامَ ـ رحمه الله ـ، يقول: لا يَعْرِفُ قَدْرَ الشخْصِ في العِلْمِ إلا مَنْ ساواه في رتبتِه، وخالَطَهُ مع ذلك.

قال: وإنَّما يَعْرِفُ قَدْرَهُ بمقْدارِ ما أُوتِيَهُ هو.

وكان يقولُ لنا: لا أحدَ من الأصحابِ يعرفُ قَدْرَ الشافعيِّ؛ كما يعرفه المُزَنِيُّ.

قال: وإنما يَعْرِفُ المُزَنِيُّ مِن قدْرِ الشافعيِّ بمقْدارِ قُوَى المُزَنِيِّ، والزائدُ عليها من قوَى الشافعيِّ لم يُدْرِكْهُ المُزنِيُّ.

وكان يقولُ لنا أيضاً: لا يُقَدِّرُ أحدٌ النبيَّ ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ حَقَّ قَدْرِهِ، إلاَّ اللهُ تعالَىٰ، وإنما يَعْرِفُ كُلُّ واحِدٍ مِنْ مقدارِهِ بِقَدْرِ ما عنده هو.

قال: فَأعْرَفُ الأمَّةِ بِقَدْرِهِ ـ صلَّى الله عليه وسلم ـ أبو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ، رضي الله عنه؛ لأنه أفضلُ الأمَّةِ.

قال: وإنما يَعْرِفُ أبو بَكْرٍ مِنْ مقدارِ المُصْطَفَىٰ ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ما تَصِلُ إليه قُوَى أبي بَكْرٍ، وثَمَّ أُمُورٌ تَقْصُرُ عنها قُوَاهُ، لم يُحِطْ بها عِلْمُهُ، ومُحِيطٌ بها عِلْمُ اللهِ.

«وَفَاةُ الإمَامِ الغَزَّاليِّ»

ولما استقرَّ به المُقَامُ في «طُوس»، بعْدَ هذه الرِّحْلاَتِ والتنقُّلات الحافلةِ بالعَطَاء المتدفِّق، والمليئةِ بالثَّرَاء المتجدِّد ـ وزَّع أوقاتَهُ ـ رضي الله عنه ـ في آخِرِ حياتِهِ علَىٰ وظائِفَ؛ مِنْ ختْمِ القرآن، ومجالسَةِ أرْبَابِ القُلُوب، والتدْرِيسِ لطَلَبَةِ العلْمِ، وإدامَةِ الصَّلاة، والصِّيَام، وسَائِرِ العبَادَاتِ، إلى أنِ انتقَلَ إلَىٰ رحْمَةِ الله تعالَىٰ ورضْوانِهِ، طَيِّبَ الثَّنَاءِ، أعلَىٰ منزلةً من نَجْمِ السَّمَاء، لا يكرهُهُ إلا حاسدٌ أو زنديقٌ، ولا يسومه بسُوءٍ إلاَّ حَائِدٌ عن سَوَاءِ الطَّرِيق؛ يُنْشِدُهُمْ لسانُ حالِهِ: [البسيط]

وَإنْ تكنَّفَنِي مِنْ شَرِّهِمْ غَسَقٌ   فَالبَدْرُ أحْسَنُ إشْرَاقاً مَعَ الظُّلَمِ
وَإنْ رَأوْا بَخْسَ فَضْلِي حَقَّ قِيمَتِهِ   فَالدُّرُّ دُرٌّ وَإنْ لَمْ يُشْرَ بالقِيَمِ

وهكذا انطَفَأالنَّجْمُ الذي لاَحَ من سَمَاءِ العلْمِ، بعْدَ أنْ أضَاءَ لِلْخَلْقِ كثيراً ممَّا أظْلَم علَيْهِمْ، ورحَلَ عَنْ عَالِمَنَا بعْدَ هذا الصِّرَاعِ الطَّوِيلِ؛ مع العِلْمِ، والفِكْر، والآرَاءِ، والمَبَادِىءِ، والكُتُبِ، والتَّدْرِيس، والتَّرْحَال. وكانتْ وفاتُهُ ـ رحمه الله ـ بمدينةِ «طُوس» يوْمَ الاثْنَيْنِ، الرَّابعَ عَشَرَ من جُمَادَى الآخِرَةِ، عامَ خَمْسَةٍ وخَمْسِمائَةٍ. ودُفِنَ بمَقْبُرَةِ الطَّابَرَانِ.

حكى السُّبْكِيُّ في «طَبَقَاتِهِ»؛ أنَّ أبا الفَرَجِ بْنَ الجَوْزِيِّ قال في كتاب «الثَّبَات عِنْدَ المَمَاتِ»: قال أحْمَد أخو الإمَامِ الغَزَّالِيِّ: لما كان يومُ الاثْنَيْنِ، وقْتَ الصُّبْحِ، توضَّأ أخِي أبُو حَامِدٍ، وصَلَّىٰ، وقال: عَلَيَّ بالكَفَنِ، فأخَذَه، وقبَّلَهُ، ووضَعَهُ علَىٰ عينيه، وقال: سَمْعاً وطَاعَةً للدُّخُولِ عَلَى المَلِكِ.

ثم مَدَّ رِجْلَيْهِ، واستقْبَلَ القِبْلَة، وماتَ قَبْلَ الإسْفَارِ، قَدَّسَ الله رُوحَهُ.

ومِمَّا قيلَ مِنْ شِعْرٍ في رِثَائِهِ:

قولُ أبي المُظَفَّرِ الأبيوَرْدِيِّ: [البسيط]

بَكَىٰ عَلَىٰ حُجَّةِ الإسْلاَمِ حِينَ ثَوَىٰ   مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَظِيمُ القَدْرِ أشْرَفُهُ
فَمَا لِمَنْ يَمْتَرِي فِي اللهِ عَبْرَتَهُ   عَلَى أبِي حَامِدٍ لاَحَ يُعَنِّفُهُ
تِلْكَ الرَّزِيَّةُ تسْتَوْهِي قُوَىٰ جَلَدِي   فَالطَّرْفُ تُسْهِرُهُ وَالدَّمْعَ تَنْزِفُهُ
فَمَا لَهُ خُلَّةٌ فِي الزُّهْدِ تنكِرُهُ   وَمَالَهُ شُبْهَةٌ فِي العِلْمِ تَعْرِفُهُ
مَضَىٰ فَأعْظَمُ مَفْقُودٍ فُجِعْتُ بِهِ   مَنْ لاَ نَظِيرَ لَهُ فِي النَّاسِ يخلُفُهُ

وقَالَ القَاضِي عبْدُ المَلِكِ بْنُ أحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ المَعَافَىٰ: [الطويل]

بَكَيْتُ بِعَيْنَيَّ وَاجِمِ القَلْبِ والِهِ   فَتىً لَمْ يُوَالِ الحَقَّ مَنْ لَمْ يُوَالِهِ
وَسَيَّبْتُ دَمعاً طَالَ مَا قَدْ حَبَسْتُهُ   وَقُلْتُ لجَفْنِي: وَالِهِ ثُمَّ وَالِهِ

أبَا حَامِدٍ مُحْيِي العُلُومِ وَمَنْ بَقِي   صَدَى الدِّينِ وَالإسْلاَمِ وَفْقَ مَقَالِهِ

رَحِمَ اللهُ هذا الإمَامَ العَظِيمَ بقَدْرِ ما أسْدَىٰ للبَشَرِيَّة مِنْ عطاءٍ، وبقَدْرِ ما أخْلَصَ لِدِينِهِ، ولإخْوَانِهِ، رَحِمَهُ الله رحْمَةً واسعةً وطَيَّبَ ثَرَاه، ونَفَعَنَا بِعلْمِهِ، إنَّه سميعٌ مجيبُ الدعاء.

وصف نسخ كتاب

«الوجيز» للإمام الغزالي

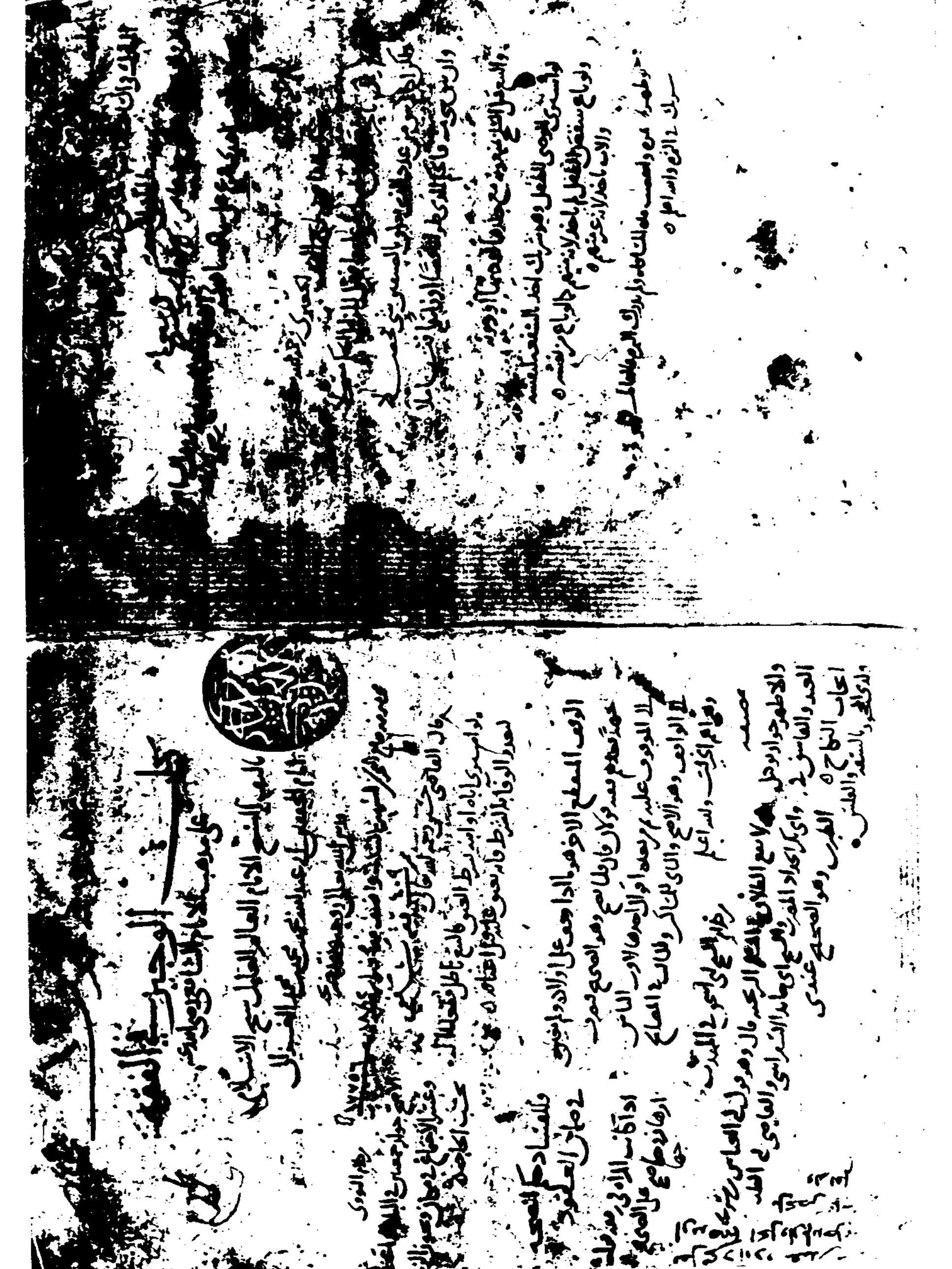
اعتمدنا في تحقيقنا للكتاب على النسخ الآتية.

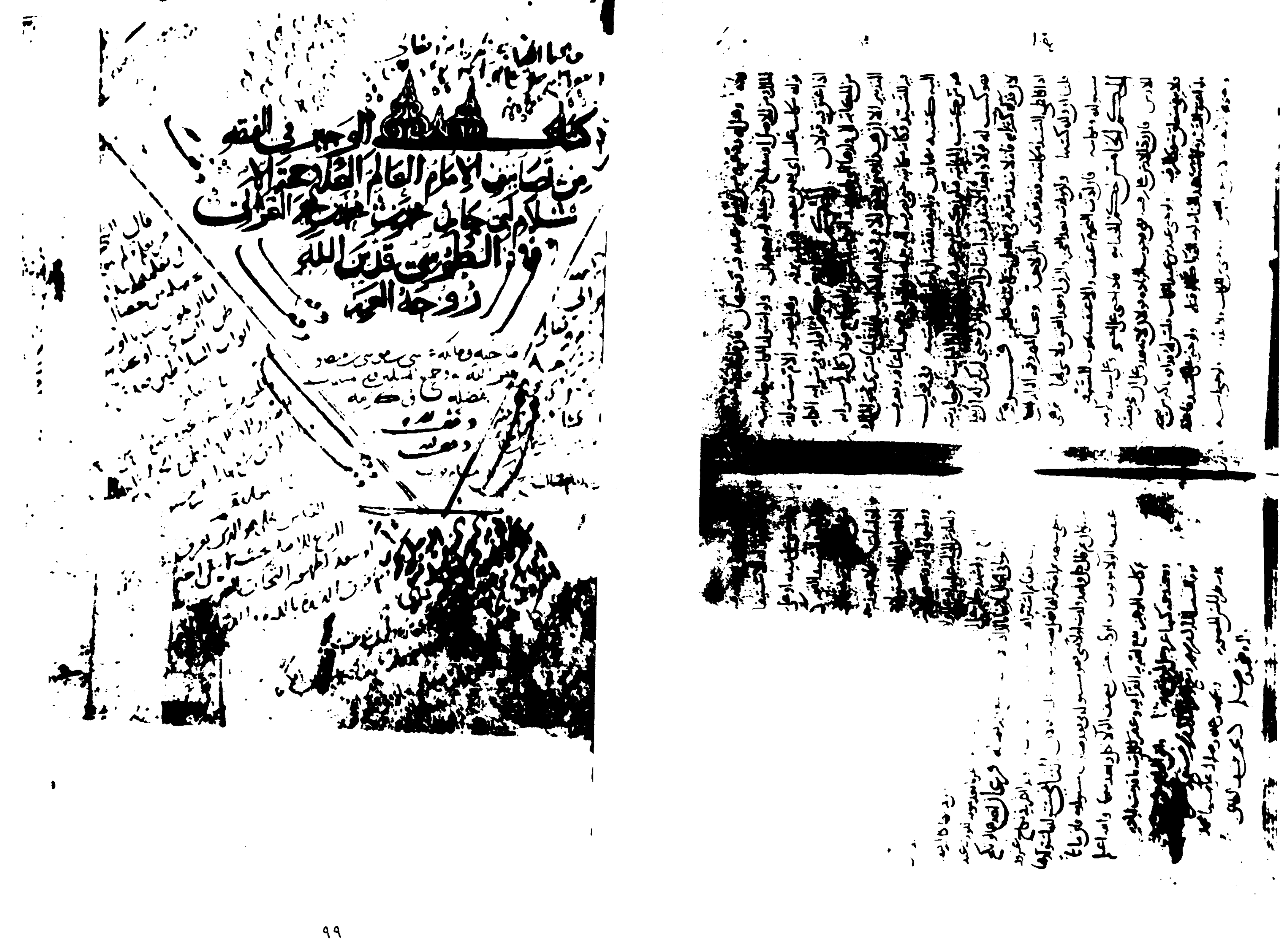
الأولى: المحفوظة بالمكتبة العامرة بالأزهر الشريف وبها نسخة مصورة بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٥١٦) وتقع في (٢١١) ورقة، ومسطرتها (٢٠) سطراً مكتوبة بخط نسخ واضح، وقد رمزنا لها بالرمز (أ).

الثانية: المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٩ ـ ٤) فقه شافعي، وتقع في (٢٧٠) ورقة مسطرتها (٢١) سطراً، مكتوبة بخط نسخ واضح، وقد رمزنا لها بالرمز (ب).

الثالثة: المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٨٢٤٠) ب، وتقع في (١٣٦) ورقة ومسطرتها (٢١) سطراً مكتوبة بخط غير واضح وبها سقط في مواضع كثيرة، وقد رمزنا لها بالرمز (جـ).

هذا، وقد اطلعنا على النسخة رقم (٩١٦) فقه شافعي المحفوظة بدار الكتب المصرية والنسخة رقم (٤٢٢) فقه تيمور، وقد أغفلتهما في أثناء التحقيق لموافقتهما للنسّخ المعتمد عليها، كما اعتمدنا على متن الوجيز في الشرح الكبير للرافعي أثناء تحقيقنا له. وأثبتنا منه مواضع كانت سقط في جميع النسخ المعتمد عليها كما اعتمدنا على النسخة المطبوعة من الكتاب ورمزنا لها بالرمز (ط).




كتاب الوجيز في الفقه
من تصانيف الإمام العالم العلامة
الطوسي قدس الله
روحه العزيز

عملنا في الكتاب

كان عملنا في الكتاب على النحو التالي:

أولاً: قمنا بمقابلة النسخ، وأثبتنا في النص ما كان صوابا ومخالفه في هامش الكتاب.

ثانياً: قمنا بضبط الكتاب ضبطاً حرفياً بالشكل التام.

ثالثاً: وضعنا في هامش الكتاب غالب ما تضمنه كتاب «التذنيب» للإمام الرافعي، فهو كتاب ألفه الرافعي خادماً به كتاب الوجيز للغزالي مستدركاً عليه ومصححاً له ما أغفله الغزالي.. ووضعناه في الهامش بين (قال للرافعي: «........» والرمز [ت]) هكذا.

رابعاً: قمنا بتخريج الأحاديث الواردة في النص.

خامساً: قمنا بتوثيق التراجم الواردة في النص.

سادساً: التعليق على الألفاظ والكلمات اللغوية والفقهية.

سابعاً: التعليق على بعض الموضوعات الفقهية.

ثامناً: التعريف بالمصطلحات الفقهية حسب ورودها بالكتاب.

تاسعاً: ترجمة للإمام الغزالي صاحب الكتاب.

عاشراً: وضع مقدمة فقهية للكتاب.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيم

رَبِّ بارِكْ وَيَسِّرْ(١)

أَحْمَدُ الله عَلَىٰ نعَمه السَّابِغَةُ وِمِنَنِهِ السّائغَةَ(٢)، وَأَتَوكَّل عَلَيْهِ بِمَعْرِفَةٍ يُسْتَخقَرُ في ضِيَائِها نُورُ الشَّمْس ٱلبَّازِغَةِ، وَبَصِيرَةٍ تَنْخَنِسُ دُونَ بَهَائِهَا وَسَاوِسُ الشَّيَاطِينِ النَّازِغَةِ(٣)، وَهدَايةٍ ينَمْحِقُ في رُوَائِها

---

(١) سقط في ط، وفي ب: رب يسر وأعن وزدني علماً نافعاً.

(٢) قال الرَّافعيُّ: الفَصْلُ الأَوَّلُ

في شرح ديباجة الكتاب على الاختصار: قال ـ رحمه الله ـ: «أَحْمَدُ الله عَلَىٰ نِعَمِهِ السَّابِغَةِ، وَمِنَنِهِ السَّائِغَةِ»، ابتدأ بالحمد بعد التسمية؛ تأسِّياً بكتاب الله تعالَىٰ؛ وأيضاً فقد بلغ: «إن كلَّ أمْرٍ لا يُبْدأُ فيه بالحَمْدُ لله، فهو أقطعُ ممحوقُ البركَة» والحمد نقيضُ الذَّمِّ، وهو الثناء بالفضيلة ٱلاختيارية.

يقال: حَمِدْتُهُ أَحْمَدُهُ، فهو حميدٌ ومَحْمودٌ، وأَحْمَدْتُهُ، وجَدْتُهُ محموداً، ورجل حُمَدَةٌ، إذا كان يبالغ في الحمْدِ ويُفْرِط فيه، وذُكِرَ أن الحمْدَ أخصُّ من المدح، وأعمُّ من الشُّكْر.

أما الأول: فلأن الثناءَ على الإنْسَان بُحسْن الوجه والقَدِّ، فما لا اختيار فيه يُعَدُّ مدحاً، ولا يقال له: حمدٌ، فكل حَمْدٍ مدحٌ، ولا ينعكس.

وأما الثاني: فلأنَّ الشُّكْر ما يقعُ في مقابلة النعمة، فكل شكرٍ حمدٌ، ولا ينعكسُ، «والله المستحقُ للعبادةِ قيل: أصله «إله» كـ «إمام»، ثم أدخلوا عليه الألفَ واللَّام، ثم حذفتِ الهمزةُ؛ طلباً للخفَّة، ونُقِلَتْ حركتها إلى اللام فصار «ٱللاه» بلامين وتحركتين، ثم سكنت الأولى، وأُدغِمت في الثانية؛ للتسهيل وقيل: أصله «لاه» كـ «بَاب» ثم ألحق به الألف واللام؛ للتعريف، وجمعوا «إلآه» على «آلِهةٍ» وإن كان مُسْتَحِقُ العبادة واحداً على التقدير، أو لزعمهم الباطل «وعلى» حرف جر، وقد تكون اسماً، وهو بمعنى «فوق»؛ تقول: أخذْتُ الشيْءَ مِنْ عَلَىٰ أي مِنْ «فوق» وقد يكون فعلاً، يقُولُ: عَلاَ زَيدٌ السَّطْحَ.

و «النعمة»: اليدُ، ويقال: هي الحالة الحسنة، وهي للجنس تقع على القليل والكثير؛ قال الله تعالى: «وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ الله لاَ تُحْصُوهَا» [إبراهيم: ٣٤]

وفي معناها النَّعيم، والنَّعْمَاء، والنُّعْمَى، وتجمع «النِّعْمَة» على «نِعَمٍ»، والنَّعْمَة؛ بالفتح: التَّنَعُّم، والنُّعْمَةُ؛ المَسَرَّة، ونَعُمَ الشيْءُ نعومةً، إذا صار ناعماً لَيِّنا.

و «السَّابغ»: التَّامُّ؛ سَبَغَتِ النعمةُ تسبُغُ؛ بالضَّم سُبُوغاً: تَمَّتْ واتَّسعتْ، وأسبغها الله، وإسباغ الوضوء إتمامُهُ، والسَّابغَةُ: الدِّرْع الواسعة، والمنة: النعمة، وقيل النعمة الثقيلة، ومَنَّ عليه أي: أثقله بالنِّعْمة، وهو أَمَنٌ بالفعل، ومَنٌّ عليه، وٱمْتَنَّ بالقول، وبهذا المعنى يقال: المنَّة تهدم الصنيعة، وسَاغَ الشَّرَابُ يَسُوغ سَوْغاً سهل مدخله في الحَلقْ، وقد يتعدَّىٰ، فيقالُ: سُغْتُهُ وأَسَغْتُهُ أجودُ؛ قال تعالىٰ «وَلاَ يَكَادُ يُسِيغُهُ» [إبراهيم: ١٧]

والسِّوَاغُ؛ بالكسر ما أَسَغْتَ به الغُصَّةَ، وسَاغَ الشيءُ جاز، وسَوَّغْتُهُ: جَوَّزْتُهُ.

والسُّبُوغ بالنعمة أولَىٰ، والسَّوْغ بالمنَّة، أما الأول، فيوافق لفظ القرآن؛ قال تعالىٰ «وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ»، [لقمان: ٢٠]

وأما الثاني: فلأنَّه المَنَّانُ حقًّا، ويشق تحمل المِنَّة من الخَلْق، ولا يسوغ في الخلْقِ [ت]

(٣) قال الرافعي: «وأتوكَّل عليه بمعرفةٍ يُسْتَحْقَرُ في ضِيَائِها نُورُ الشَّمْسِ البَازِغة، وَبَصَيرَة تَنْخَنِسُ دُونَ بَهَائِهَا وَسَاوسُ=